وزاة الزراعة وإستصلاح الاراضى
مركز البحوث الزراعية
معهد بحوث الاقتصاد الزراعى
قسم البحوث والدراسات الاقليمية

دراسة إقتصادية لتحليل السياسات الإنتاجيه والإستيراديه لأهم المحاصيل الإستراتيجية في مصر

٢٠١٩

الفريق البحثى

الاسم	الوظيفة
د/ إمام إمام حسب النبى	رئيس الفريق البحثى
أ.د / منال السيد الخشن	رئيس بحوث
د/ محمود عزت عبد اللطيف	باحث اول
د/ دعاء محمد مرسى	باحث اول
د/ رشا صالح منصور	باحث
د/ دعاء فتوح عبد السلام	باحث
ب.م/ أمانى محمود الحسينى	باحث مساعد

المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	تمهيد:-	
٢	مشكلة الدراسة :-	
٣	أهداف الدراسة :	
٤	الطريقة البحثية ومصادر البيانات:	
٥	الباب الاول الإستعراض المرجعي والإطار النظرى	
٦	الفصل الأول الإستعراض المرجعي	
٧	الفصل الثاني الاطار النظرى	
٨	**الباب الثانى** **إقتصاديات إنتاج واستهلاك محصول القمح فى مصر**	
٩	**الفصل الأول**	
١٠	**اقتصاديات إنتاج القمح فى مصر**	
١١	تطور المساحة المزروعة من محصول القمح	
١٢	تطور الإنتاجية الفدانية لمحصول القمح	
١٣	تطور الإنتاج الكلى من محصول القمح	
١٤	الأهمية النسبية للمساحة المزروعة من القمح في محافظات مصر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٦):	
١٥	**الفصل الثانى**	
١٦	**تحليل السياسات الإنتاجيه للقمح في مصر**	
١٧	**بنود تكاليف الإنتاج الفدانيه مقيمه مالياً و اقتصادياً لمحصول القمح في مصر**	
١٨	**العائد الفداني مقيم مالياً و اقتصادياً لمحصول القمح في**	

	مصر	
١٩	المؤشرات الماليه والاقتصاديه بمصفوفة تحليل السياسات الإنتاجيه للقمح في مصر:	
٢٠	نتائج معاملات مصفوفة تحليل السياسات الإنتاجيه لمحصول القمح في مصر	
٢١	الفصل الثالث	
٢٢	تحليل السياسات الإستيراديه للقمح في مصر	
٢٣	تطورالإنتاج والإستهلاك والوادرات بالمليون طن ، وسعر الإستيراد بالجنيه للطن لمحصول القمح في مصر خلال الفتره (٢٠٠٠-٢٠١٦):	
٢٤	معادلات الإتجاه الزمني العام لكل من الإنتاج والإستهلاك والواردات بالمليون طن ، وسعر الإستيراد بالجنيه لمحصول القمح في مصر خلال الفتره (٢٠٠٠ - ٢٠١٦):	
٢٥	أهم العوامل المحدده لكمية الواردات من القمح في مصر خلال الفتره (٢٠٠٠- ٢٠١٦):	
٢٦	الفصل الرابع اقتصاديات استهلاك القمح فى مصر والفجوه القمحية	
٢٧	الاتجاهات الزمنية للاستهلاك الكلي والفردي:	
٢٨	تطورالاستهلاك القومي من القمح:	
٢٩	تطورالاستهلاك الفردي للقمح:	
٣٠	تطورالفجوة القمحية للقمح المصري:	
٣١	تطورنسبة الاكتفاء الذاتي من القمح :	
٣٢	الباب الثالث	
٣٣	إقتصاديات إنتاج واستهلاك محصول الارزفى مصر	
٣٤	الفصل الأول	
٣٥	تطورالإنتاج لمحاصيل الدراسة فى مصر	

٣٦	المؤشرات الإنتاجية لمحصول الارز في مصر	
٣٧	الفصل الثاني	
٣٨	مؤشرات الاستهلاك من الارز في مصر	
٣٩	تطور الطاقة الإنتاجية من محصول الارز فى مصر:-	
٤٠	تطور الطاقة الاستهلاكية من محصول الارز فى مصر:-	
٤١	تطور الفائض من محصول الأرز في مصر:-	
٤٢	تطور متوسط نصيب الفرد من الارز فى مصر:-	
٤٣	تطور نسبة الإكتفاء الذاتى من الارز فى مصر:-	
٤٤	مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الأرز في مصر: -	
٤٥	الفصل الثالث	
٤٦	تطور الاتجاهات الزمنية للمحا صيل موضع الدراسة على مستوى الجمهورية	
٤٧	تطور اجمالى المساحة الكلية لمحصول الفول البلدى على مستوى الجمهورية:	
٤٨	تطور اجمالى الانتاجية الفدانية لمحصول الفول البلدى على مستوى الجمهورية:	
٤٩	تطور اجمالى الانتاج الكلى لمحصول الفول البلدى على مستوى الجمهورية:	
٥٠	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الفدانية لمحصول الفول البلدى على مستوى الجمهورية	
٥١	تطور اجمالى الاسعار المزرعية لمحصول الفول البلدى	
٥٢	تطور إجمالى قيمة محصول الفول البلدى (الناتج الرئيسى) :	
٥٣	تطور اجمالى التكاليف المتغيرة لمحصول الفول البلدى	
٥٤	تطور إجمالى التكاليف الكلية لمحصول الفول البلدى	
٥٥	تطور اجمالى العائد لمحصول الفول البلدى	

٥٦	تطوراجمالى العائد فوق التكاليف المتغيرة لمحصول الفول البلدى	
٥٧	تطورصافى العائد لمحصول الفول البلدى	
٥٨	تطوراجمالى الاربحية النسبية لمحصول الفول البلدى	
٥٩	تطوراجمالى نسبة الايرادات الى التكاليف لمحصول الفول البلدى	
٦٠	تطوراجمالى العائد على الجنيه المستثمرلمحصول الفول البلدى	
٦١	تطور اجمالى المساحة الكلية لمحصول الذرة الشامية (البيضاء والصفراء) على مستوى الجمهورية (العروة الصيفى)	
٦٢	تطور اجمالى الانتاجية الفدانية لمحصول الذرة الشامية على مستوى الجمهورية	
٦٣	تطور اجمالى الانتاج الكلى لمحصول الذرة الشامية على مستوى الجمهورية	
٦٤	تطوربعض المؤشرات الاقتصادية الفدانية لمحصول الذرة الشامية (البيضاء والصفراء) على مستوى الجمهورية	
٦٥	تطوراجمالى الاسعارالمزرعية لمحصول الذرة الشامية	
٦٦	تطوراجمالى قيمة محصول الذرة الشامية (الناتج الرئيسى)	
٦٧	تطوراجمالى التكاليف المتغيرة لمحصول الذرة الشامية	
٦٨	تطوراجمالى التكاليف الكلية لمحصول الذرة الشامية	
٦٩	تطوراجمالى العائد لمحصول الذرة الشامية	
٧٠	تطوراجمالى العائد فوق التكاليف المتغيرة لمحصول الذرة الشامية	
٧١	تطورصافى العائد لمحصول الذرة الشامية	
٧٢	تطوراجمالى الاربحية النسبية لمحصول الذرة الشامية	
٧٣	تطوراجمالى نسبة الايرادات الى التكاليف لمحصول الذرة الشامية	
٧٤	تطوراجمالى العائد على الجنيه المستثمرلمحصول الذرة الشامية	
٧٥	تطور الاتجاهات الزمنية لمحصول العدس موضع الدراسة على مستوى الجمهورية	

٧٦	تطور اجمالى المساحة الكلية لمحصول العدس على مستوى الجمهورية:	
٧٧	تطور اجمالى الانتاجية الفدانية لمحصول العدس على مستوى الجمهورية	
٧٨	تطور اجمالى الانتاج الكلى لمحصول العدس على مستوى الجمهورية	
٧٩	تطوربعض المؤشرات الاقتصادية الفدانية لمحصول العدس على مستوى الجمهورية	
٨٠	تطوراجمالى الاسعارالمزرعية لمحصول العدس	
٨١	تطوراجمالى قيمة محصول العدس (الناتج الرئيسى)	
٨٢	طوراجمالى التكاليف المتغيرة لمحصول العدس	
٨٣	تطوراجمالى التكاليف الكلية لمحصول العدس	
٨٤	تطوراجمالى العائد لمحصول العدس	
٨٥	تطوراجمالى العائد فوق التكاليف المتغيرة لمحصول العدس	
٨٦	تطورصافى العائد لمحصول العدس	
٨٧	تطوراجمالى الاربحية النسبية لمحصول العدس	
٨٨	تطوراجمالى نسبة الايرادات الى التكاليف لمحصول العدس:	
٨٩	تطوراجمالى العائد على الجنيه المستثمرلمحصول العدس	
٩٠	الإطار النظري للنموذج المستخدم في الدراسة	
٩١	هيكل مصفوفة تحليل السياسات	
٩٢	نتائج تقدير مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الفول البلدى خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠)	
٩٣	نتائج تقدير مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الفول البلدى خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦)	
٩٤	نتائج تقدير مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الذرة الشامية خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠)	

٩٥	نتائج تقدير مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الذرة الشامية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦)	
٩٦	نتائج تقدير مصفوفة تحليل السياسات لمحصول العدس خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠)	
٩٧	نتائج تقدير مصفوفة تحليل السياسات لمحصول العدس خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦):	
٩٨	المراجع العربيه والأجنبيه	
٩٩	الملاحق	

تمهيد:-

تعتبر السياسات الزراعية المرتبطة بالمحاصيل الإستراتيجيه التي لها صله بمستوى الضرائب أو دعم المنتج أو المستهلك، كذلك مستوى الضرائب أو الدعم على أسعار عناصر الإنتاج وسياسات سعر الصرف وأسعار الضمان تعتبر من أهم الأدوات لإحداث التأثيرات المناسبة واللازمة لزيادة الإنتاج الزراعي ، وذلك لعلاقتهالمباشرة بتوجيه كل من الإنتاج والإستهلاك في الإتجاه الذي يرغبه المجتمع .

كما يعد توفير الغذاء من أهم القضايا التي تحتل مكان الصدارة من بين كافة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمحلية، خاصة إذا تم النظر إلى الفجوة الغذائية ليس من الناحية الكمية فحسب،بل النظر إليها من الناحية النوعية. ويعتبر القمح في مصر هو المحدد الرئيسي لقيمة وحجم الفجوة الغذائية، حيث أنه من المحاصيل الغذائية الرئيسية للغالبية العظمى من السكان ، حيث يستخرج منه الدقيق اللازم لإنتاج الخبز، والذى يمثل الغذاء الأساسي للمواطن المصري، وتعتبر مصر من الدول الرئيسيه المستورده للقمح نظراً لعدم قدرة الإنتاج المحلي على تغطية الإحتياجات المحليه منه . حيث بلغ حجم الفجوه القمحيه نحو ٧,٥ مليون طن ٢٠١٦ وحجم الإنتاج من القمح المصري لنفس العام حوالي ٩,٦ مليون طن في حين أن متوسط الأستهلاك الكلى لنفس العام قدر حوالى ١٧,٥٠مليون طن(١) الأمر الذي يؤثر سلبيا على معدل الأكتفاء الذاتي من القمح في مصر على أعتبار أن القمح يعتبر أهم المحاصيل الأستراتجيه في مصر ولاغنى عنه في غذاء المواطن المصري خاصة الطبقات منخفضة الدخل والتى تمثل الشريحه الأكبر في فئات دخول المواطنين المصرين.

مشكلة الدراسة :-

تتبلور مشكلة الحبوب فى مصر (القمح و، الارز ، الذرة) أن الانتاج المحلى لا يفى بالاستهلاك القومى ويعد محصول القمح السلعة الاساسية لإستخراج الدقيق وتصنيعه للخبز والمكرونة لغذاء الشعب وتتزايد معدلات حجم الفجوة القمحية في مصر الذي يؤثر سلبيا بالضرر على معدل الأكتفاء الذاتي من القمح في مصر على أعتبار أن القمح يعتبر أهم المحاصيل الأستراتجيه في مصر ولاغنى عنه في غذاء المواطن المصري خاصة الطبقات منخفضة الدخل والتى تمثل الشريحه الأكبر في فئات دخول المواطنين المصرين.

ويتأثر محصول القمح كغيره من المحاصيل أو أي نشاط إقتصادي بمدى نجاح وسلامة السياسات الزراعيه التي تنتهجها الدوله ، كما أن مزارعي القمح في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي التي إنتهجتها

(١) وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية ، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، نشرات متفرقة .

الدوله منذه فتره طويله يكون حراً في زراعة أرضه واتخاذ قراراته الانتاجيه وفقاً لحساباته ، وذلك في ضوء آليات العرض والطلب وتغير الأسعار بالأسواق دون تدخل الدوله ،كما أن خضوع محصول القمح لظروف التجاره الحره باعتباره محصول إستيرادي بالنسبة للدوله وعدم تحقيق ميزه نسبيه في الإنتاج بدرجه تضمن تحقيق معدلات عاليه من الاكتفاء الذاتي من هذا المحصول الحيوي الهام ، فضلاً عن تزايد معدلات حجم الفجوة القمحية في مصر خلال الفتره (٢٠٠٠ – ٢٠١٦) .

أهداف الدراسة :

تستهدف الدراسة بصفه أساسيه قياس أثر السياسه الإنتاجيه الزراعيه المطبقه على إنتاج القمح كأحد أهم المحاصيل الإستراتيجيه ، وذلك من خلال دراسة أثر هذه السياسات على الآتي:

١- محصول القمح لتحديد الميزه النسبيه في إنتاجه مقارناً بسلع ومحاصيل زراعيه أخرى مماثله تنتج محلياً .

٢- التجاره الداخليه والخارجيه للمدخلات والمخرجات الانتاجيه لمحصول القمح في مصر

٣- الاقتصاد القومي الشامل ومدى نجاح أو فشل تلك السياسه أو النمط الإنتاجي لمحصول القمح المتبع في علاج مشاكل القطاع الزراعي وما أدت إليه من فرض ضرائب على المنتج أو على العوامل الانتاجيه .

كما يستهدف البحث أيضاً تحليل السياسه الاستيراديه لمحصول القمح من خلال التعرف على تطور كمية الإنتاج والواردات وسعر الإستيراد من القمح ، وكذلك التعرف على العوامل المحدده للواردات من القمح من خلال دراسة بعض العلاقات الفيزيقية بين كمية الواردات وبين كل من : كمية الإنتاج والإستهلاك من القمح وعدد السكان وسعر صرف الجنيه مقابل الدولار في الدوله .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على أسلوبي التحليل الاقتصادي الوصفي والكمي لبنود التكاليف الإنتاجيه والعوائد الفدانيه لمحصول القمح في مصر مالياً وإقتصادياً ، وذلك لحساب معاملات ومعدلات الحمايه الإسمي والفعال ، ومعامل الميزه النسبيه لانتاج محصول القمح من خلال مصفوفة تحليل السياسات (PAM) لتحقيق أهداف البحث ، حيث اعتمد على تحليل السلاسل الزمنية ومعدلات النمو السنوية ، وبعض المقاييس الاحصائية اللازمة ، واعتمد البحث بصفة أساسية على البيانات

المنشورة وغير المنشوره من مصادرها المختلفه ، مثل الإداره المركزيه للاقتصاد الزراعي – وزارة الزراعه ، والجهاز المركزي للتعبئه العامه والإحصاء ، كما استخدمت قواعد البيانات المتوفره على شبكة الإنترنت التابعه لمنظمة الاغذيه والزراعه FAO ،بالإضافه إلى بعض الرسائل العلميه والدراسات والبحوث الاقتصادبه ، والنشرات الدوريه والمراجع العربيه والأجنبيه ذات الصله بموضوع البحث .

الباب الأول
الإستعراض المرجعي والإطار النظرى

تمهيد:- يتضمن هذا الباب عرض موجز للمواضيع المتعلقة بموضوع الدراسة خلال الفترة السابقة ويشمل جزء عن الدراسات التى تحدثت عن السياسات الإنتاجية والإستيرادية لمحصول القمح ، الذرة الشامى ، الارز ، الفلول البلدى ، العدس ، وأيضا السياسات ، كما يتضمن عرض لبعض المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بموضوع الدراسة ،

الفصل الأول
الإستعراض المرجعي

تمهيد :

مما لا شك فيه أن الاستعراض المرجعي فى غاية الأهمية لأي دراسة علمية وذلك لمشاركته فى وضع المنهج العلمي وأسلوب عرض ومناقشة النتائج الذى تعتمد عليه أي دراسة أخرى فى هذا المجال ، وبالتالي تأتى هذه الدراسة استكمالاً للدراسات والبحوث السابقة .

ونظراً لأهمية محصول القمح فى المقتصد المصري ، إذ يعتبر من أهم المحاصيل الاستراتيجية والنقدية فى مصر والتى تعتمد عليها كثير من الصناعات المحلية وبالتالي فقد استلزم الأمر عرض وتوضيح أهم الدراسات فى مجال دراسة محصول القمح. وذلك كمحاولة للاستفادة من أهم نتائجها العلمية والتطبيقية فى الدراسات موضع الاهتمام .

وعموماً تم التركيز على الدراسات الخاصة بانتاج واستهلاك القمح لارتباطه الوثيق بموضوع البحث ، وقد روعي فيها الترتيب الزمني للدراسات السابقة .

وفيما يلى أهم النتائج التى أسفرت عنها تلك الدراسات والبحوث:

قام " العيسوى " (١) بدراسة الأضواء الجديدة على قضية الدعم فى مصر والتى كانت من أهم نتائجها:

أن نسبة الخبز المشترى والتى لا يتم استهلاكها من ناحية أفراد الأسرة بلغت نحو ٦,٤% فى الحضر ، ونحو ٧,٨% فى الريف ، وتتضمن هذه النسبة الخبز المقدم للحيوانات والخبز الذى يتم التخلص منه فى القمامة ، وقد قدرت الدراسة الكمية المكافئة من القمح لكل أصناف الخبز غير المستهلك أدمياً بنحو ٥,٧ كيلو جرام فى الحضر ، ونحو ٢,٥ كيلو جرام فى الريف ذلك لكل فرد فى المتوسط ، وهو ما يساوى ١٦٥ ألف طن من القمح أو ما قيمته ٥٤% من اعتمادات دعم القمح .

وبينا " شاكر ، وفيفى " (٢) بعض أساليب تخفيض الفجوة الاستهلاكية القمحية فى ج . م . ع ، حيث تم تقدير المرونة الدخلية للطلب على القمح (مشتملاً الدقيق بعد تحويله) بحوالى ٠,٥٢٣ ، وذلك باستخدام العلاقة الدالية اللوغاريتمية المزدوجة بين متوسط الاستهلاك الفردي كعامل تابع

---

(١) إبراهيم العيسوى ، أضواء جديدة على قضية الدعم فى مصر ، المؤتمر العلمى العاشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع ، نوفمبر ١٩٨٥ .

(٢)فارس عياد شاكر ، وفيفى عزيز (دكاترة) : " بعض أساليب تخفيض الفجوة الاستهلاكية القمحية فى ج . م . ع " ، مؤتمر التنمية المحلية فى مصر ، جامعة المنصورة ، ١٩٨٧ .

ومتوسط الدخل الفردي الحقيقي كعامل مستقل خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٨٣) وهذه النتيجة تؤكد أن القمح من السلع الضرورية والتى يكون الطلب عليها قليل المرونة.

وأوضحت " صفية " (١) بدراستها لاقتصاديات التكثيف الزراعي لأهم محاصيل الحبوب فى جمهورية مصر العربية إنه لابد من تحفيز الزراع على استخدام طرق التكثيف الزراعي وخاصة طريقة التحميل ، مع التوسع فى نظام التحميل الذى يحقق أقصى عائد فدانى بكل محافظة ، وكذلك إعطاء الكثير من الاهتمام لعلوم الهندسة الوراثية وخاصة فى مجال استنباط السلالات ذات الإنتاجية العالية لمحاصيل الحبوب الغذائية وخاصة القمح.

وقد أشار " الشاطر " (٢) فى دراسة اقتصادية للإنتاج الزراعي والميزان التجاري فى جمهورية مصر العربية.

أن الكمية المستخدمة من القمح كأعلاف للدواجن فقط تبلغ بنحو ١٠٠ ألف طن / سنة ، وأن هذا الرقم سوف يتزايد لنحو ٢٥٠ ألف طن / سنة على الأقل بعد رفع الدعم عن الذرة الصفراء.

وفى دراسة لـ " إمام " (٣) للتقييم الاقتصادي لمشروعات تحسين الحبوب فى جمهورية مصر العربية . استهدفت بصفة أساسية التعرف على مدى جدوى مشروع تحسين الحبوب من الناحية الاقتصادية . فمن جانب إنتاج القمح أوضحت البيانات والإحصاءات أن مصر قد أصبحت ثالث دولة مستوردة للقمح فى العالم ، وباستعراض معدلات الاستكفاء الذاتي فى القمح خلال عامي ١٩٨٧ ، ١٩٦٩ أتضح بأنها قدرت بنحو ٢٤% مقارنة بنحو ٥٣% لمحصول القمح ، أما متوسط القيمة النقدية فقد قدرت بنحو ٣٣١ مليون جنيه كمتوسط للفترة (١٩٨٠- ١٩٨١) تمثل نحو ١٠% من إجمالي قيمة الإنتاج النباتي خلال نفس الفترة حين بلغت نحو ٦٨٣ مليون جنيه كمتوسط للفترة (١٩٨٥ – ١٩٨٦) والتى تمثل نحو ٩% من إجمالي قيمة الإنتاج النباتي . وباستعراض محددات الطاقة الإنتاجية للقمح فى مصر وجد أن الرقعة الزراعية أحد محددات تلك الطاقة وقد انخفضت بمعدل بلغ نحو ألف فدان سنوياً خلال فترة الدراسة (١٩٧٥ – ١٩٨٦) فى حين وجد أن هناك ارتفاعاً فى الغلة الفدانية القمحية يبلغ نحو ٠,٠٦ إردب سنوياً خلال نفس الفترة ، وقد ارتفعت الطاقة الإنتاجية من نحو ١٢,٢ مليون إردب عام ١٩٨١ لتصل

---

(١) صفية عمر محمد ، اقتصاديات التكثيف الزراعي لأهم محاصيل الحبوب في جمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة بمشتهر ، جامعة الزقازيق ، ١٩٨٨ .

(٢)أحمد الشاطر ، " دارسة اقتصادية للإنتاج الزراعى والميزان التجارى فى ج.م.ع " ، رسالة دكتوراه – كلية الزراعة – جامعة عين شمس ١٩٨٩ .

(٣)ناجى عبد اللطيف محمد إمام ، التقييم الاقتصادى لمشروعات تحسين الحبوب فى جمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة المنوفية ، ١٩٩٠ .

إلى ١٨,١ مليون إردب فى عام ١٩٨٧ وترجع هذه الزيادة إلى التغيرات الحادثة فى الأصناف المنزرعة وكذا فى استخدام عناصر الإنتاج . أما من جانب المساحة فقد أخذت اتجاهاً عاماً متناقصاً يبلغ نحو ٣٧ ألف فدان سنوياً خلال الفترة (١٩٧٧–١٩٨٦) فى حين كان نظيره فى الأصناف المحسنة من القمح يرتفع بنحو ٣٠ ألف فدان سنوياً خلال نفس الفترة . وفيما يتعلق باستهلاك القمح فنجد أن الكميات المستهلكة منه قد ازدادت من ٢ مليون طن فى عام ١٩٦٠ لتصل إلى نحو ٦,٦٠ مليون طن عام ١٩٨٦ وعلى ذلك فقد تناقص معدل الاستكفاء الذاتى فى القمح من ٥٣% عام ١٩٦٩ إلى ٢٩% عام ١٩٨٦ . أما الكميات المستوردة من القمح والدقيق فقد زادت من نحو ٢,٩ مليون طن عام ١٩٧٠ إلى نحو ٧,٢ مليون طن عام ١٩٨٧/١٩٨٦ ، وقد نتج عن ذلك زيادة الدعم الموجه إلى القمح والذرة الشامية من نحو ٥,١ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠ إلى نحو ٧٥٨ مليون جنيه عام ١٩٨٦/١٩٨٥.

كما بين " وشاحى " (١) فى دراسة اقتصادية لإنتاج واستهلاك القمح فى مصر أنه خلال الفترة (١٩٧٠ – ١٩٨٧) قد أوضحت المساحة معدل انخفاض بلغ نحو ٢,٧ ألف فدان سنوياً .

و بلغ معدل الزيادة السنوية فى إنتاجية الفدان حوالى ٠,١٦ إردب وكذلك بلغ متوسط معدل الزيادة السنوية فى إنتاج القمح حوالى ٠,١٩ مليون إردب.

وبالنسبة للأسعار المزرعية الثابتة فلم تتحقق أى زيادة تذكر ، كما بلغ متوسط معدل الزيادة السنوية فى القيمة النقدية للحبوب بالأسعار الجارية حوالى ٢٣ مليون جنيه وبالأسعار الثابتة حوالى ١,٠٤ مليون جنيه وأشارت أيضاً إلى أن ٧٦% من التغيرات الحادثة فى الإنتاج ترجع إلى التغيرات فى الإنتاجية بينما ١٤% من باقى التغيرات فى الإنتاج ترجع للتغير فى المساحة.

وفى خلال فترة الدراسة تبين أن متوسط معدل الزيادة فى الإنتاج تبلغ حوالى ٠,٠٤ مليون طن، وللواردات حوالى ٠,٣٨ مليون طن ولإجمالي الاستهلاك حوالى ٠,٤٣ مليون طن ولنصيب الفرد حوالى ٦,٧ كجم .

كما بلغ متوسط معدل الزيادة السنوية لأسعار التجزئة حوالى ١,٢٤ قرش / كجم بالأسعار الجارية و حوالى ٠,٠٥ قرش/ كجم بالأسعار الثابتة . وبلغ متوسط معدل الزيادة السنوية للقيمة النقدية للواردات حوالى ٦١ مليون جنيه بالأسعار الجارية و حوالى ١٢,٥ مليون جنيه بالأسعار الثابتة .

وقد بينت الدراسة أن القمح يتم تسويقه فى عينة الدراسة فى ثلاثة قنوات هى الاستهلاك الذاتي والبيع في السوق الحر والتوريد الاختياري للحكومة.

وقد اتضح انه بالرغم من تساوي أسعار التوريد الحكومي الاختياري مع أسعار السوق الحر إلا أن صغار المزارعين يفضلون البيع في السوق الحر وذلك لزيادة المصروفات التي تتعلق بالتوريد الحكومي، وعدم توفير مراكز تسويقية بكل قرية مما يحمل المنتج تكاليف نقل ومشال، بالإضافة إلي

(١) أحمد عبد المجيد أحمد وشاحى ، دراسة اقتصادية لإنتاج واستهلاك القمح فى مصر ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة مبشتهر ، جامعة الزقازيق فرع بنها ، ١٩٩١ .

تأخير دفع الثمن في حالة التوريد الحكومي مع وجود بعض التعقيدات الإدارية وأن كبار المزارعين يقومون بالتوريد الاختياري الحكومي لعدم وجود تجار قادرين علي استيعاب كمياتهم.

وقد قام " شحاتة " (١) فى دراسة للطرق الإحصائية لنماذج عدم التوازن والتوازن بتقدير دوال الطلب والعرض لبعض الأسواق والتى تم قياسها تحت فرضية عدم التوازن ، ومن أهم تلك الأسواق سوق القمح فى مصر ومن خلال تطبيقات بعض نماذج عدم التوازن لسوق القمح بينت الدراسة أن سبب زيادة الفجوة القمحية هو جمود الإنتاج المحلى وازدياد الاستهلاك على نحو لا تبرره اعتبارات اقتصادية صحيحة ، كما بينت الدراسة أن أهم العوامل المؤثرة على الاستهلاك القومي من القمح هى عدد السكان وكمية واردات القمح ، من أهم العوامل المؤثرة على الاستهلاك الفردي من القمح هى سعر القمح ودخل المستهلك ، ومن أهم العوامل المؤثرة على الإنتاج المحلى من القمح هو نوع التوريد (إجباري أو اختياري) وإنتاجية الفدان والنسبة بين متوسط ربحية الدورات التى تزرع فيها القمح وبين متوسط ربحية الدورات البديلة لها والسعر المزرعى للقمح وكمية الواردات ، كما بينت الدراسة أن أهم العوامل المؤثرة على الكمية من القمح هما الفجوة والدعم وقد أحثت الدراسة بتنفيذ برنامج متكامل لتقليل الفجوة القمحية عن طريق رفع إنتاج القمح من خلال وضع سياسة سعرية تؤدى إلى تحقيق عائد عادل ومجزى لمنتجي القمح . وتعميم أصناف ذات إنتاجية مرتفعة من ناحية تخفيض نسبة الفاقد والتالف فى مراحل التسويق ، والارتفاع بمستوى تكنولوجيا صناعة الخبز ، وإحكام الرقابة التموينية على المخابز.

وقامت " نادية " (٢) بدارسة لتحليل اقتصادي للفجوة الغذائية القمحية في مصر التي استهدفت إلي محاولة استجلاء الوضع عن حجم الفجوة الغائية القمحية وتطورها خلال الثمانينات من خلال دراسة شقي الإنتاج والاستهلاك وما يؤثر عليها من عوامل استهدفت التوقيع بحجم الفجوة عام ٢٠١٠ في ظل الظروف المختلفة لشقي الإنتاج والاستهلاك وقد سلكت أسلوب التحليل المتعدد المراحل ، ولقد قدرت الدراسة دالتي العرض والطلب علي القمح ، وسجلت ارتفاع مرونة استجابة الرقعة المزروعة قمحا لسعر المحصول الرئيسي (القمح) وكذلك لسعر المحصول الثانوي بينما تناقص مرونة الاستجابة بالنسبة لصافي العائد الفداني من الفول إلي صافي العائد الفداني من القمح ، كما تبين أن سعر القمح في السنتين الماضية وقبل الماضية وسعر التبن ونسبة صافي دخل الفدان من محصول الفول البلدي إلي صافي خل الفدان من القمح مسئولة عن حوالي ٨٨ % من التغييرات الحادثة في الواقعة المزروعة قمحا ، كما تبين من دراسة دالة الطلب أن السعر الجاري للإردب من القمح والدخل الفردي الحقيقي بالجنية تعد أحد العوامل الرئيسية المحددة للاستهلاك ، حيث بلغ

---

(١) ساهر عبد القادر محمد شحاتة ، الطرق الإحصائية لنماذج عدم التوازن ، رسالة دكتوراه ، قسم الإحصاء ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ .

(٢) نادية حسين الشيخ (دكتور) ، وآخرون : " تحليل اقتصادي للفجوة الغذائية القمحية في مصر " ، حوليات العلوم الزراعية ، كلية الزراعة ، بمشتهر ، ١٩٩٤ .

معامل التحديد نحو ٠,٥٨ ، وهذا يوضح أن دخل الفرد الحقيقي يعد مسئولا عن التغير الحادث في الاستهلاك بمقدار ٥٨ % وأيضا أوضحت الدراسة أن جملة المتاح للاستهلاك من القمح ودقيقه قد تزايد من حوالي ٧,٤١ مليون طن بنسبة اكتفاء ذاتي بلغت ٢٧ % عام ١٩٨٢ إلي والي ١١,٧ طن بنسبة اكتفاء ذاتي بلغت ٣٧ % عام ١٩٩٢ ، ولكن نتيجة تنفيذ بعض السياسات السعرية والتنظيمية في السنوات الأخيرة ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي حتي بلغت عام ١٩٩٣ ما يقرب من ٥٠ %.

وفي دراسة " رضوان " (١) وآخرون في تأثير الإدارة والأصناف المحسنة علي إنتاجية كل من القمح والأرز والذرة في مصر قد سجلت زيادة في إنتاجية القمح في الفترة من عام (١٩٧٤ – ١٩٩٤) من ٨٠ كجم / فدان إلي ١٨٣ كجم / فدان إلي ٥٢٦ كجم / فدان إلي ٩٣٦ كجم / فدان علي أربعة فترات متعاقبة منفصلة وهذه الزيادة نشأت عن جودة أصناف التقاوي المستخدمة.

وأشار " درويش " (٢) فى تقدير حجم الاستهلاك المتوقع من الحبوب فى جمهورية مصر العربية عن طريق بحث ميزانية الأسرة (١٩٩٠/١٩٩١) . حيث أوضحت الدراسة أهمية الحبوب وعلى رأسهم القمح حيث بلغ معدل الإنفاق الاستهلاكي السنوي له ٨,٢% . وقد وضحت الدراسة تطور الاستهلاك الفردي من القمح خلال الفترة (١٩٧٥ – ١٩٩٣) . وأتضح أن الاستهلاك الكلى قد ازداد بمعدل بلغ نحو ٣,٧% من متوسط الاستهلاك الكلى . وبتقدير المرونات الداخلية باستخدام النماذج الرياضية فقد قدرت المرونة السعرية بالريف نحو (٠,١٧) للقمح وبالحضر (٠,١٣) . وبتقدير حجم الاستهلاك المتوقع لعام ٢٠٠٥ بلغ نحو ١٣٠٥ طن للقمح فى ظل معدل زيادة سنوياً للدخل ٥% ونحو ١٤٤٣٩ ألف طن فى ظل معدل زيادة سنوية للدخل ٨٠% وتم تقدير نسبة الاكتفاء الذاتي لعام ٢٠٠٥ فقد قدرت بنحو ٤٣,٥% للقمح.

وفى دراسة " هندي وآخرون " (٣) لتقدير دوال الطلب القمحية ومنتجاته فى جمهورية مصر العربية . التى أكدت أن العوامل الأكثر أهمية فى تأثيرها المعنوي على طلب القمح فى مصر ، هى سعر التجزئة للقمح ، وسعر التجزئة للأرز ، إضافة إلى مجموعة من العوامل والتى يعبر عنها متغير الزمن وهذه العوامل مسئولة عن نحو ٩٦% من التغيرات الحادثة فى الكمية المطلوبة من القمح خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٧٥-١٩٩٢-١٩٩٣) ، وأن القمح يعتبر سلعة غير مرنة وضرورية جدا للمستهلك ، كما

---

(١)سيد رضوان وآخرون ، تأثير دور الإدارة والأصناف المحسنة علي إنتاجية كل من القمح والأرز والذرة في مصر ، دراسة مقدمة المؤتمر الثانوي للتقاوي ، القاهرة ١٩٩٥ .

(٢) سمير درويش ، تقدير حجم الاستهلاك المتوقع من الحبوب فى ج . م . ع ، معهد بحوث الاقتصاد ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد ١١ ، العدد ٣ ، مارس ١٩٩٦ .

(٣) عادل إبراهيم هندي (دكتور) ، وآخرون : تقدير دوال الطلب القمحية ومنتجاته فى جمهورية مصر العربية " ، المؤتمر السادس للاقتصاد والتنمية فى مصر والبلاد العربية ، جامعة المنصورة ، كلية الزراعة ، قسم الاقتصاد الزراعى ، المركز الاقليمى للتخطيط ، الفترة ١٤-١٦ أكتوبر ١٩٩٧ .

أبرزت تقدير المرونة التقاطعية لسعر الأرز ، والكمية المطلوبة من القمح أن العلاقة بينهما علاقة استبدالية أى أنهما سلعتان يغلب عليهما التنافس ، كما أظهرت الدراسة أن الخبز البلدي يعد سلعة ضرورية جداً فى النمط الغذائي المحلى ، وأن عدد السكان ومتوسط الدخل الفردي هما المعاملان الأكثر تأثيراً على الكمية المطلوبة من الخبز بأنواعه (البلدي والشامى).

وبينت كل من " فريال " وإيزابيل " (١) فى دراسة اقتصادية لاستجابة عرض القمح فى مصر . أن التغيرات الاقتصادية التى تعرضت له القطاع الزراعي المصري عقب تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي وإلغاء التوريد الإجباري لمحصول القمح أدى بلا شك إلى تباين درجة استجابة المزارع للمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على المساحة المنزرعة بمحصول القمح ، وقد تغيرت الخريطة الاقتصادية لدراسات استجابة العرض فى مصر عموماً طبقاً لسيادة آليات السوق . أظهرت النتائج أن تطر المساحة المنزرعة بالقمح فى الفترة الأولى (١٩٨٠-١٩٨٨) حيث أخذت اتجاهاً عاماً بمعدل سنوى بلغ نحو ٢,٧٨ ألف فدان أما فى الفترة الثانية (١٩٨٩ – ١٩٩٩) فقد بلغت الزيادة السنوية فى المساحة ٧١,٣٩ ألف فدان وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٣,٢٢% من متوسط مساحة القمح والبالغة نحو ٢٢١٤,١ ألف فدان خلال تلك الفترة وبدراسة الإنتاج الكلي فقد تبين له أخذ اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل سنوى بلغ حوالى ١٠٣,٠٧ ألف طن وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٤,٨٩% من متوسط إنتاج القمح والبالغ نحو ٢١٠٤,٨ ألف طن خلال الفترة الأولى ، كما توضح النتائج أن إنتاج القمح في الفترة الثانية قد أخذ اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل سنوي بلغ حوالي ٢٧٨ ألف طن ، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٥,٤٣% من متوسط إنتاج القمح والبالغ نحو ٥١١٤,٦ ألف طن خلال تلك الفترة . وبالنسبة لتطور الإيراد الفداني تبين النتائج إلى أنه في الفترة الأولى أخذ اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل سنوي بلغ حوالي ٤,٥٥ جنيه للفدان وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٣,١١% من المتوسط والبالغ نحو ٤٤٧,٨ جنيه للفدان . وخلال الفترة الثانية أخذ اتجاهاً عاماً ينخفض بمعدل سنوي بلغ نحو ١,٢٢ جنيه للفدان . وتشير نتائج تطر تكاليف الفدان أنه خلال الفترة الأولى من الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل سنوي بلغ حوالي ٠,٣٧ جنيه للفدان ، أما الفترة الثانية فقد أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل سنوي بمعدل بلغ حوالي ٤,٣ جنيه للفدان وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٥,٣٥% من المتوسط والبالغ نحو ٩٤٣,٢ جنيه للفدان ، أما السعر المزرعى فقد تبين أنه في الفترة الأولى أخذ اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل سنوى بلغ حوالي ١,١٤ جنيه للطن ، وفي الفترة الثانية أخذ اتجاهاً عاماً منخفضاً بمعدل سنوي بلغ حوالي ١,٧٣ جنيه للطن وبنسبة تناقص سنوية تقدر بنحو ٣,٩% من المتوسط والبالغ نحو ٥٦٦,٦ جنيه للطن.

---

(١)فريال محمود البنا ، إيزابيل فؤاد زخاري ، دراسة اقتصادية لاستجابة عرض القمح في مصر ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد العاشر ، العدد الثاني ، سبتمبر ٢٠٠٠ .

وفى دراسة " غرابة " (١) عن اقتصاديات إنتاج وتوزيع تقاوي محاصيل الحبوب الرئيسية بجمهورية مصر العربية بتوضيح الوضع الراهن لصناعة تقاوي الحبوب في مصر، حيث تبين أن عدد الأصناف القمحية المنزرعة خلال الفترة (١٩٧٥ – ١٩٩٩) بلغ ٣٢ صنفاً تشمل أربعة مجموعات صنفيه هي مجموعة الجيزة والسخا ، والسدس ، والجميزة . حيث تبين وجود زيادة سنوية معنوية إحصائية في الرقعة القمحية لمختلف الأصناف خلال الفترة محل الدراسة ، كما أتضح أن مجموعة الجيزة تحتل المكانة الأولى من حيث المساحة يعقبها مجموعة أصناف سخا ثم سدس والجميزة على الترتيب . كما أوضحت الدراسة تطور الطاقة التشغيلية لمحطات إعداد وغربلة التقاوي وكذا التوزيع الجغرافي لتلك المحطات ومدى توطن صناعة التقاوي وأوضحت أن الفترة من (١٩٥٨ – ١٩٨٠) ظلت تلك الطاقة ثابتة عند ٤٧,٥ طن / ساعة طاقة تشغيلية قياسية ، إلا أن هذه الطاقة ازدادت لتصل إلى حوالي ١٢٨,٥ طن / ساعة عام ١٩٨٩ وهو تاريخ بدء دخول القطاع الخاص هذا المجال ، وتزايدت لتصل على ٢٤٦ طن / ساعة وأصبحت المحطات منتشرة في جميع أنحاء الجمهورية تقريباً ، يخص مركز البحوث الزراعية منها حوالي ٣٨ طن / ساعة تمثل حوالي ١٦% من إجمالي الطاقة بينما تمتلك الإدارة المركزية للتقاوي نحو ٤٥% منها ، والهيئة الزراعية المصرية ٢٦% وأخيراً القطاع الخاص حوالي ١٣% من إجمالي الطاقة التشغيلية القياسية .

وقد أشارت دراسة " إنجيل " (٢) للفجوة الغذائية القمحية ومستقبل الأمن الغذائي فى مصر أن الفجوة الغذائية من القمح تراوحت بين ٣,٩ مليون طن عام ١٩٩١ كحد أدني وحوالي ٦,٨ مليون طن كحد أقصى عام ١٩٩٨ بمتوسط قدر بحوالي ٥,٢ مليون طن خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٠٢) وأوضحت نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول القمح بين حد أدني بلغ حوالي ٣٩,٩% عام ١٩٩٦ ، ٥٨,٤٥% عام ٢٠٠٠ بمتوسط بلغ حوالي ٤٩,٩٧% خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٠٢) وبتقدير مقدار التغير في المخزون الإستراتيجي نتائج الدراسة أشارت إلى تفوق مقدار العجز الذي يتم سحبه من المخزون على مقدار الفائض الموجه لتنمية هذا المخزون الإستراتيجي بما يقدر بحوالي ٢,٤٦ مليون طن . كما أشارت الدراسة انخفاض المخزون العالمي بنسبة ٢١,٩% بينما لم يزيد المخزون المحلي بأكثر من ١,١% .

وأوضحت ورقة " جمعة " (٣) عن الاكتفاء الذاتي من القمح طموحات وإمكانية ذلك وفيها برزت مشاكل الزراعة ذات الآثار السلبية على التنمية والإنتاج والمتعلقة باستخدام الموارد الزراعية من حيث صغر الرقعة الزراعية وتفتت الحيازات وسيادة محاصيل البرسيم والقمح والذرة والأرز والقطن

---

(١)محمد غازي سيد أحمد غرابة : " اقتصاديات إنتاج وتوزيع تقاوي محاصيل الحبوب الرئيسية بجمهورية مصر العربية " ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ، بكفر الشيخ ، جامعة طنطا ، ٢٠٠١ .

(٢)إنجيل إسكندر جرجس (دكتور) : " الفجوة الغذائية القمحية ومستقبل الأمن الغذائي فى مصر " ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي المجلد الرابع عشر ، العدد الرابع ، ديسمبر ٢٠٠٤ .

(٣)عبد السلام أحمد جمعة " دكتور " : " الاكتفاء الذاتي من القمح الطموحات وإمكانية التحقيق " ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل " حاضر ومستقبل القمح بين الإنتاج والاستهلاك والفقد " شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، كلية الزراعة ، جامعة المنيا ٢٠-٢١ مارس ٢٠٠٥ .

لنحو ٧٥% من المساحة المتاحة وعدم عدالة التوزيع والإسراف في استعمال المياه ، كذلك مشاكل متعلقة باستراتيجيات التنمية مثل قصور السياسات السعرية ونظم التسويق وانعدام وضوح الرؤية بالنسبة لتخطيط التركيب المحصولي وغيرها . وأشارت الورقة إلى أن تنمية الزراعة المصرية يعتمد على ثلاث دعائم أساسية أولاً : تطوير التركيب المحصولي بما يحقق أعلى حد من الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية خاصة القمح وأعلى حد من المحاصيل التصديرية والتصنيعية ثانيا : رفع الكفاءة الإنتاجية للموارد الزراعية (الأرض والمياه) ثالثاً : التوسع الأفقي باستصلاح أقصى مساحة من الأرض الصحراوية . وأبرزت الورقة الملامح الرئيسية للخطة التي تطلقها وزارة الزراعة حالياً بهدف تنمية الناتج القومي من القمح لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتي تعتمد على أربعة دعائم رئيسية دعامة هي التنمية الرأسية ودعامة التنمية الأفقية ودعامة ترشيد الاستهلاك والقضاء على الفقد وأخيراً دعامة السياسة السعرية بما يشجع المنتجين على التركيز على ترشيد الاستهلاك والقضاء على الفقد وأخيراً دعامة السياسة السعرية بما يشجع المنتجين على زراعة وخدمة وتنمية المحصول مع الحبوب ومتابعة العسر المحلى للأسعار العالمية وأوضحت الورقة إلى أن متوسط استهلاك الفرد ١٥٠ كجم / فرد / سنة هو الرقم المنطقي أم المتوسط المتاح حالياً ١٨٠-٢٠٠ كجم / فرد / سنة بأنه استهلاك فردي غير منطقي .

وأوضحت دراسة " يوسف وآخرون " (١) للوضع الحالي للقمح والتغلب على الفجوة القمحية باستخدام طرق مختلفة للتغلب على الفجوة القمحية . أوسد جزء كبير منها حيث أشارت أن هناك ارتفاع سنوي في المساحة تقدر بنحو ٠,٧% وارتفاع سنوي في الإنتاج يقدر بنحو ٣,٦% وهي زيادة تفوق معدل الزيادة السكانية (١,٩٨%) وأظهرت الدراسة نظرياً وجوب زيادة المساحة المزروعة في الأراضي الجديدة زراعة أصناف جديدة عالمية المواصفات تعطى إنتاجية متزايدة واستخدام وسائل زراعية محسنة وأساليب التكنولوجيا الحديثة ورفع كفاءة الإرشاد الزراعي لتقليل الفجوة القمحية ، وأوضحت الدراسة أن صافي العائد الفداني للقمح يبلغ نحو ٨٥٢,٤ جنيه وأن الاستهلاك القومي من القمح يبلغ نحو ١٠,٧٧ مليون طن سنوياً وأن متوسط نصيب الفرد في السنة من القمح المحلى والمستورد والمخزون نحو ١٦١ كجم ، وأن الفاقد في المحصول خلال قنواته التسويقية المختلفة يبلغ ٤٣٧ ألف طن تقدر قيمته بنحو ٣٣٢,١ مليون جنيه.

(١)إبراهيم أحمد يوسف وآخرون " الوضع الحالي للقمح والتغلب على الفجوة القمحية " دراسة مقدمة إلى ورشة عمل " حاضر ومستقبل القمح بين الإنتاج والاستهلاك والفقد " شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، كلية الزراعة ، جامعة المنيا ، ٢٠-٢١ مارس ٢٠٠٥ .

أهم النتائج المتحصل عليها من الدراسات السابقة:

١-المرونة الدخلية للطلب على القمح ودقيقه حوالى ٠,٥٢.

٢-معظم الدراسات استخدمت العلاقة الدالية اللوغاريتمية المزدوجة فى تقدير دوال الطلب على القمح.

٣-القمح من السلع الضرورية.

٤-زيادة الإنتاجية نتيجة للتغيرات فى الأصناف المنزرعة وكذا فى استخدام عناصر الإنتاج.

٥-زيادة الكميات المستوردة من القمح ودقيقه.

٦-ارتفاع معدلات الزيادة السنوية فى الأسعار المزرعية الجارية للقمح مع عدم تأثر الأسعار المزرعية الثابتة.

٧-التغيرات فى الإنتاج ترجع بصورة أكبر إلى التغيرات فى الإنتاجية.

٨-زيادة الفجوة القمحية ترجع إلى جمود الإنتاج وزيادة معدلا الاستهلاك.

٩-أهم الأصناف القمحية المنزرعة هى الجيزة وسخا وسدس وجميزة.

الفصل الثاني

الاطار النظرى

طرق تقدير الاستهلاك : (١)

هناك العديد من الطرق المستخدمة والمتبعة في حساب وتقدير الاستهلاك ويمكن تقسيم هذه الطرق إلى مجموعتين رئيسيتين، المجموعة الأولى تضم الطرق التي تعتمد على دراسات تعتمد غالباً على عينة من المجتمع وجميعها تواجه مشاكل في التطبيق وعند التقييم. أما المجموعة الثانية من طرق حساب الاستهلاك فهي طرق بسيطة وعملية بالرغم مما بها من بعض التحيز وعدم دقة التقدير.

وتضم المجموعة الأولى من طرق تقدير الاستهلاك:

١-طريقة الموازين السلعية

٢-طريقة التدفقات النقدية

٣-طريقة ميزانية الأسرة

٤-طريقة تقدير الاستهلاك الإنفاقي

١-طريقة الموازين السلعية:

يعرف الميزان السلعي بأنه بيان يوضح موارد السلعة وأوجه استخدامها خلال سنة معينة، ويتم تقدير الاستهلاك من السلع الرئيسية فقط نظراً لتعدد السلع المتداولة بالمجتمع من ناحية، وصعوبة تقدير استهلاك كل منها من ناحية أخرى. ويتضمن جانب الموارد في الميزان السلعي كل من الإنتاج المحلي ومخزون أول المدة والواردات، بينما يتضمن جانب الاستخدامات كل من الاستخدام الوسيط والاستهلاك الجماعي والاستهلاك العائلي والصادرات ومخزون أخر المدة وكذا الفاقد من مرحلة الإنتاج وحتى المستهلك النهائي، ويعبر عن بنود جانبي الميزان السلعي بوحدات فيزيقية كمية وليس بوحدات نقدية.

وتشير بنود الميزان السلعي إلى إمكانية الحصول على بيانات كل من الإنتاج المحلي والواردات للسلعة موضع الاعتبار، وكذا المخزون منها في نهاية السنة والجزء المخصص لكل من الاستهلاك الجماعي والتصدير، أما بالنسبة للاستخدامين الوسيط والفردي فيمكن تقدير الأول من واقع البيانات الخاصة بإنتاج السلع النهائية والمعاملات الفنية بين المدخلات والمخرجات، بينما يقدر الثاني كرصيد لجانبي الميزان السلعي وذلك بطرح مجموعة الاستخدامات الأخرى من مجموعات الموارد(٢) .

---

(١) جيهان رجب لطفي محمد، دراسة اقتصادية لنمط استهلاك الغذاء في مصر، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ٢٠٠١.

(٢) سعيد نبوي السيد على، أثر السياسة على إنتاج واستهلاك بعض الزروع الغذائية في مصر، مرجع سابق.

ومن مميزات هذه الطريقة أنه يمكن تقدير إجمالي الاستهلاك من كافة المجموعات السلعية التي لا تتوافر في أبحاث ميزانية الأسرة وتعتمد تقديراتها على إجمالي الكميات المنتجة محلياً حيث يتضمن الإنتاج غير المسوق، إلا أنه من السهل في هذه الطريقة إجراء عملية التوزيع الكامل للتدفقات تبعاً لأوجه الاستخدامات المختلفة لعدم توافر إحصاءات تفصيلية شاملة ودقيقة عن كل من الإنتاج والاستهلاك الوسيط والتغير في المخزون والاستخدامات المتعددة للسلعة حيث تستخدم السلعة الواحدة في أكثر من مجال.

٢-طريقة التدفقات السلعية:

تعتمد هذه الطريقة على إحداث توازن عام للاستخدام والموارد على المستوي القومي. وتتضمن هذه الطريقة تقدير الكمية المستهلكة من سلعة ما عن طريق تتبع هذه السلعة من مصادرها الأولية (الإنتاج أو الاستيراد) حتى وصولها إلى المستهلك النهائي، ففي حالة السلع التي تنتج محلياً يقدر أول الجزء من الإنتاج الذي يحول إلى القطاع العائلي مباشرة، أما الباقي فينتقل جزء منه إلى تجار الجملة وجزء أخر إلى تجار التجزئة وينتقل جزء ثالث إلى القطاع العائلي، أما الباقي فيتم تخزينه، ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للسلع المستوردة حيث يتم تقدير الكمية التي تؤول إلى كل مسلك من المسالك التسويقية أو التي تؤول إلى أفراد الأسرة مباشراً، وهكذا يمكن تقدير الكمية المستهلكة من هذه السلعة بافتراض أن المستهلك لا يلجأ إلى تخزين السلعة. (١)

وتتميز هذه الطريقة بسهولة حسابها، إلا أنه يصعب تطبيق هذه الطريقة نظراً لتعدد استخدام السلع في أكثر من مجال وعدم دقة بيانات التغير في المخزون السلعي بالإضافة إلى تعدد وصعوبة متابعة مسارات ومنافذ التوزيع.

٣-طريقة ميزانية الأسرة:

تعتمد هذه الطريقة في تقدير الاستهلاك على دراسة سلعة عشوائية من الأسر ممثلة للمجتمع الأصلي تمثيلاً صادقاً والحصول على بيانات عما يستهلكونه من السلع والخدمات عن طريق الاتصال المباشر لاستيفاء استبيان يصمم خصيصاً لهذا الغرض، ومن ثم فإن بحوث ميزانية الأسرة تعطي نتائج دقيقة نسبياً بالمقارنة بالطرق الأخرى عند استنتاج أثر تغير الدخل على الكميات المستهلكة من السلع المختلفة ضرورية وكمالية، وأيضاً استنتاج أثر المهنة أو الحرفة على الكميات المستهلكة من السلع المختلفة، كما يمكن معرفة أثر البيئة على النمط الاستهلاكي وذلك بمقارنة ما يشتريه أهل الريف وغيره بما يشتريه أهل الحضر، هذا بالإضافة إلى إمكانية تأثير بعض العوامل أو المتغيرات الأخرى، وبوجه عام يمكن القول بأن بحوث ميزانية الأسرة تستخدم لتحقيق عدة أهداف تتلخص فيما يلي:

---

(١) سيد إبراهيم السيد حجاج ، أثر السياسات السعرية على استهلاك الحبوب في مصر ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة الأزهر ، ١٩٩٣ .

١-دراسة رغبات المستهلكين وأثر العادات والتقاليد على استهلاك الأفراد، وكيفية التأثير عليها بحيث ينفق كل فرد دخله بالطريقة التي يتحقق بها أقصى منفعة ممكنة من الوجهة الصحية والاجتماعية والمادية.

٢-التنبؤ باحتياجات الأفراد من السلع والخدمات الاستهلاكية عند إعداد الخطة الاقتصادية.

٣-إيجاد أسس سليمة لتكوين الأرقام القياسية لنفقات المعيشة تستخدم لتقدير التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار من عام لأخر، وأثر ذلك على القوة الشرائية الاستهلاكية الفردية.

٤-طريقة تقدير الاستهلاك الإنفاقي:

تعتمد هذه الطريقة على استخدام إحصاءات السوق فيما يتعلق بمبيعات تجارة التجزئة إلى المستهلكين بتحليل السلاسل الزمنية لبيان العلاقة بين الكميات المستهلكة من السلع المختلفة وأسعارها عن طريقة تقدير معامل مرونة الطلب السعرية والتي تبين مدى استجابة الاستهلاك للتغير في الأسعار، إلا أنه يؤخذ على هذه الطريقة أنها لا تعكس بيانات تجارة التجزئة بالكامل أو المبيعات من غير تجار التجزئة، وكذا صعوبة الحصر الشامل لتجار التجزئة أو تتبع كافة السلع المباعة من تلك المنافذ للمستهلك النهائي، ويعتبر الجمع بين الطرق السابقة أفضل الطرق لتقدير الإنفاق الاستهلاكي العائلي.

وتضم المجموعة الثانية لطرق تقدير الاستهلاك ما يلي:

١-طرقة الجهاز المركزي للتعبئة العامة الإحصاء

٢-طريقة وزارة الزراعة

٣-طريقة وزارة التضامن الاجتماعي (التموين سابقاً)

١-طريقة الجهاز المركزي للتعبئة العامة الإحصاء: (١) أ

يقوم الجهاز بحساب الاستهلاك الكلي على أساس المعادلة التالية:

الاستهلاك الكلي = (الإنتاج الفعلي + الواردات – الصادرات + فرق المخزون أول المدة وأخر المدة)

والإنتاج الفعلي وفقاً لهذه الطريقة هو الإنتاج الذي تحقق طبقاً لظروف الواقع الفعلي خلال فترة زمنية محددة. أما المخزون فهو المخزون لدى شركات القطاع العام التي تزاول نشاطاً صناعياً فقط (٢) . وتغفل هذه الطريقة المخزون لدى شركات القطاع الخاص الصناعية لضآلته. ويتم تقدير الاستهلاك كمياً للسلعة سواء على المستوى القومي أو على المستوى الفردي، ويتم تقدير متوسط نصيب الفرد من مجموعة السلع الغذائية وفقاً لهذه الطريقة بقسمة كمية المتبقي لغذاء الإنسان على

---

(١)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، حركة الإنتاج والتجارة الخارجية والاستهلاك لبعض السلع، رقم المرجع (٩٣-١٠٠) (١٤-٩١) يوليو ١٩٩١.

(٢)فاطمة عباس حسنين فهمي (دكتور)، الطلب على المواد الغذائية في مصر، بحث مرجعي، مقدم للجنة الدائمة لترقية الأساتذة في الاقتصاد الزراعي، مايو ١٩٩٩.

تقديرات أعداد السكان داخل الجمهورية في منصف العام، وذلك بعد استبعاد المخصص لكل من غذاء الحيوان والتقاوي والصناعة والفاقد، وتستعين هذه الطريقة بتقديرات وزارة الزراعة عند حساب المخصص لغذاء الحيوان والمخصص للتقاوي والصناعة والفاقد.

٢-طريقة وزارة الزراعة:

تقوم وزارة الزراعة بتقدير الاستهلاك من السلع الغذائية بطريقتين :

(١)حساب الاستهلاك الآدمي من مختلف المحاصيل الزراعية وتشمل الكميات المستهلكة سنوياً والكميات المنتجة مضافاً إليها أو مطروحاً منها صافي التعامل الخارجي (الواردات والصادرات) وفرق المخزون من الطاقة الإنتاجية (أول المدة وأخر المدة) ويسمى المتبقي " بالموجودات " ثم يتم خصم الكميات المخصصة للغذاء الحيواني والتقاوي وكذلك الكميات الداخلة في الصناعات الزراعية المختلفة فضلاً عن الفاقد نتيجة عمليات التسويق والنقل من تلك الموجودات، وبقسمة المتاح للاستهلاك الآدمي على عدد السكان الإجمالي في مصر يتم الحصول على متوسط نصيب الفرد بالكيلوجرام/ سنة.

(٢)ويتم تقدير الاستهلاك أيضاً على أساس متوسط نصيب الفرد من السلعة استناداً لتقديرات ميزانية الأغذية (١) وبضرب متوسط نصيب الفرد في عدد السكان ينتج الاستهلاك الآدمي.

٣-طريقة وزارة التضامن الاجتماعي (التموين سابقاً): (٢)

تعتمد هذه الطريقة على تقدير الاحتياجات من السلع الغذائية التموينية سنوياً عن طريق لجنة مختصة بذلك يمثل فيها المختصون المسئولون من الوزارة وهيئاتها والوزارات الأخرى المعنية وهي وزارات الزراعة والصناعة والاقتصاد والمالية، وذلك بحساب إجمالي الحصص الفعلية الشهرية التي وزعت على المحافظات للأغراض المختلفة والخاصة بالاستهلاك العائلي والاستهلاك الجماعي، وتحسب عن السنة مع إضافة حصة شهرين أو ثلاث أشهر كمخزون إستراتيجي لمواجهة أية ظروف طارئة قد يتعرض لها التوزيع بالإضافة إلى حصة شهر رمضان والحصة الإضافية التي توزع للمحافظات في موسم الصيف للمحافظات التي بها مصايف، ثم يخصم من إجمالي الرقم السابق صافي الإنتاج المحلي ورصيد أول المدة في أول يوليو والباقي يكون هو الكميات المقترحة استيرادها في الموازنة الجديدة.

من العرض السابق لطرق تقدير الاستهلاك يتضح أنها تختلف فيما بينها، وتتوقف طريقة التقدير على حسب الغرض من حسابها سواء كان الهدف منه توفير الأمن الغذائي أو تقدير احتياجات

---

(١)ميزانية الأغذية: هي جداول خاصة تضم البيانات الإحصائية للموازين السلعية وبياناته كالتالي:
الموجودات = الإنتاج المحلي + الواردات + التغير في المخزون – الصادرات
المتبقي لغذاء الإنسان = الموجودات – الاستخدامات (تقاوي ، علف – فاقد ، صناعة)
الغذاء الصافي للإنسان = المتبقي لغذاء الإنسان × معامل استخراج كل محصول
متوسط نصيب الفرد من الغذاء الصافي = الغذاء الصافي للإنسان / عدد السكان الإجمالي

(٢)فوزي حليم رزق، تقديرات احتياجات الاستهلاك من السلع الغذائية التموينية، (استنسل) وزارة التموين والتجارة الداخلية، ١٩٨٨.

الفرد الضرورية من السعرات الحرارية أو لمعرفة الاستهلاك الآدمي كما في ميزانية الأغذية لاستخراج متوسط نصيب الفرد. وقد تم الاستعانة بطريقة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والتي تقوم على أساس أن الاستهلاك الكلي = (الإنتاج الفعلي + الواردات – الصادرات + فرق المخزون أول وآخر المدة) وذلك لسهولة هذه الطريقة وإمكانية الحصول على البيانات اللازمة لها. ولما كانت هذه الطرق المتعددة لتقدير الاستهلاك تقوم على فروض مختلفة فإن تقديرات استهلاك القمح تتباين من جهة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى حتى أن بعض التقديرات تصل بمتوسط استهلاك الفرد إلى أكثر من ١٩٠ كيلو جرام، فى حين تقدر الأخرى هذا المتوسط بما يتراوح بين ١٢٠، ١٣٥ كيلو جرام. وبطبيعة الحال فإن مثل هذه التباينات تؤدى فى الواقع إلى نتائج مختلفة ومن ثم توقعات متباينة، الأمر الذى يؤثر سلبياً على السياسات الإنتاجية والاستهلاكية.

وترتيباً على ذلك يتناول هذا الباب دراسة الاتجاهات الزمنية العامة لكلاً من الاستهلاك القومي والفردي للقمح ودقيقه، والفجوة القمحية ونسبة الاكتفاء الذاتي اعتماداً على تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والتى تصل بمتوسط استهلاك الفرد إلى نحو ١٩٠ كيلو جرام سنوياً.

كما يتضمن الباب تقديراً لدوال الإنفاق، ودوال الإنفاق الاستهلاكي للقمح ودقيقه وللمكرونة والخبز البلدي على مستوى كلاً من الريف والحضر اعتماداً على أبحاث ميزانية الأسرة والتى يصل متوسط استهلاك الفرد فيها إلى ما يتراوح بين ١٢٠، ١٣٥ كيلو جرام سنوياً.

تطورات السياسة القمحية المصرية:

يمثل محصول القمح أهم نشاط مزرعى سواء من حيث المساحة المزروعة أو من حيث أهميته فى النمط الغذائي المصري كسعرات حرارية أو بروتينية كما أنه يلعب دوراً هاماً فى التجارة الخارجية ، فالقمح يعتبر من أهم السلع الغذائية والزراعية فى قائمة الواردات الزراعية ، وليس هذا فسحب بل أن السياسات الاقتصادية بأبعادها المالية والنقدية بل وحتى الاجتماعية ذات صلة قوية السياسات إنتاج وتسويق هذا المحصول . وبعد اتباع سياسات الإصلاح الاقتصادي والتحرر الاقتصادي وتحديد سعر الصرف صاحب ذلك تحرر أسعار هذا المحصول وتركه للمزارع حرية اتخاذ قرارات الإنتاج و التسويق له – علاوة على تشجيع التوريد للمنافسة الشبه رسمية بأسعار تزيد عن السعر العالمي، وما زالت الدولة تقدم القمح فى صورة خبز للمستهلك المصري بأسعار مدعمة .

السياسات التسويقية والسعرية للقمح ومنتجاته:

مرت عمليات تسويق محصول القمح المحلى بمراحل عدة خلال الفترة من أوائل الأربعينات وحتى الآن .

ففى عام 1940 شهد المحصول زيادة كبيرة فى الإنتاج وبالتالى المعروض مما لأدى إلى انهيار سعر القمح خلال هذا الموسم مما أدى إلى أحجام المزارعين عن زراعته فى الموسم التالى لعام 1941، ومنها بدأ تدخل الدول فى تحديد مساحات القمح المزروعة بما لا يقل عن 50% من الحيازة ولقد تم إجراء عدة تعديلات حتى بلغت النسبة إلى حوالى ثلث المساحة أو الحيازة خلال موسم (54 / 55)، وارتبط ذلك بنظام التوريد الإجباري للقمح وظل الحال كما هو عليه حتى بلغت نسبة التوريد الإجباري للقمح خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٧٥) حوالى ٢٧,٥%، واتسمت تلك الفترة أيضاً بتطبيق نظام التسعير المحدد لتوريدات القمح الإجبارية .

ورغبة من المشروع فى السيطرة على مصادر إنتاج محصول القمح ، فقد سنت القوانين والقرارات التى تحظر نقله والاتجار فيه وذلك تفادياً لحدوث فجوة فى ذلك المحصول الهام بين المحافظات المنتجة له وغير المنتجة ، وحماية المستهلك . وهنا ستتناول تلك القوانين والقرارات التى تحظر نقل القمح والاتجار فيه وذلك كالتالى (١)

هذا وقد صدر قرار عام١٩٨٦ : (٢)

حظر نقل القمح خارج حدود المحافظات أو إلى داخلها وقد استثنى من ذلك شركات هيئة القطاع العام للمطاحن والصوامع والمخابز.

-وفى ضوء السياسات المشار إليها سابقاً ظهرت كافة الآثار السلبية التى أدت إلى نشوء الأوضاع الخطيرة التى أثرت بشكل مباشر على نجاح السياسة الإنتاجية لهذا المحصول الإستراتيجي، ويدعم زيادة حجم إنتاج القمح المحلى خلال الفترة الأخيرة من خلال الفترة الأخيرة من خلال صرف تكنولوجيا للأصناف والسلالات والمعاملات الزراعية فإن لم يتاح للحكومة الحصول على كميات مؤثرة من هذا الإنتاج خلال فترة الثمانينات . واعتباراً من الموسم التسويقي (90/89) وبالنسبة فيما بين وزارتي التموين والزراعة تم السماح لشركات المطاحن بالدخول كمشترين لمحصول القمح المحلى إلى جانب البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وفروعه وهو الجهة التى كان منوط بها وحدها تسويق محصول القمح المحلى خلال السنوات الماضية وتم رفع سعر توريد إردب القمح للمزارعين إلى 60 جنيهاً عام 1989 كمرحلة أولى تليها مراحل أخرى خلال المواسم التالية حيث زاد السعر إلى 70 جنيه عامي(ثم إلى 75 جنيه وذلك للأعوام (92-93-94) وقد كان من نتيجة هذه الإجراءات أن زادت الكميات التى وردت للحكومة من القمح المحلى زيادة كبيرة حيث وصلت إلى حوالى 707.5 ألف طن خلال موسم 1992. ومع زيادة سعر التوريد فى السنوات التالية زادت الكميات الموردة من القمح للجهات المختلفة

---

(١)منى فهمى أمين محروس، دراسة اقتصادية لنظم تسويق أهم محاصيل الحبوب فى ج.م.عن رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة بالفيوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

(٢)معوض عبد التواب، الوسيط فى شرح قوانين التموين و أمن الدولة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٣ .

وقد اتجهت السياسة الحكومية لتخفيض الواردات من القمح من الخارج والاعتماد على الإنتاج المحلى من المحاصيل و إنتاج رغيف خبز محسن اللون والنوعية وصحي.(٢)

صدور قانون رقم 535 لسنة 1998:

لتحديد الجهات المسوقة والأسعار ليكون المزارع على علم تام بالسعر المجزى الذى حددته الوزارة وهو 95 جنيه للإردب بدرجة نظافة ٢٢ قيراط مما يشجعه على زراعة القمح وتصريف المحصول بسعر مجزى ، ثم وصل السعر فى سنة 2002 إلى 100 جنيه للإردب حتى أصبح فى عام 2003 110 جنيه للإردب ويزداد السعر بواقع 250 جنيه مقابل كل نصف قيراط نظافة تزيد عن هذا القدر.

يهدف هذا الجزء إلى التعرف على الأنظمة المختلفة التى يمكن أن يتم من تسويق محاصيل الحبوب ومدى توافق أو تعارض تلك الأنظمة مع متطلبات المرحلة المقبلة .

أولاً : نظام التسويق التعاوني:

تعتبر التعاونيات أحد الركائز الأساسية التى يتوقف عليها نظام التسويق الحر فى كثير من الدول الرأسمالية ، وتنقسم تلك التعاونيات حسب طبيعة المهام التى تقوم بها إلى ثلاث أقسام أساسية :

الأول: هى تعاونيات الشراء والبيع وهذا النوع من التعاونيات التسويقية يقتصر عمله على تجميع السلع من المنتجين لإعادة بيعها فى كميات أكبر وبشكل أكثر انتظاماً إلى تجار الجملة والتجزئة.

أما النوع الثانى: فهى تعاونيات الارتباط السلعي وهى تقوم بتسويق كميات ونوعيات معينة من السلع بناءاً على اتفاق بينها وبين المنتجين نظير عمولة معينة ، وغالباً ما يحصل المنتج على جزء مبدئي من الثمن ، بينما يحصل على باقى الثمن عند تمام تسويق السلعة.

أما النوع الثالث: فهى تعاونيات الارتباط السلعي إلا أنها تقوم بتأدية العديد من الخدمات التسويقية وغالباً ما تقوم بتصنيع وعرض المنتجات التامة التصنيع .

وقد لعبت التعاونيات دوراً بارزاً فى توريد القمح حيث كان الزراع يسوقون القمح تعاونياً من خلال توريده إلى المركز التجميعي المخصص لذلك وهى المراكز الواقعة بالجمعيات التعاونية الزراعية أو شون بنوك التنمية والائتمان الزراعي أو شون المطاحن وذلك بمعرفة الزراع وعلى نفقته الخاصة.

ثانياً :نظم التجار والوسطاء:

يتوقف هذا النظام بصفة رئيسية على التاجر المحلى وتاجر الجملة ،ومن المتوقع أن يحقق هذا النظام الأهداف المرجوة منه فى هذه المرحلة لتدبير الاحتياجات الخاصة بالبطاقات التموينية ، **ويعد هذا النظام من أكفأ نظم التسويق الحر للحاصلات الزراعية للاعتبارات الآتية :**

(١)قدرة تجار الجملة على تمويل العمليات الخاصة بشراء وتجميع الحبوب بالإضافة إلى تقريب وجهات النظر بين المنتجين والمشترين .

---

(2) وزارة العدل، الوقائع المصرية، المطابع الأميرية، القاهرة، العدد ٢٥٦، نوفمبر ١٩٨٧.

(٢)معظم الحيازات الزراعية فى مصر هى من النوع القزمى ، حيث تشير نتائج التعداد الزراعي إلى أن أغلب مساحات الحيازات الزراعية فى مصر تقل مساحتها عن أربعة أفدنه ، ومعنى هذا أن وجود التاجر المحلى وتاجر الجملة هو عامل حيوي فى التعاقد على شراء المحاصيل من المنتجين قبل موسم الحصاد بوقت كاف ، وهو ما يشير إلى عدم إمكان تجاهل دور التجار والوسطاء فى هذا المجال.

(٣)أن هيئة القطاع العام للمطاحن والمخابز تقوم حالياً بدفع العمولات للوسطاء والسماسرة أو لبنوك التنمية والائتمان الزراعي لتدبير بعض احتياجاتها من القمح المحلى . ومن هذا المنطلق من الضروري أن يتم فى هذه المرحلة تنشيط أسواق الجملة للحبوب للتعرف على كافة العوامل الإيجابية والسلبية لتدخل كعنصر قوى ومنافس مع تجار الجملة فى هذا المجال ، وهو الأمر الذى يمكن أن يؤدى فى النهاية إلى تحقيق الاستقرار النسبي فى أسعار الحبوب .

أما بالنسبة للجهات المسوقة للقمح فقد تقرر مؤخراً (١)أن تكون شركات المطاحن ، وبنوك التنمية ، والجمعيات الزراعية ، والبورصة الزراعية هى الجهات المسئولة فقط أمام وزارة التموين والتجارة الخارجية عن تسويق القمح وذلك محاولة منها لزيادة حجم الكميات المسوقة والذى سيؤدى إلى مساهمة الإنتاج المحلى فى تخفيض الكميات المستوردة من القمح الأجنبي .

المشكلة القمحية من وجهة نظر الدولة :

باعتبار القمح كان ولا يزال المكون الرئيسي فى غذاء الإنسان المصري حيث يمثل مستلزم الإنتاج الرئيسي للدقيق الذى يستخدم فى صناعة الخبز والذى
يشكل نحو ٢٥% من الوزن الكلى للغذاء فى المجتمع المصري وما يزيد على ٥٠% من الاستهلاك الكلى من الحبوب (٢).

فإن القمح يقدم للمستهلك حوالى ٣٧% من احتياجاته الحرارية، و حوالى ٤٥% من احتياجاته من البروتين النباتي الأمر الذى يعكس أهمية القمح فى النمط الغذائي للشعب المصري ومن ثم يصبح توفير رغيف الخبز بسعر مناسب للسكان أحد الأهداف الرئيسية للدولة ، لأن ضمان توفير الغذاء هو ضمان للأمن الاجتماعي . ولتحقيق هذا الهدف فقد لجأت الدولة إلى استيراد كميات كبيرة ومتزايدة من القمح والدقيق سنوياً لتلبية الجانب الأكبر من احتياجات المستهلكين المصريين نظراً لتزايد الاستهلاك فى ظل الثبات النسبي للناتج المحلى من القمح(٣)، حيث بلغت الكميات المستوردة من القمح ودقيقه حوالى ٥٤٨٥ ألف طن وذلك عام ٢٠٠٢ بنسبة تمثل نحو ٨١% من الإنتاج فى نفس العام . كما تتحمل الدولة قدراً متزايداً من الدعم الحكومي الموجه إلى القمح ودقيقه والذى بلغ نحو ١٦٧٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٢ نتيجة للتزايد الكبير فى معدلات الاستهلاك الفردي.

---

(١)قرار وزارى رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٩٩ بقواعد الجهات المسوقة للقمح والذرة الشامية والرفيعة.

(٢)أحمد عبد الغفار، السياسة الإنتاجية والسعرية والتسويقية للقمح فى مصر، المؤتمر السنوى الثالث للاقتصاديين الزراعيين، فبراير ١٩٩٤.

(٣)محمد مصطفى عبد العاطى، طبيعة التركيب والأداء السوقى وكفاءته فى تجارة القمح الدولية وأثرها على جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعى،كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية،١٩٩٧.

المشكلة القمحية من وجهة نظر المنتج :

عندما يتخذ المنتج قراراً بزراعة محصول معين فإنه يقارن بين صافى عائد الفدان لهذا المحصول والمحاصيل المنافسة له فى الدولة الزراعية ، وبالنظر لمحصول القمح تبين أن صافى العائد للفدان بسعر التوريد ينخفض كثيراً عن صافى العائد للفدان من بعض المحاصيل المنافسة فى الدورة ،هذا إلى جانب المشاكل التسويقية التى تواجه المنتج فى حالة توريد محصول القمح إلى جهات التوريد المختلفة.

المشكلة القمحية من وجهة نظر المستهلك (١):

لقد ترتب على الارتفاع المستمر فى أسعار القمح العالمي خلال فترة التسعينات والناتجة عن المتغيرات الاقتصادية العالمية ارتفاع متوالى فى أسعار الدقيق الفاخر فى مطاحن قطاع الأعمال والقطاع الخاص ، وهذه الزيادة أثرت سلباً على كافة أسعار الناتج بالمخابز الإفرنجية حيث قام بعض أصحاب هذه المخابز برفع أسعار الخبز الإفرنجي فى حين لجأ بعض التجار إلى تثبيت السعر المعتمد من الوزارة الأمر الذى كان من شأنه زيادة تكاليف إشباع احتياجات الأسرة الواحدة من الخبز و المنتجات الخبزية ، وكنتيجة للجهود الكبيرة من جانب وزارتي التموين وقطاع الأعمال لوقف تأثير ارتفاع أسعار القمح العالمية على سعر الرغيف البلدي . لم يتغير سعره إلا أنه فى نفس الوقت ازدادت ندرته وقلت جودته بشكل كبير مما نتج عنه تضحية المستهلك بجزء من ذلك الرغيف عند استهلاكه نظراً لرداءته وعدم مطابقته لمواصفات الجودة القياسية.

الباب الثانى
إقتصاديات إنتاج وإستهلاك محصول القمح فى مصر

تمهيد :-

شهد القطاع الزراعي المصري تغيرات اقتصادية كبيرة بداية من النصف الثاني من التسعينات من القرن الماضي حيث قامت الدولة بإتباع سياسة الإصلاح الاقتصادي لعلاج الاختلالات فى المقتصد المصري والتى أدت إلى انخفاض الإنتاجية الفدانية و كفاءة استخدام عناصر الإنتاج، وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي فقد استهدفت سياسة الإصلاح الاقتصادي تحقيق معدلات عالية من الإنتاج وزيادة متوسط الإنتاجية للحاصلات الزراعية بصفة عامة ومحصول القمح بصفة خاصة. وذلك لمواجهة الاحتياجات السكانية المتزايدة من ناحية وتزايد الكميات المستوردة منه من ناحية أخرى.

---

(١)محمد مصطفى عبد العاطى، طبيعة التركيب والأداء السوقى وكفاءته فى تجارة القمح الدولية وأثرها على جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعى،كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية،١٩٩٧.

الفصل الأول
اقتصاديات إنتاج القمح فى مصر

تمهيد:

قـد تضـمنت سياسـة الإصـلاح الاقتصـادي تـرك الحريـة للمـزارعين فى اختيـار التركيـب المحصـولى، وعـدم التـدخل فى تحديـد أسـعار الـزروع النهائيـة، وأسـعار عناصـر الإنتـاج، وبالنسـبة للمحاصيل الاستراتيجية كالقمح فقد تضمنت السياسة السعرية الزراعية سياسة الإعلان المسبق لسعر توريد المحصول قبل الإنتاج لتوجيه المزارعين نحو زيادة الاتجاه لزراعته، ويستهدف هذا الباب دراسة المؤشرات الإنتاجية لمحصول القمح خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٦) حيث يتضمن المؤشرات الإنتاجية لكل من الإنتاج والمساحة والإنتاجية من القمح المصري.

١- تطور المساحة المزروعة من محصول القمح :

يشير الجدول رقم (١) بالملحق إلى تزايد مساحة القمح المزروعة خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠ – ٢٠١٦)، حيث بلغت نحو ٥٦.٢ مليون فدان عام ٢٠٠٠ وأخذت فى الزيادة إلى أن بلغت نحو ٣,٥٣ مليون فدان عام ٢٠١٦ أي بزيادة تقدر بنحو ٠,٣٨ % ، وسجلت أدنى مساحة للقمح نحو ٢,٤٣ مليون فدان فى عام

٢٠٠١ فى حين كانت أقصى مساحة نحو ٣,٥٣ مليون فدان في عام ٢٠١٦ ، وقد ترجع هذه الزيادة فى المساحة بصفة أساسية إلى توجه الدولة لزيادة مساحة محصول القمح عن طريق تحفيز الزراع بزيادة السعر المز رعى للقمح طبقاً لسياسة الإصلاح الاقتصادي. ذلك إضافة إلى العديد من العوامل الأخرى المؤثرة فى مساحة القمح .

وبدراسة الاتجاه الزمني العام للمساحة المزروعة من القمح خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٦) كانت النتائج كما فى المعادلة رقم (١) بالجدول (٢) .

جدول (١): الطاقة الإنتاجية للقمح المصري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)

السنة	المساحة المزروعة بالمليون فدان	الانتاجية طن /فدان	الانتاج بالمليون طن
2000	2.56	2.57	6.56
2001	2.43	2.57	6.26
2002	2.54	2.60	6.63

6.85	2.63	2.60	2003
7.18	2.65	2.71	2004
8.14	2.63	3.10	2005
8.27	2.60	3.18	2006
7.38	2.62	2.82	2007
7.98	2.63	3.03	2008
8.52	2.58	3.30	2009
7.18	2.26	3.18	2010
8.41	2.65	3.18	2011
8.80	2.66	3.30	2012
9.46	2.70	3.51	2013
9.28	2.64	3.52	2014
9.6	2.7	3.53	٢٠١٥
9.8	2.74	3.8	2016

المصدر: موقع المنظمة العالمية للأغذية والزراعة (FAO).

وتشير نتائج المعادلة رقم (١) بالجدول (٢) . إلى أن مساحة القمح أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل بلغ نحو ٧٠ ألف فدان سنوياً ، وثبتت معنويتها إحصائياً كما بلغ معامل التحديد (R^2) ٠,٨٨ مما يعنى أن ٨٨% من التغيرات فى مساحة القمح ترجع للعوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن ، وتشير قيمه (F) المحسوبة إلى صلاحية النموذج المستخدم فى الصورة الخطية وملاءمته لطبيعة البيانات الإحصائية للظاهرة محل الدراسة.

2-تطور الإنتاجية الفدانية لمحصول القمح :

يشير جدول رقم (١) بالملحق إلى تزايد الإنتاجية الفدانية لمحصول القمح خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠ – ٢٠١٦)، ومنه يتضح أن إنتاجية فدان القمح بلغت نحو ٢,٥٧ طن للفدان فى عام ٢٠٠٠ أخذت فى الزيادة إلى أن بلغت نحو ٢,٧ طن للفدان عام ٢٠١٥ أي بزيادة تقدر بنحو٥% وسجلت أدنى إنتاجية فى عامي(٢٠٠٠-٢٠٠١) حيث بلغت نحو ٢,٥٧ طن للفدان ، فى حين كانت أقصى إنتاجية فى عام ٢٠١٥ تصل إلى نحو ٢,٧ طن للفدان.

وبدراسة الاتجاه الزمنى العام للإنتاجية الفدانية للقمح خلال الفترة (٢٠٠٠ –٢٠١٦) كانت النتائج كما فى المعادلة رقم (٢) بالجدول (٢) .

وتشير نتائج المعادلة رقم (٢) إلى أن إنتاجية القمح أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل بلغ نحو ٠,٠٠٣ طن للفدان سنويا ، وقد ثبتت عدم معنويتها إحصائيا ، كما بلغ معامل التحديد (R^2) ٠,٠٢ مما يعنى ان٢% من التغيرات فى الإنتاجية ترجع للعوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن، وتشير قيمة (F) المحسوبة إلى عدم صلاحية النموذج فى الصورة الخطية ولا في أي صوره أخرى.

جدول (٢) :يوضح معادلات الاتجاه الزمني لكل من المساحه والانتاجية والانتاج الكلى من محصول القمح فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٦)

المسلسل	المعادلة	المعنوية	F	R^2
(1)	$\hat{Y} = 2.4 + 0.07X$	10.1	100.2	0.88
(2)	$\hat{Y} = 2.6 + 0.003X$	-.008	.38	0.02
(3)	$\hat{Y} = 6.17 + .2X$	0.14	61.02	0.81

حيث :

$\hat{Y}$: القيمة التقديرية خلال الفترة (٢٠٠٠– ٢٠١٦)

x : متغير الزمن للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٦)

القيمة بين الأقواس تشير إلى قيمة T المحسوبة، (R^2) معامل التحديد، (*) تشير إلى معنوية معامل الانحدار عند مستوى (٠,٠٥)

٣-تطور الإنتاج الكلى من محصول القمح :

يشير جدول رقم (١) بالملحق إلى تزايد الإنتاج الكلى لمحصول القمح خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠ – ٢٠١٦) ، حيث تزايد الإنتاج الكلى للقمح من حوالى ٦,٦٥ مليون طن عام ٢٠٠٠ نحو ٩,٦مليون طن عام ٢٠١٥ أي بزيادة تقدر بنحو ٤٤% وسجل أدنى إنتاج للقمح فى عام ٢٠٠١ بنحو ٦,٢٦مليون طن ، فى حين كان أقصى إنتاج عام ٢٠١٦ نحو ٩,٦مليون طن.

وبدارسة الاتجاه الزمنى العام للإنتاج الكلى للقمح خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٦) كانت النتائج كما فى المعادلة رقم (٣) بالجدول (٢) .

وتشير نتائج المعادلة رقم (٣) إلى أن الإنتاج الكلى للقمح اخذ اتجاها عاما متزايد بمعدل بلغ نحو ٦,١٧ مليون طن سنويا، وقد ثبتت معنويته إحصائيا ، كما بلغ معامل التحديد (R^2) ٠,٨١ مما يعنى أن ٨١% من التغيرات فى إنتاج القمح ترجع للعوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن، وتشير قيمة (F) المحسوبة إلى صلاحية النموذج المستخدم وملاءمته لطبيعة البيانات الإحصائية للظاهرة محل الدراسة.

٣-الأهمية النسبية للمساحة المزروعة من القمح في محافظات مصر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٦):

باستعراض بيانات الجدول (٢) بالملحق تبين أن الشرقية أكبر محافظات مصر من حيث المساحة المزروعة حيث تساهم بنحو ١٣,٠٥% من أجمالي المساحة المزروعة بمتوسط بلغ حوالي ٤١٧,١٨ ألف فدان، ثم تأتى البحيرة في المرتبة الثانية حيث بلغت مساهمتها نحو ١٠,٢١ % بمتوسط بلغ نحو ٣٢٦,٣٩ ألف فدان، وبعد ذلك تأتى الدقهلية في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت نحو ٩,٣٥% بمتوسط قدر بحوالي ٢٩٨,٧٨ ألف فدان، في حين جاءت كفر الشيخ في المرتبة الرابعة حيث بلغت نسبة مساهمتها نحو ٧,٤٩% بمتوسط بلغ نحو ٢٣٩,٣١ ألف فدان، أما المنيا فجاءت في المرتبة الخامسة بنسبة بلغت نحو ٦,٩٩% بمتوسط قدر بحوالي ٢٢٣,٣٦ ألف فدان، ثم جاءت أسيوط والفيوم و سوهاج والغربية والنوبارية وبني سويف و المنوفية في المرتبة السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشر والثانية عشر بنسب بلغت ٥,٩٢% , ٥,٧٠% , ٥,٦٧% , ٤,٧٥% , ٤,٢٥% , ٤,١٨% , ٣,٩٢%، وبمتوسط قدر بحوالي ١٨٩,١٦ , ١٨٢,٢٢ , ١٨١,٢٣ , ١٥١,٨٥ , ١٣٥,٨٠ , ١٣٣,٥٣ , ١٢٥,٤٠ألف فدان على الترتيب، ومما سبق يتبين أن محافظات الشرقية والبحيرة و الدقهلية يزرعوا حوالي ٣٢,٦١% من إجمالي مساحة الجمهورية من القمح لمتوسط فترة الدراسة، بينما تمثل مع كفر الشيخ و المنيا حوالي ٤٧,٠٩% من متوسط مساحة الجمهورية، بينما بإضافة المحافظة السادسة أسيوط تبلغ المساحة حوالي ٥٣,٠١% من متوسط المساحة المزروعة بالجمهورية، وتمثل المحافظات المبينة بالجدول حوالي ٨١% من إجمالي المساحة المزروعة بالجمهورية من القمح لمتوسط فترة الدراسة.

جدول (٣): المساحة المزروعة من القمح بالألف فدان لأهم محافظات مصروأهميتها النسبية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٦) **(الوحدة : ألف فدان)**

المحافظات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط	الاهمية النسبية
الشرقية	399.92	403.98	425.04	432.43	424.52	460.665	417.18	13.05
البحيرة	293.26	317.56	321.52	345.38	354.21	360.413	326.39	10.21
الدقهلية	296.39	300.03	303.29	302.31	291.86	330.055	298.78	9.35
كفرالشيخ	234.82	239.60	236.28	240.01	245.84	264.397	239.31	7.49
المنيا	212.37	213.78	218.66	228.48	243.52	246.747	223.36	6.99
أسيوط	164.33	166.36	190.90	204.50	219.74	208.976	189.16	5.92
الفيوم	168.28	163.61	174.83	194.96	209.44	201.21	182.22	5.70
سوهاج	180.59	186.00	175.04	173.94	190.56	200.151	181.23	5.67
الغربية	147.88	146.52	151.03	165.98	147.83	167.675	151.85	4.75
النوبارية	135.61	140.40	127.57	138.59	136.80	150.025	135.80	4.25
بنى سويف	127.72	130.62	126.13	142.64	140.56	147.554	133.53	4.18
المنوفية	107.55	110.86	126.59	144.12	137.90	138.376	125.40	3.92

اخري	532.65	529.28	583.78	664.54	650.24	653.756	592.10	18.52
إجمالي الجمهورية	**3001.38**	**3048.60**	**3160.66**	**3377.88**	**3393.00**	3530	**3196.30**	**100**

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، قطاع الشؤن الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، اعداد مختلفة.

جدول (٤) : الإنتاج الكلي من القمح بالألف طن في أهم محافظات مصرلأنتاج القح وأهميتها النسبية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٦) **(الوحدة : بالألف طن)**

ظات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط	الاهمية النسبية
رقية	932.1	755.8	882.3	926.82	1029.55	1144.62	1168.20	1100.35	887.8	1017.041	12.47
يرة	752.8	637.1	612.7	767.62	897.42	930.94	1010.24	1042.43	648.1	860.6261	10.79
هلية	775.2	641	710.3	754.91	836.62	879.14	878.37	831.80	768.7	811.7993	9.71
يا	542.6	540.4	534.2	554.93	671.49	618.67	678.60	703.52	557.8	620.1033	7.49
شيخ	571.2	172.9	182.3	598.43	638.65	639.85	638.65	657.14	190.5	578.1953	7.37
وط	449.4	411.1	459.7	390.20	480.86	537.84	589.26	602.85	464.7	482.0336	6.04
يوم	373.6	471	456.7	397.56	457.45	491.25	543.92	565.50	438.8	461.6151	5.70
هاج	456.9	413.4	432.4	397.12	518.11	496.56	479.04	511.08	445.3	463.8538	5.58
بية	245.1	333.8	354.8	390.63	412.75	436.94	517.12	423.08	372.1	416.5994	5.06
فية	280.7	263.1	259.2	292.49	352.20	406.06	475.59	441.82	281.6	354.9338	4.57
ويف	338.8	302	329.9	304.62	378.34	360.26	420.44	381.41	355.2	355.2294	4.28
ارية	381.9	288.8125	306.265	271.36	341.17	341.00	377.95	365.25	371.6	328.994	3.94
الي	**49192793**	**66249**	**6844.7**	**7169.02**	**8370.53**	**8795.48**	**9460.2**	**9279.8**	**7177.9**	**8615.01**	**100**

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، قطاع الشؤن الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، اعداد مختلفة.

جدول (٥) يوضح معادلات الاتجاه العام لأهم المحافظات المنتجه للقمح خلال الفتره (٢٠٠٠-٢٠١٦):

المسلسل	المحافظات	المعادلة	المعنويه	R^2	F
1	*الشرقيه*	$\hat{Y}$ =843.7+ 27.4X	1.7	.29	2.9
2	*البحيره*	$\hat{Y}$ =664 + 29.3X	1.5	.23	2.1
3	*الدقهليه*	$\hat{Y}$ =702.3+ 16.7X	1.9	.33	3.6
4	*المنيا*	$\hat{Y}$ =843.7 + 27.3X	1.7	.29	2.9
5	*كفر الشيخ*	$\hat{Y}$ =402.9 + 14.7X	0.4	.03	2.3
6	*اسيوط*	$\hat{Y}$ =400.4 + 17.4X	2.2	.40	4.8
7	*الفيوم*	$\hat{Y}$ =398 + 13.5X	1.9	.35	3.9
8	*سوهاج*	$\hat{Y}$ =424.5 + 7.3X	1.4	.21	1.9
9	*الغربيه*	$\hat{Y}$ =291.8 + 19.1X	2.5	.48	1.5
10	*المنوفيه*	$\hat{Y}$ =248.7 + 18.1X	1.9	.35	3.9
11	*بني سويف*	$\hat{Y}$ =307 +9X	2.2	.41	5
12	*النوباريه*	$\hat{Y}$ =304 + 6.7X	1.3	.20	1.8

وبدارسة الاتجاهات الزمنية لتطور إنتاج القمح فى أهم محافظات الجمهورية المنتجة خلال الفترة(٢٠٠٠– ٢٠١٦) والموضحة بالجدول (٤) وتبين من التقديرات الاحصائية بالجدول (٥) أن هناك اتجاهاً عاماً متزايداً فى إنتاج القمح فى جميع المحافظات محل الدراسة حيث بلغ أقصاه فى محافظة الشرقيه بمعدل سنوي قدر بنحو ١١٤٤,٦ألف طن سنوياً ، كما بلغ معامل التحديد (R^2) ٠,٢٩ مما يعنى أن ٢٩% من التغيرات فى إنتاج القمح بمحافظة الشرقية ترجع للعوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن .

فى حين بلغ أدنى معدل نمو لإنتاج القمح فى محافظة كفر الشيخ حيث بلغ نحو ١٧٢,٩ ألف طن سنوياً ، كما بلغ معامل التحديد (R^2) ٠,٠٣ مما يعنى أن ٣ % من التغيرات فى إنتاج القمح بمحافظة كفر الشيخ ترجع للعوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن ، ،وقد ثبتت المعنوية إحصائيا ، وتشير قيمة (F) المحسوبة إلى صلاحية النموذج المستخدم فى الصورة الخطية و ملاءمته بطبيعة البيانات الإحصائية للظاهرة محل الدراسة.

الفصل الثانى

تحليل السياسات الإنتاجيه للقمح في مصر

تم القيام بتحليل السياسات الإنتاجيه خلال الفتره (٢٠١٢-٢٠١٦) ، وذلك عن طريق إستخدام مصفوفة تحليل السياسات المتعارف عليها ، حيث أنها تتكون من بندين هامين وهما :بند التكاليف الإنتاجيه الفدانيه مقيمه مالياً واقتصادياً ، والثاني بند العوائد الإنتاجيه مقيمه كذلك مالياً واقتصادياً بالسعر المحلي (سعر السوق) والسعر العالمي (سعر الحدود) بالإضافه إلى إستنتاج صافي العائد مقيم مالياً واقتصادياً لمحصول القمح.

١) : بنود تكاليف الإنتاج الفدانيه مقيمه مالياً و اقتصادياً لمحصول القمح في مصر:

تعتبر بنود التكاليف الإنتاجيه الفدانيه لمحصول القمح أحد العناصر الأساسيه لمصفوفة تحليل السياسات الإنتاجيه فبإستقراء بيانات الجدول رقم (٣) بالملحق الذي يوضح بنود تكاليف الإنتاج الفدانيه لمحصول القمح مقيمه مالياً واقتصادياً بالجنيه في مصر خلال الفتره (٢٠١٢- ٢٠١٦) وهذه البنود تتمثل في أجور كل من :العمال والحيوانات والآلات ، وثمن كل من: التقاوي والسماد البلدي

والمبيدات ، وأخيراً المصروفات العموميه وإيجار الأرض ، فقد تبين من بيانات الجدول أنه تم استخدام معامل التحويل الموضح بالجدول رقم (٦) ، وذلك للحصول على التقييم الاقتصادي لهذه البنود ، مع وضع في الاعتبار أن بنود أجور الحيوانات، وثمن السماد البلدي تبقى على حالها عند تحويلها إقتصادياً ، لأن معامل تحويلها واحد صحيح.

وعند القيام بمقارنة التقييم المالي بالتقييم الاقتصادي لبنود التكاليف الانتاجيه لمحصول القمح في مصر خلال الفتره (٢٠١٢-٢٠١٦) كما جاء بالجدول رقم (٦) فقد تبين الآتي:

أ- بالنسبة لبند أجور العمال تبين أن التقييم المالي يفوق التقييم الاقتصادي ، حيث بلغ نحو ١٢٥١,٤ جنيه مالياً . في حين قدر بنحو ٨٣٨,٤٤ جنيه إقتصادياً ، ويعني ذلك إرتفاع أجور العمال محلياً عنها عالمياً لمحصول القمح في مصر خلال الفتره المدروسه .

ب- بالنسبة لبند أجور الآلات إتضح أن التقييم الاقتصادي يفوق التقييم المالي ، حيث بلغ التقييم المالي لأجور الآلات حوالي ٧٧٩,٤ جنيه ، في حين قدر التقييم الاقتصادي بنحو ٨٥٧,٣٤ جنيه .

ت- بالنسبة لبنود ثمن كل من : التقاوي والسماد الكيماوي والمبيدات لمحصول القمح في مصر خلال الفتره (٢٠١٢- ٢٠١٦) ، تبين أن التقييم المالي لهذه البنود يقل عن التقييم الاقتصادي لنفس البنود ، حيث قدرالتقييم المالي لهم بنحو ٢٨٠,٤ ، ٤٨٢,٢ ، ١١٤,٨ جنيه . في حين بلغ التقييم الاقتصادي لهذه البنود نحو ٢٩٤,٤٢ ، ٥٣٠,٤٢ ، ١٣٧,٧٦ جنيه على الترتيب ، مما يدل على أن هذه البنود مدعومه من جانب الدوله لمزارعي محصول القمح .

ث- بالنسبة لبند إجمالي التكاليف لمحصول القمح في مصر : تبين أن إجمالي التكاليف الانتاجيه المقيمه مالياً بلغت حوالي ٥٤٣٧ جنيه ، تفوق إجمالي التكاليف الانتاجيه المقيمه إقتصادياً المقدره بنحو ٥١٨٧,١٨ جنيه ، ويشير ذلك إلى إرتفاع الأسعار المحليه لعناصر أو مكونات تكاليف محصول القمح عن أسعارها العالميه ، مما أدى إلى إرتفاع التكاليف الانتاجيه الإجماليه المقيمه مالياً ، وذلك بمقارنتها بالتكاليف الانتاجيه الإجماليه المقيمه إقتصادياً لمحصول القمح في مصر خلال الفتره (٢٠١٢ – ٢٠١٦) ويعني ذلك وجود ضرائب ضمنيه على مزارعي محصول القمح في مصر خلال تلك الفتره ،

٢) : العائد الفداني مقيم مالياً و اقتصادياً لمحصول القمح في مصر :

يعتبر العائد الفداني لمحصول القمح في مصر أحد أهم عناصر مصفوفة تحليل السياسات كغيره من المحاصيل الزراعيه الأخرى ، ويعبر عنه بالناتج أو المخرج ، وهو عباره عن الكميه المنتجه من القمح

مضروبه في السعر المزرعي (سعر السوق) أي العائد الفداني مقيماً مالياً , في حين أن إذا استخدم معامل التحويل المنشور بالجهات الدوليه بديلاً لسعر الحدود ففي هذه الحاله يطلق عليه العائد الفداني المقيم اقتصادياً . مع وضع في الاعتبار أن محصول القمح له طبيعه خاصه ، حيث له منتج رئيسي ، ومنتج ثانوي وفي هذه الحاله يتم تقدير العائد للمنتج الثانوي بالسعر المزرعي وليس معامل التحويل .

وباستقراء بيانات الجدول رقم (٦) تبين أن المتوسط العام للعائد الفداني لمحصول القمح المقيم مالياً بلغ نحو ٩٢٧٥,٦ جنيه وأنه يقل عن العائد الفداني المقيم إقتصادياً لنفس المحصول الذي بلغ حوالي ١٢٥٢٢,٠٦ جنيه ، خلال الفتره (٢٠١٢- ٢٠١٦) ويعني ذلك أن الأسعار المحليه أقل من الأسعار العالميه للناتج خلال تلك الفتره ، الأمر الذي يستوجب ضرورة إتباع الدوله لسياسات تشجيع مزراعي القمح لسد الفجوه القمحيه وتقليل كمية الإستيراد من هذا المحصول من خلال زيادة الأسعار المحليه لتواكب الأسعار العالميه لهذا المحصول .

جدول رقم (٦) بنود تكاليف الإنتاج الفدانيه لمحصول القمح مقيمه مالياُ و إقتصادياً بالجنيه في مصر خلال الفتره (٢٠١٢ – ٢٠١٦)

السنه / البيان	التقييم المالي	معامل التحويل(*)	التقييم الإقتصادي
أجور عمال	١٢٥١,٤	٠,٦٧	٨٣٨,٤٤
أجور حيوانات	٣,٦	١	٣,٦
أجور ألات	٧٧٩,٤	١,١	٨٥٧,٣٤
ثمن التقاوي	٢٨٠,٤	١,٠٥	٢٩٤,٤٢
ثمن السماد البلدي	١١١,٢	١	١١١,٢
ثمن السماد الكيماوي	٤٨٢,٢	١,١	٥٣٠,٤٢
ثمن المبيدات	١١٤,٨	١,٢	١٣٧,٧٦
مصارف عموميه	٣٠٢,٤	١	٣٠٢,٤
التكاليف المتغيره	٣٣٢٥,٤	--	٣٠٧٥,٥٨
الإيجار	٢١١١,٦	١	٢١١١,٦
إجمالي التكاليف	٥٤٣٧	--	٥١٨٧,١٨

(*) معاملات التحويل لبنود التكاليف .

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (١) بالملحق .

جدول رقم (٧) العائد الفدانيلمحصول القمح مقيم مالياُ و إقتصادياً بالجنيه في مصر خلال الفتره (٢٠١٢ – ٢٠١٦)

البيان السنه	العائد الفداني (التقييم المالي) (*)	العائد الفداني التقييم الإقتصادي(**)
٢٠١٢	٨٧٨٣	١١٨٥٧,٠٥
٢٠١٣	٩٠٨٢	١٢٢٦٠,٧
٢٠١٤	٩٣١٨	١٢٥٧٩,٣
٢٠١٥	٩٥٦٨	١٢٩١٦,٨
٢٠١٦	٩٦٢٧	١٢٩٩٦,٤٥
المتوسط العام	٩٢٧٥,٦	١٢٥٢٢,٠٦

(*) العائد الفداني : يشمل المحصول الرئيسي والثانوي مقيماً بسعر السوق (مالياً)،

(**) العائد الفداني : يشمل المحصول الرئيسي والثانوي مقيماً بالأسعرا العالميه (إقتصادياً) من خلال معامل التحويل المنشورمن بعض الجهات المحليه والدوليهلمحصول القمح في مصر ، معامل التحويل = ١,٣٥،

المصدر: حسبت من بيانات الجدول بالملحق.

٣) :المؤشرات الماليه والاقتصاديه بمصفوفة تحليل السياسات الإنتاجيه للقمح في مصر:

يتبين من الجدول رقم (٨) كافة المؤشرات الماليه والاقتصاديه بالإضافه إلى التحويلات ، وذلك لمحصول القمح في مصر خلال الفتره (٢٠١٢ -٢٠١٦) فكانت أهم النتائج كالآتي:

أ- صافي العائد الفداني للقمح مقيم مالياً بالسعر المحلي (أسعار السوق)، و اقتصادياً بالسعر العالمي (معامل التحويل):

قدر صافي العائد الفداني لمحصول القمح في مصر من خلال الفرق بين إجمالي العائد الفداني والتكاليف الإنتاجيه جنيه /فدان للمحصول مقيم بأسعار السوق ، والأسعار العالميه (معامل التحويل) ، ويزداد صافي العائد الفداني من القمح بإزدياد العائد الفداني أو إنخفاض التكاليف الإنتاجيه الفدانيه أو إذا كانت الزياده في العائد الفداني أكبر من الزياده في التكاليف الإنتاجيه

الفدانيه ، وبالنظر إلي بيانات الجدول إتضح أن صافي العائد الفداني المقيم مالياً بلغت نحو ٣٨٣٨,٦ جنيه / فدان . في حين بلغ صافي العائد الاقتصادي للفدان لمحصول القمح بلغ نحو ٧٣٣٤,٨٨ جنيه / فدان.

ب- القيمه المضافه لمحصول القمح مقيمهمالياً بالسعر المحلي (أسعار السوق) ، و اقتصادياً بالسعر العالمي (معامل التحويل) :

يعبر هذا المؤشر على مدى مساهمة مستلزمات الإنتاج في العائد الفداني ، وتحسب من خلال الفرق بين إجمالي العائد وتكلفة مستلومات الإنتاج ، وباستقراء بيانات الجدول رقم (٨) يتضح منه أن القيمه المضافه المقدره بالسعر المحلي (أسعار السوق) لمحصول القمح في مصر بلغت نحو ٧٩٨٤,٦٠ جنيه / فدان وهي تقل عن نظيرتها المقيمه إقتصادياً بالأسعار العالميه (معامل التحويل) حيث قدرت بحوالي ١١١٤٥,٨٦ جنيه /فدان . ممايبرهن على إرتفاع إجمالي العائد الفداني المقيم إقتصادياً بنسبة أكبر بكثير من إرتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج الاقتصاديه المتاجر فيها لمحصول القمح في مصر خلال الفتره (٢٠١٢ ، ٢٠١٦) .

ج- التحويلات للعائد الفداني (المخرجات) لمحصول القمح في مصر:

يعكس هذا المؤشر أثر التدخلات في السياسه المطبقه واخفاقات السوق والتي تعبر عن الفرق بين العائد والتكاليف المقدره مالياً واقتصاديا لمحصول القمح في مصر خلال الفتره (٢٠١٢ -٢٠١٦) ، وتتمثل التحويلات في مصفوفة تحليل السياسات (PAM) بالاختلافات بين القيمه الماليه والاقتصاديه لكل من: العائد والتكاليف الانتاجيه وصافي العائد الفداني ، وباستعراض بيانات الجدول رقم (٨) فقد تبين منه أن التحويلات في المصفوفه لإجمالي العائد الفداني لمحصول القمح بلغت نحو (٣٢٤٦,٤٦) جنيه ، وهي تعد قيمه سالبه . مما يعني ذلك أن مزراعي محصول القمح في مصر يتقاضون سعراً إقتصادياً أعلى من نظيره بالأسعار المزرعيه .

د- التحويلات لكل من : مستلزمات الإنتاج (متاجر فيها)، وتكلفة الموارد المحليه (غير متاجر فيها) ، وصافي العائد (التحويلات الصافيه) ، والقيمه المضافه لمحصول القمح في مصر:

تبين من الجدول رقم (٨) الذي يوضح مصفوفة تحليل السياسات الإنتاجيه لمحصول القمح في مصر بالجنيه (٢٠١٢ – ٢٠١٦) ، أن تحويلات مستلزمات الإنتاج (متاجر فيها) بلغت نحو (٨٥,٢) جنيه أي أنها قيمه سالبه ايضاً، وهذا يعني أن مزراعي محصول القمح يدفعون لمستلزمات الإنتاج المتاجر فيها أسعار أقل من نظيرتها العالميه أي يتقاضون دعماً .كما بلغت التحويلات لتكلفة الموارد المحليه (غير متاجر فيها) نحو ٣٣٥,٠٢ جنيه /فدان وهي قيمه موجبه ، أي أن مزارعي القمح يدفعون لعناصر الإنتاج المحليه أسعاراً أعلى من مثيلتها العالميه .

أما بالنسبه لتحويلات صافي العائد فيعتبر من أهم المؤشرات بالمصفوفه ، حيث أنها تعطي مؤشراً عاماً على كفاءة أداء النشاط السلعي ، وقد بلغت تحويلات صافي العائد نحو(٣٤٦٩,٢٨)جنيهاً وهي قيمه سالبه ، ويعني ذلك أن مزارعي القمح يتقاضون صافي عائد إقتصاديا أعلى من نظيره مالياً المقيم بسعر السوق . وأخيراً تبين أيضاً من نفس الجدول أن التحويلات الخاصه بالقيمه المضافه لمحصول القمح في مصر بلغت نحو (٣١٦١,٢٦) وهي قيمه سالبه، وهي اتفقت نتائجها مع التحويلات لصافي العائد الفداني لمحصول القمح في مصر خلال الفتره (٢٠١٢ – ٢٠١٦).

جدول رقم (٨) مصفوفة تحليل السياسات الإنتاجيه لمحصول القمح بالجنيه في مصر خلال الفتره (٢٠١٢ – ٢٠١٦)

نوع يالتقييم	إجمالي العائد جنيه/فدان	تكلفة مستلزمات الإنتاج	التكاليف الإنتاجيه بالجنيه			صافي العائد (*) جنيه/فدان	القيمه المضافه(**) جنيه/فدان
			تكلفة الموارد المحليه				
			العمل	الأرض	الإجمالي		
المالي	٩٢٧٥,٦٠	١٢٩١	٢٠٣٤,٤٠	٢١١١,٦٠	٤١٤٦	٣٨٣٨,٦٠	٧٩٨٤,٦٠
لإقتصادي	١٢٥٢٢,٠٦	١٣٧٦,٢	١٦٩٩,٣٨	٢١١١,٦٠	٣٨١٠,٩٨	٧٣٣٤,٨٨	١١١٤٥,٨٦
لتحويلات	(٣٢٤٦,٤٦)	(٨٥,٢)	٣٣٥,٠٢	صفر	٣٣٥,٠٢	(٣٤٦٩,٢٨)	(٣١٦١,٢٦)

( ) الأرقام ما بين القوسين تمثل قيم سالبه.

(*) صافي العائد الفداني = إجمالي العائد الفداني – (مستلزمات الإنتاج الفدانيه +تكلفة الموارد المحليه الفدانيه)

(**)القيمه المضافه الفدانيه = إجمالي العائد الفداني – مستلزمات الإنتاج الفدانيه

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدولين رقمي (٣) ، (٤) .

٤): نتائج معاملات مصفوفة تحليل السياسات الإنتاجيه لمحصول القمح في مصر:

يعتبر تقدير معاملات الحمايه لمصفوفة تحليل السياسات من الأهميه بمكان للحكم على ما إذا كانت السياسات الإنتاجيه سليمه أم لا ، بمعنى وجود كفاءة في استخدام الموارد وبالتالي تزداد الرفاهية الاقتصاديه وزيادة فرص مساهمتهم في التجاره العالميه أو العكس ، كما تعد معاملات الحمايه أيضاً من أهم أدوات التحليل الهامه لتقييم الأداء بقطاع ما عبر الزمن ، وتتحدد المعاملات المستخدمه في ثلاث معاملات هامه وهي : الحمايه الإسميه ، والحمايه الفعاله ، وأخيراً معامل الميزه النسبيه (تكلفة الموارد المحليه) وفيما يلي تفسير لمعاملات المصفوفه .

أ- معامل الحمايه الإسمي لمحصول القمح في مصر:

يمثل معامل الحمايه الإسمي مقياساً لكل أنواع الحمايه أو الضرائب التي تؤدي إلى عدم تساوي بين الأسعار المحلية وأسعار الحدود ، وعلى هذا الأساس فإنها تعكس مستوى الحوافز أو عدم الحوافز المقدمه لمزارعي محصول القمح المحليين ، وعليه تم تقدير معامل الحمايه الإسمي لمستلزمات الإنتاج الفدانيه ، والعائد الفداني لمحصول القمح في مصر خلال الفتره **(٢٠١٢ – ٢٠١٦)** فقد تبين الآتي:

- معامل الحمايه الإسمي لمستلزمات الإنتاج الفدانيه للقح في مصر:

يتبين من الجدول رقم (٩)أن معامل الحمايه الإسمي لمستلزمات الإنتاج المتاجر فيها لمحصول القمح بلغت حوالي ٠,٩٤ جنيه، أي أن المعامل أقل من الواحد الصحيح ، ويدل ذلك على وجود ضرائب ضمنيه على مزارعي القمح وفي نفس الوقت دعم المستهلك لمحصول القمح خلال الفتره المدروسه ، كما يشير إلى قيام الدوله بدعم لمستلزمات الإنتاج يقدر بنحو ٠,٠٦ جنيه وهو يعتبر قليل إلى حد ما مثلما كان مطبقاً في فترة بداية تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في مجال الزراعه في منتصف الثمنينات وعقد التسعينات .

- معامل الحمايه الإسمي للعائد الفداني للقح في مصر:

باستقراء بيانات الجدول رقم (٩) إتضح أن معامل الحمايه الإسمي للعائد الفداني لمحصول القمح قدرت بحوالي حوالي ٠,٧٤ جنيه خلال الفتره (٢٠١٢-٢٠١٦) ، أي أن المعامل أقل من الواحد الصحيح ، ومدلول ذلك أن الدوله تفرض ضرائب ضمنيه على مزارعي القمح تبلغ قيمتها نحو ٠,٢٦ جنيه ، ويعني ذلك عدم حصول مزارعي القمح في مصر على أسعارهم الحقيقيه لانتاجهم التي تحول في صورة دعم للمستهلك من خلال دعم الخبز الناتج من القمح من هذا المحصول ، ووجود سياسة لحماية المستهلك كنوع من سياسات إعادة توزيع الدخول على كافة أفراد المجتمع .

ب- معدل الحمايه الإسمي لمحصول القمح في مصر:

يستخدم هذا المؤشر بشكل فعال خلال الفترات الزمنيه القصيره ، من خلال مقارنة الأسعار المحليه بالأسعار العالميه سواء لمستلزمات الإنتاج أو العائد الفداني ، ونظراً لعدم إستقرار تلك المقاييس خلال فترات زمنية طويله ، فضلاً عن عدم إستقرار وتوازن سعر الصرف للعمله المحليه مقابل العملات الأجنبيه الأمر الذي استوجب تقدير هذا المعدل لعدة أعوام متتاليه تقدر بثلاثة أعوام متتاليه على الأقل ، وذلك قبل تقييم نتائج سياسات الحمايه .

- معدل الحمايه الإسمي لمستلزمات الإنتاج الفدانيه للقح في مصر:

بحساب معدل الحمايه الإسمي لمستلزمات الإنتاج المتاجر فيها لمحصول القمح من خلال طرح الواحد الصحيح من معامل الحمايه الإسمي لمستلزمات الإنتاج مضروباً في ١٠٠ وعليه اتضح من بيانات الجدول رقم (٩) أن معدل الحمايه الإسمي لمستلزمات الإنتاج الفدانيلمحصول القمح بلغ حوالي (٦) % ، وهي نسبه سالبه ،وتعني قيام الدوله بفرض ضرائب مباشره وغير مباشره على مستلزمات الإنتاج ، وعدم إتباع الدوله لسياسات حماية لدعم المنتج.

- معدل الحمايه الإسمي للعائد الفداني للقح في مصر:

بتقدير معدل الحمايه الإسمي للعائد الفداني لمحصول القمح خلال نفس الفتره (٢٠١٢ -٢٠١٦) تبين من بيانات الجدول رقم (٩) أن معدل الحمايه الإسمي للعائد الفداني لمحصول القمح كانت قيمه سالبه قدرتبحوالي (٢٦) % ، ويعني ذلك وجود ضرائب مباشره وغير مباشره على مزارعي القمح في مصر ، وفي نفس الوقت يوجد دعم للمستهلك ، وذلك لاتخفاض هذا المعدل عن الصفر .

ج- معامل ومعدل الحمايه الفعال لمحصول القمح في مصر:

يتبين من نتائج مصفوفة تحليل السياسات المبينه بالجدول رقم (٩) أن معامل الحمايه الفعال لمحصول القمح بلغ نحو ٠,٧٢جنيه خلال الفتره (٢٠١٢ – ٢٠١٦) وهي قيمه تقل عن الواحد الصحيح ، ويعني ذلك وجود ضرائب في شكل حمايه سلبيه ضد مزراعي محصول القمح . أما بالنسبة لمعدل الحمايه الفعال لمحصول القمح في مصر خلال الفتره المدروسه والتي تحسب من خلال طرح الواحد الصحيح من معامل الحمايه الفعال مضروباً في ١٠٠ ، فقد بلغ نحو (٢٨) % وهي قيمه سالبه وهذه النتيجه تتفق وكافة النتائج السابقه بالبحث .

د- معامل تكلفة الموارد المحليه(معامل الميزه النسبيه) لمحصول القمح في مصر:

يعبر عن معامل تكلفة الموارد المحليه بمعامل الميزه النسبيه ويستخدم هذا المفهزم في قياس كفاءة الإنتاج المحلي بالنسبة للسوق العالمي ، فهو يعكس التكاليف مقيمه إقتصادياً في إنتاج السلعة أو المحصول مقارنة بنظيرتها على المستوى العالمي ، كما تعكس أيضاً الميزه النسبيه لنظام سلعه أو محصول ما ، وبالنظر لبيانات الجدول رقم (٩) تبين أن معامل تكلفة الموارد المحليه بلغ حوالي ٠,٣٤ جنيه لمحصول القمح في مصر أي أقل من الواحد الصحيح بنسبه كبيره ، ويعني ذلك تحقيق ميزه نسبيه في إنتاج محصول القمح

وخلاصة مما سبق يتضح أن السياسات الإنتاجيه المتبعه لمحصول القمح خلال الفتره (٢٠١٢-٢٠١٦) كانت في غير صالح مزارعي القمح لفرض ضرائب ضمنيه عليهم التي أدت إلى إنخفاض الحافز لدى

مزارعي القمح في مصر ، مما أدى إلى عدم إستقرار المساحات المزروعه لمحصول القمح خلال الفتره المدروسه .

جدول رقم (٩) نتائج معاملات مصفوفة تحليل السياسات الإنتاجيه لمحصول القمح في مصر خلال الفتره (٢٠١٢ – ٢٠١٦)

المعامل	معامل الحمايه الإسمي(١)		معدل الحمايه الإسمي(٢)		معامل الحمايه الفعال(٣)	معدل الحمايه الفعال(٤)	معامل تكلفة الموارد المحليه (معاملالميزاه النسبيه)(٥)
	مستلزمات الإنتاج	العائد الفداني	مستلزمات الإنتاج	العائد الفداني			
المدلول	٠,٩٤	٠,٧٤	% (٦)	% (٢٦)	٠,٧٢	%(٢٨)	٠,٣٤

( ) الأرقام ما بين القوسين تمثل قيم سالبه.

(١) معامل الحمايه الإسمي = قيمة مستلزمات الإنتاج أو العوائد مقيمه مالياً (بسعر السوق) / قيمة مستلزمات الإنتاج أو العوائد مقيمه إقتصاديا (بسعر الحدود أو معامل التحويل المعتمد)

(٢) معدل الحمايه الإسمي = (معامل الحمايه الإسمي للمستلزمات أو العوائد - ١) x 100

(٣) معامل الحمايه الفعال = القيمه المضافه مقيمه مالياً (بسعر السوق) / القيمه المضافه مقيمه إقتصاديا (بسعر الحدود أو معامل التحويل المعتمد)

(٤) معدل الحمايه الفعال = (معامل الحمايه الفعال - ١)x 100

(٥) معامل تكلفة الموارد المحليه = قيمة الموارد المحليه مقيمه إقتصادياً (بسعر الحدود أو معامل التحويل المعتمد) / (معامل الميزه النسبيه) القيمه المضافه مقيمه إقتصاديا (بسعر الحدود أو معامل التحويل المعتمد)

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدولين رقمي (٣) ، (٤)

الفصل الثالث

تحليل السياسات الإستيراديه للقمح في مصر

أما في هذا الشق من البحث فقد تم القيام بتحليل السياسات الإستيراديه للقمح في مصر خلال الفتره (٢٠٠٠-٢٠١٦) ، وذلك عن طريق التعرف على تطور كمية الواردات من القمح في مصر ، وكذلك تطور أهم العوامل المحدده لها : أهمها كمية الإنتاج ، والإستهلاك ، وعدد السكان ، وسعر الإستيراد ، كما يتناول أيضاً على تقدير العلاقات الفيزيقية بين كمية الواردات وكل من: كمية الإنتاج والإستهلاك وعدد السكان في مصر ، وسعر الصرف للجنيه مقابل الدولار ، وذلك للتعرف على طبيعة هذه العلاقات ،ومدى تأثير هذه العوامل على كمية الواردات من القمح في مصر .

١- تطورالإنتاج والإستهلاك والوادرات بالمليون طن ، وسعر الإستيراد بالجنيه للطن لمحصول القمح في مصر خلال الفتره (٢٠٠٠-٢٠١٦):

باستعراض بيانات الجدول رقم (٣) بالملحق أتضح أن الإنتاج الكلي من القمح في مصر متذبذبسنوياً، حيث بلغ أعلى إنتاج من القمح عام ٢٠١٣ بناتج قدر بنحو ٩,٤٦ مليونطن بنسبة قدرت بحوالي ١١٩,٧٥ % من متوسط إجمالي الانتاج من القمح في مصر البالغ نحو ٧,٩ مليون طن خلال الفتره (٢٠٠٠ -٢٠١٦) ، بينما بلغ أدنى إنتاج من القمح في مصر نحو٦,٢٦ مليونطن عام ٢٠٠١ تمثل نسبة ٧٩,٢٤ % من متوسط إجمالي الانتاج من القمح على مستوى مصر البالغ نحو ٧,٩ مليون طن خلال الفتره (٢٠٠٠ -٢٠١٦) .

أما بالنسبة للإستهلاك القمح في مصر تبين من نفس الجدول أن أعلى إستهلاك منه عام ٢٠١٠ حيث قدر بحوالي ١٧,٦٩مليون طن بمعدل بلغ حوالي ١٢٢,٨٥ % من متوسط إجمالي الإستهلاك من القمح في مصر البالغ نحو ١٤,٤مليون طن خلال الفتره (٢٠٠٠ – ٢٠١٦) ، في حين بلغ أدنى إستهلاكمن القمحفي مصر حوالي ١٠,٥١مليون طن عام ٢٠٠١ تمثل نسبة ٧٢,٩٩ % من متوسط إجمالي الإستهلاك من القمح في مصر البالغ نحو ١٤,٤مليون طن خلال الفتره (٢٠٠٠ – ٢٠١٦) .

بالنسبة لكمية الواردات من القمح في مصرخلال الفتره المدروسه يتضح من الجدول رقم (٣) بالملحق أن أعلى كمية واردات من القمح في مصر بلغت نحو ١١,٥٢ مليون طن عام ٢٠١٦ بنسبة قدرت بحوالي ١٤٥,٠٩ % من متوسط إجمالي كمية الواردات من القمح البالغ نحو ٧,٩٤ مليون طن خلال الفتره (٢٠٠٠- ٢٠١٦) ، أما بالنسبه لأقل كمية واردات من القمح بلغت حوالي ٤,٩ مليون طن عام ٢٠٠٠ بنسبة قدر ت بنحو ٦١,٧١ % من متوسط إجمالي كمية الواردات من القمح في مصر البالغة نحو ٧,٩٤ مليون طن خلال الفتره (٢٠٠٠- ٢٠١٦) .

أما بالنسبة لسعر الإستيراد من القمح في مصر خلال الفتره المدروسه تبين من نفس الجدول أن أعلى سعر إستيراد للقمح بلغ نحو ٣١٦٢ جنيه / طن عام ٢٠١٦ بنسبة ٢٢٨,٠٨% من متوسط إجمالي سعر الإستيراد من القمح في مصر البالغ نحو ١٣٨٦,٣٦ جنيه/ طن خلال الفتره (٢٠٠٠- ٢٠١٦) ، في حين أن أدنى سعر إستيراد القمح كان عام ٢٠٠٠ بسعر بلغ نحو ٤٩٦,٤٠ جنيه / طن يمثل نحو ٣٥,٨١ % من متوسط إجمالي سعر إستيراد القمح البالغ حوالي ١٣٦٨,٣٦ جنيه / طن خلال الفتره (٢٠٠٠- ٢٠١٦) .

٢- معادلات الإتجاه الزمني العام لكل من الإنتاج والإستهلاك والواردات بالمليون طن ، وسعر الإستيراد بالجنيه لمحصول القمح في مصرخلال الفتره (٢٠٠٠ - ٢٠١٦):

أ-معادلة الإتجاه الزمني العام لانتاج القمح في مصر :

بتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام رقم (٣) الوارده بالجدول بالملحق الخاصه بتطور إنتاج القمح في مصر خلال الفتره (٢٠٠٠– ٢٠١٦) تبين وجود زياده سنويه معنويه إحصائياً عند ١ % ، حيث بلغت قيمة ت المحسوبه حوالي ٦,٧ وقد قدرتالزياده السنويه بنحو ٠,٢٤مليون طن تمثل نحو ٣,٠٢% من متوسط إنتاج القمح في مصر والمقدر بنحو ٧,٩٤١ مليون طن ، وقد بلغت قيمة معامل التحديد (ر٢) حوالي ٠,٧٦ وقدرت قيمة ف بنحو ٤٥,٠٢ .

ب- معادلة الإتجاه الزمني العام لإستهلاك القمح في مصر:

بالنسبه لنتائج تقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لاستهلاك القمح في مصر خلال الفتره (٢٠١٢-٢٠١٦) ، يتضح من المعادله رقم (٢) الوارده بالجدول رقم (٣) أنه يوجد زياده سنويه معتويه إحصائياً عند ١ % ، وقدرت هذه الزياده السنويه بنحو ٠,٥٢ مليون طن تمثل نحو ٣,٦٤% من متوسط الإستهلاك من القمح في مصر البالغ نحو ١٤,٢٩ مليون طن، و بلغ معامل التحديد (ر٢)نحو ٠,٧٨ وبلغت قيمة (ف) حوالي ٥٤,٤٠.

ج-معادلة الإتجاه الزمني العام لواردات القمح في مصر:

النظر للمعادلة رقم (٣) بالجدول رقم (٣) بالملحق يتبين أن هناك زياده سنويه للواردات من القمح معنويه إحصائيا عند ١ % ، وقد بلغت هذه الزياده نحو ٠,٦١ مليون طن تمثل نسبة ٧,٦٨ من متوسط الواردات المقدره بنحو ٧,٩٤ مليون طن، خلال الفتره المدروسه بالبحث وهي (٢٠٠٠-٢٠١٦). ،هذا وقد بلغ معامل التحديد (ر٢) ٠,٨٦ وبلغت قيمة (ف) بنحو ٨٦,٤٥.

د-معادلة الإتجاه الزمني العام لسعر إستيراد القمح في مصر:

باستعراض المعادله رقم (٣) بالجدول رقم (٣) بالملحق والتي تعبر عن الإتجاه الزمني لسعر الإستيراد للقمح بالجنيه للطن خلال الفتره (٢٠٠٠-٢٠١٦) تبين وجود زياده سنويه معتويه إحصائياً ١ % ، حيث قدرت الزياده السنويه بنحو ١٧٧,٨ جنيه / طن تمثل نسبة ١٢,٨٢ % من متوسط سعر الإستيراد والمقدر بنحو ١٣٨٦,٣٦جنيه ، وبلغ معامل التحديد (ر٢) نحو ٠,٨٧ وبلغت قيمة (ف) بنحو ٩٥,١٦.

٣- أهم العوامل المحدده لكمية الواردات من القمح في مصر خلال الفتره (٢٠٠٠-٢٠١٦):

يعتبر الإنتاج والإستهلاك وعدد السكان وسعر صرف الجنيه مقابل الدولار من أهم العوامل والمتغيرات المحدده بشكل كبير لكمية الواردات من القمح في مصر ، وعلى ذلك تم تقدير بعض العلاقات الفيزيقية بينهما باعتبار أن كمية الواردات متغير تابع ، والمتغيرات المحدده لها متغير مستقل للوقوفعلى طبيعة هذه العلاقه ، وتحديد مدى تأثير كل من هذه المحددات على كمية الواردات من القمح في مصر .

وباستقراء بيانات الجدول رقم (٦) تبين الآتي:

أ- طبيعة العلاقه الداليه الفيزيقيه بين كمية الواردات و إنتاج القمح في مصر:

يعتبر إنتاج القمح أحد أهم العوامل المحدده لكمية الواردات منه ، حيث تحدد كمية الواردات من القمح في سنة ما في مصر بناءً على معرفة إنتاج القمح في السنه السابقه لسد العجز في كمية الإنتاج بناءً على الإستهلاك الفعلي من هذا المحصول ، وعليه تم تقدير العلاقه الداليه الفيزيقيه بين كمية الواردات من القمح كمتغير تابع ، وكمية الإنتاج منه كمتغير مستقل خلال الفتره (٢٠٠٠- ٢٠١٦) لدراسة طبيعة العلاقه الداليه بينهما رقم (١) الموضحه بالجدول رقم (٣) بالملحق وتشير المعادله أن هناك علاقه طرديه موجبه بين كل من كمية الإنتاج وكمية الواردات من القمح في مصر ، وقد ثبت معنوية النموذج إحصائياً باختبار ف ، حيث بلغت نحو ٢٤,٨٢ ، وثبت أيضاً معنوية ت عند مستوى ٠,٠١ حيث قدرت بنحو ٤,٩٨ ، هذا وقد وبلغ معامل التحديد ر٢ حوالي ٠,٦٢ ، ويعني ذلك أن مايعادل أن ٦٢ % من التغيرات الحادثه في كمية الواردات مسؤول عنها التغيرات في كمية الإنتاج من القمح ، وأن حوالي ٣٨ % من التأثيرات في كمية الواردات من القمح ترجع لعوامل أخرى غير الإنتاج من القمح تتحد في عدد السكان ، وكمية الإستهلاك من القمح .

ب- طبيعة العلاقه االداليه لفيزيقيه بين كمية الواردات وإستهلاك القمح في مصر:

يعد إستهلاك القمح في مصر أحدالعوامل المحدده لكمية الواردات من هذا المحصول ، حيث تحدد كمية الواردات من القمح في سنة ما في مصر بناءً على معرفة إستهلاك القمح في نفس السنه أو تقدير الإستهلاك المتوقع في السنه التاليه للوفاء بمتطلبات الإستهلاك الفعلي من القمح للدوله ، وعليه تم تقدير العلاقه الداليه الفيزيقيه بين كمية الواردات من القمح كمتغير تابع ، وكمية الإستهلاك منه كمتغير مستقل خلال الفتره (٢٠٠٠- ٢٠١٦) وذلك لدراسة طبيعة العلاقه الداليه بينهما ، وبالنظر للمعادلهرقم (٢) المبينه بالجدول رقم (٣) بالملحق حيث تشير هذه المعادله إلى وجود علاقه طرديه موجبه بين كل من كمية الإنتاج وكمية الإستهلاك من القمح في مصر ، وقد ثبت معنوية النموذج إحصائياً باختبار (ف)، حيث بلغت نحو ١٥٨,٨٤ ، وثبتت أيضاً معنوية المتغير المستقل عند مستوى ٠,٠١ واتضح ذلك عند إحتساب قيمة ت حيث قدرت بنحو ١٢,٥٢ ، هذا وقد وبلغ معامل التحديد ر٢ حوالي ٠,٩٢ ، ويدل ذلك أن نسبة ٩٢ % من التغيرات التي حدثت في كمية الواردات يكون مسؤول عنها التغيرات في كمية الإستهلاك من القمح ، وأن حوالي ٨ % من التأثيرات في كمية الواردات من القمح ترجع لعوامل أخرى غير مدروسه في النموذج الإحصائي خلال الفتره المدروسه .

ج- طبيعة العلاقه الداليه بين كمية الواردات من القمح وعدد السكان في مصر:

يعتبر عدد السكان في مصر من أهم المحددات لواردات القمح في مصر ، حيث أنها يتحدد على آثارها الإستهلاك الكلي نتيجة معرفة الإستهلاك الفردي للقمح في سنة ما ، وعليه تقوم الدوله بتحديد كمية

الإستيراد من القمح بعد تقدير كمية الإنتاج والإستهلاك والعجز في الإنتاج من القمح تعوضه الدوله من خلال كمية الإستيراد من القمح ، ولكي نتعرف على تلك العلاقه الفيزيقيه بين كمية الواردات وعدد السكان تم تقدير العلاقه الداليه الفيزيقيه بين كمية الواردات من القمح كمتغير تابع ، وعدد السكان في مصر كمتغير مستقل خلال الفتره (٢٠٠٠- ٢٠١٦) لدراسة العلاقه الداليه بين المتغيرين ، وبالنظر للمعادله رقم (٣) الوارده بالجدول رقم (٣) بالملحق ، تبين وجود علاقه طرديه موجبه بين المتغيرين مع ثبوت المعنوية الإحصائيه للنموذج الإحصائيالمستخدم عند مستوى ٠,٠١ حيث بلغت قيمة ف نحو ٤٧,٣٦، وثبت أيضاً معنوية المتغير المستقل حيث قدرت قيمة ت بحوالي ٦,٨٨عند مستوى ٠,٠١ ، كما بلغ معامل التحديد ر٢ نحو ٠,٧٦ ، ويبرهن ذلك أن مايعادل حوالي أن ٧٦ % من التغيرات الحادثه في كمية الواردات من القمح مسؤول عنها التغيرات الحادثه في كمية الإستهلاك منه ، وأن حوالي ٢٤ % من التأثيرات التي حدثت في كمية الواردات من القمح ترجع لعوامل أخرى غير عدد السكان وفقاً لما اوضحته المعادله .

د- طبيعة العلاقه الداليه بين كمية الواردات من القمح وسعر الصرف للجنيهفي مصر:

يعد سعر صرف الجنيه مقابل الدولار من العوامل المحدده وكذلك المؤثره على كمية الواردات من القمح في مصر ، ويمكن أن يكون تأثيره أقل من العوامل الأخرى مثل الإنتاج أو الإستهلاك باعتبار أن إرتفاع الأسعار العالميه للقمح من خلال انخفاض سعر الجنيه مقابل الدولار لا يؤثر على كمية الواردات من القمح باعتبار أنه سلعه ضروريه لا يمكن الإستغناء عنها مهما حدث ، وبالرغم من توقع مدى علاقة أو تأثير تغير سعر الصرف للدولار مقابل الجنيه على كمية الواردات من القمح في مصر خلال الفتره المدروسه تم تقدير العلاقه الداليه بين كل من كمية الواردات من القمح في مصر كمتغير تابع ، وسعر صرف الجنيه مقابل الدولار كمتغير مستقل خلال الفتره (٢٠٠٠- ٢٠١٦) ، وبإستقراء المعادله رقم (٤) المبينه بالجدول رقم (٣) بالملحق ،حيث تشير هذه المعادله إلى وجود علاقه طرديه موجبه بين المتغير التابع الممثل في كمية الإنتاج من القمح في مصر ، وبين المتغير المستقل الممثل في سعر الصرف للجنيه مقابل الدولار ، وقد ثبت معنوية النموذج المستخدم إحصائياً باختبار (ف)، حيث بلغت قيمتها نحو ١٨,٤٣ ، وثبتت أيضاً معنوية المتغير المستقل عند مستوى ٠,٠١ وذلك بالنظر لقيمة ت التي قدرت بحوالي ٤,٢٩ ، وقدر معامل التحديد ر٢ حوالي ٠,٥٥ ، ويعني ذلك أن تأثير المتغير المستقل الممثل في سعر صرف الجنيه مقابل الدولار له تأثير متوسط على تغير كمية الواردات من القمح في مصر خلال الفتره المدروسه .

هـ- طبيعة العلاقه الداليه بين كمية الواردات من القمح ، وعدد السكان و إنتاج القمح في مصر:

بالنسبة لطبيعة العلاقه الداليه بين كمية الواردات من القمح في مصر كمتغير تابع، وبين كل من عدد السكان وإنتاج القمح كمتغيران مستقلان ، فقد تم تقدير نموذج إحصائي لهذه العلاقه في صورة علاقه إنحداريه متعدده بين متغير ومتغيرين للتعرف على أيهما أكثر تأثيراً وتحديداً لكمية الواردات من القمح خلال الفتره (٢٠٠٠ – ٢٠١٦) ، وعلى هذا الأساس تم تقدير العلاقه الداليه بينهما باعتبار أن كمية الواردات من القمح متغير تابع ، وعدد السكان وإنتاج القمح في مصر متغير مستقل خلال الفتره (٢٠٠٠- ٢٠١٦) فقد أشارت المعادله رقم (٥) الوارده بالجدول رقم (٣) بالملحق ، إلى وجود علاقه طرديه موجبه بين كل من كمية الإنتاج كمتغير تابع وبين عدد السكان وإنتاج القمح في مصر كمتغيران مستقلان ، وقد ثبت معنوية النموذج المستخدم إحصائياً ، حيث قدرت قيمة (ف) بنحو ٢٣,٧٩، كما ثبتت أيضاً معنوية المتغيران المستقلانعدد السكان وإنتاج القمح في مصر عند مستوى ٠,٠١ ، ٠,٠٥ حيث قدرت قيمة ت بنحو ٣,٠٣ ، ٠,٩٠على الترتيب ، .

وخلاصة مما سبق تبين أن المتغيرات الأكثر تأثيراً وتحديداً لكمية الواردات من القمح تتمثل في عدد السكان والإستهلاك والإنتاج من القمح في مصر وأخيراً سعر صرف الجنيه مقابل الدولار على الترتيب وأن جميع العلاقات الداليه بينهما كانت علاقات طرديه وهذا يتفق مع المنطق الإقتصادي .

جدول رقم (١٠) الإتجاهات الزمنيه لكل من الإنتاج ، والإستهلاك ، وكمية الواردات بالمليون طن، وسعر الإستيراد لمحصول القمح بالجنيه للطن خلال الفتره (٢٠٠٠ – ٢٠١٦)

م	المتغير التابع	المعادله	المتوسط العام	معدل التغير%	ر٢	ف
١	كمية الإنتاج من القمح	ص^هـ = ٦,٩+ ٠,٢٤ س هـ (٦,٧)**	٧,٩٤١	٣,٠٢	٠,٧٦	٤٥,٠٢
٢	كمية الإستهلاك من القمح	ص^هـ = ١١,٨+ ٠,٥٢ س هـ (٧,٣٧)**	١٤,٢٩	٣,٦٤	٠,٧٨	٥٤,٤٠
٣	كمية الواردات من القمح	ص^هـ = ٤,٦٠ + ٠,٦١ س هـ (٩,٣)**	٧,٩٤	٧,٦٨	٠,٨٦	٨٦,٤٥
٤	سعر الإستيراد من القمح	ص^هـ = ٤٧٤,٧٦+١٧٧,٨ س هـ (٩,٧٦)**	١٣٨٦,٣٦	١٢,٨٢	٠,٨٧	٩٥,١٦

- ص^ تشير إلى القيمة التقديرية للمتغير التابع ،
- س هـ تشير إلى عنصر الزمن كمتغير مستقل .حيث هـ (١، ٢ ، ٣ ، ٤ .....١٦) .
- الأرقام مابين القوسين تشير إلى قيمة ت وتكون ** معنوي عند مستوى ١ % * معنوي عند مستوى ٥ %.

B

معدل التغير= ــــــــــــــــــ X 100

المتوسط العام للمتغير التابع

المصدر: جمعت وحسبت من الجدول رقم (١) بالملحق .

جدول رقم (١١)العلاقات الفيزيقيه بين كمية الواردات من القمح وكل من كمية الإنتاج والاستهلاك بالمليون طن ، وسعر الصرف ، وعدد السكان في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)

م	البيان	المعادله	المتوسط العام	معدل التغير	ر٢	ف
١	كمية الواردات والإنتاج	ص^هـ١ = -١,٠٧+ ٢,٨٥ س هـ١ (٤,٩٨)**	٧,٩٤	٣٥,٨٩	٠,٦٢	٢٤,٨٢
٢	كمية الواردات والإستهلاك	ص^هـ٢ = - ٣,٩٨+١,١٦س هـ٢ (١٢,٥٢)**	٧,٩٤	١٤,٦١	٠,٩٢	١٥٨,٨٤
٣	كمية الواردات وعدد السكان	ص^هـ٣ = -٢,٦٣+٠,٢٦س هـ ٣ (٦,٨٨)**	٧,٩٤	٣,٢٧	٠,٧٦	٤٧,٣٦
٤	كمية الواردات وسعر الصرف	ص^هـ٤ =٣,٩١+٢,١٧س هـ ٤ (٤,٢٩)**	٧,٩٤	٢٧,٣٣	٠,٥٥	١٨,٤٣
٥	كمية الواردات مع عدد السكانوالإنتاج	ص^هـ٥ = -٣,٠١+٠,٢٧س هـ٥ + ١,٧٧ س هـ٦ (٣,٠٣)** (٠,٩٠) *	٧,٩٤	٣,٤٢ ٢٢,٤١	٠,٧٧	٢٣,٧٩

حيث :

ص^ هـ ١ تشير إلى القيمة التقديرية لكمية الواردات كمتغير تابع ، س هـ ١ تمثل الإنتاج كمتغير مستقل .

ص^ هـ ٢ تشير إلى القيمة التقديرية لكمية الواردات كمتغير تابع ، س هـ ٢ تمثل الإستهلاك كمتغير مستقل .

ص^ هـ ٣ تشير إلى القيمة التقديرية لكمية الواردات كمتغير تابع ، س هـ ٣ تمثل عدد السكان كمتغير مستقل .

ص^ هـ ٤ تشير إلى القيمة التقديرية لكمية الواردات كمتغير تابع ، س هـ ٤ تمثل عدد السكان كمتغير مستقل .

ص^ هـ ٥ تشير إلى القيمة التقديرية لكمية الواردات كمتغير تابع ، س هـ ٥عدد السكان ، س هـ ٦الإنتاجكمتغيران مستقلان .

الأرقام مابين القوسين تشير إلى قيمة ت وتكون ** معنوي عند مستوى ١ % * معنوي عند مستوى ٥ %

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (١) بالملحق .

الفصل الرابع

اقتصاديات استهلاك القمح في مصر و الفجوه القمحية

تمهيد:

يعتبر القمح من أهم محاصيل الحبوب التي تولها الدولة أهمية خاصة حيث يعتبر مصدر غذائي هام ورئيسي لكافة طبقات الشعب، حيث تستخدم حبوبه لإنتاج الدقيق والخبز والمكرونة، بالإضافة إلى أهمية ناتجه الثانوي كمصدر رئيسي لعلف الحيوان. وتكمن مشكلة القمح في انخفاض قدرة الإنتاج المحلي على مواجهة الاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة نتيجة الزيادة المضطردة للسكان التي تلتهم الزيادة في الإنتاج وهذا ما تعنيه الفجوة القمحية.

هذا ويحتاج الاستهلاك الفردي إلى ترشيد واعي يحقق الاستخدام الأمثل للموارد، ويمد الفرد باحتياجاته الصحية من الغذاء، وفي حدود مستوى الدخول المتاحة.

جدول (١٢)يوضح معادلات الاتجاه الزمني لكل من الستهلاك القومي والستهلاك الفردي من محصول القمح في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥)

المسلسل	المعادلة	المعنوية	F	R^2
(1)	$\hat{Y}_t = 9.9 + 0.5X$	21.9	135.3	.91
(2)	$\hat{Y} = 137.3 + .6\,X$	3.2	10.2	0.42

أولاً: الاتجاهات الزمنية للاستهلاك الكلي والفردي:

(١) تطور الاستهلاك القومي من القمح:

يشير جدول رقم (١٢) إلى زيادة الاستهلاك القومي من القمح ودقيقه بصفة عامة خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٥)، والذى يوضح أن الاستهلاك القومي من القمح ودقيقه بلغ نحو ١٠,٦٤ مليون طن عام ٢٠٠٠ ثم أخذ فى الزيادة إلى أن بلغ نحو١٧ مليون طن عام ٢٠١٥ ، وسجل أدنى استهلاك قومي من القمح ودقيقه عام ٢٠٠١حيث بلغ نحو ١٠,٥١مليون طن ، فى حين قدر أقصى استهلاك قومى بنحو ١٧,٩مليون طن عام٢٠١٤.

و بدراسة الاتجاه الزمني العام للاستهلاك القومي للقمح ودقيقه بالمليون طن خلال الفترة (١٩٩٠ -٢٠٠٤) كانت النتائج كما فى المعادلة رقم (١)

حيث:

$\hat{Y}$ = القيمة التقديرية لكمية الاستهلاك القومي من القمح ودقيقه بالمليون طن خلال الفترة (٢٠١٥ – ٢٠٠٠)

X = تمثل متغير الزمن للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)، القيمة بين الأقواس تشير إلى قيمة T المحسوبة، (R^2) معامل التحديد.

وتشير المعادلة رقم (١) أن كمية الاستهلاك القومي للقمح ودقيقه أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل بلغ نحو ٩,٩مليون طن سنويا، ولم تثبت معنويته إحصائياً. وهو ما يشير إلى الثبات النسبي للاستهلاك القومي المصري خلال فترة الدراسة، وأن هذا الاستهلاك يدور حول المتوسط الحسابي ولا يختلف عنه كثيراً.

(٢) تطورالاستهلاك الفردي للقمح:

يشير جدول رقم(١٢) إلى تطور الاستهلاك الفردي من القمح خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٥) ، والذى يوضح أن الاستهلاك الفردي بلغ نحو ١٣٦,٣ كيلو جرام عام ٢٠٠٠،ثم بلغ نحو ١٤١ كيلو جرام عام ٢٠١٥ ، وقد سجل أدنى استهلاك فردى للقمح عام ٢٠٠٣ حيث بلغ نحو ١٣٣ كيلو جرام ، فى حين كان أقصى استهلاك فردى من القمح بنحو١٤٧ عام ٢٠١٤.

و بدراسة الاتجاه الزمني العام للاستهلاك الفردي للقمح بالكيلو جرام خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٥) الموضحة بالمعادلة رقم (٢)

حيث:

$\hat{Y}$: القيمة التقديرية لكمية الاستهلاك الفردي من القمح بالكيلو جرام خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥).

X : متغير الزمن للفترة (٢٠٠٠–٢٠١٥)

القيمة بين الأقواس تشير إلى قيمة T المحسوبة، (R^2) معامل التحديد.

D

وتشير المعادلة رقم (٢) إلى اتجاه كمية الاستهلاك الفردي من القمح نحو التزايدٍ، حيث لم تثبت معنويتها إحصائيا وهو ما يشير إلى الثبات النسبي للاستهلاك القومي المصري خلال فترة الدراسة، وأن هذا الاستهلاك يدور حول المتوسط الحسابي ولا يختلف عنه كثيراً. وهذه النتائج تتفق ونتائج المعادلة الخاصة بالاستهلاك الكلي والسالف الإشارة إليها.

جدول (١٣) المتاح للاستهلاك القومى ومتوسط استهلاك الفرد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)

السنة	الاستهلاك القومي (مليون طن)	متوسط استهلاك الفرد (كجم/سنة)
٢٠٠٠	10.64	136.3
2001	10.51	144.1
2002	12.42	137.6
2003	10.96	133.0
2004	11.75	135.5
2005	13.31	144.4
2006	14.67	142.9
2007	13.79	142.1
2008	14.55	145.6
2009	15.45	145.1
2010	17.69	145.8
2011	17.15	146.1
2012	17.2٠	146.2
2013	17.8٠	146.4
2014	17.90	147.2
2015	17.70	141.0
2016	18.10	143.1

المصدر: موقع المنظمة العالمية للأغذية والزراعة (FAO).

(٤)تطور الفجوة القمحية للقمح المصري:

يشير جدول رقم (١٣) إلى انخفاض الفجوة القمحية خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠–٢٠١٥)، حيث تبين أن الفجوة القمحية بلغت نحو ٤,٠٨مليون طن عام ٢٠٠٠، أخذت في التذبذب إلى أن بلغت نحو ٧,٥ مليون طن عام ٢٠١٥، وسجلت أدني نسبة لها بنحو ٤,٠٨مليون طن عام ٢٠٠٠ في حين كانت أقصى قيمة بنحو ١٠,٥ طن عام ٢٠١١.

وبدراسة الاتجاه الزمني العام للفجوة القمحية بالألف طن خلال الفترة

جدول (١٤)يوضح معادلات الاتجاه الزمني لتطور الفجوه والاكتفاء الذاتي في مصر خلال الفتره من (٢٠٠٠-٢٠١٥) .

المسلسل	المعادلة	المعنوية	F	R^2
(1)	$\hat{Y} = -3.7 - 0.34\ x$	6.6	34	0.7

(٢٠٠٠-٢٠١٥) كانت النتائج كما فى المعادلة رقم (١)

حيث:

$\hat{Y}$:القيمة التقديرية للفجوة القمحية بالمليون طن خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥)

X : متغير الزمن للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥)

جدول (١٥)يوضح معادلات الاتجاه الزمني لتطور الفجوه والاكتفاء الذاتي في مصر خلال الفتره من (٢٠٠٠-٢٠١٥) .

المسلسل	المعادلة	المعنوية	F	R^2
(3)	$\hat{Y} = -3.7 - 0.34\ x$	6.6	34	0.7
(4)	$\hat{Y} = 61.03 - .7\ x$	-2.8	7.6	0.35

وتشير المعادلة رقم (3) إلى أن حجم الفجوة القمحية أخذ اتجاهاً عاماً متناقصاً بمعدل بلغ نحو ٣,٧ مليون طن سنويا ، وقد ثبتت معنويته إحصائياً كما توضح المعادلة أيضاً أن هناك تأثير إيجابي غير معنوي إحصائياً لمنظمة التجارة العالمية على حجم الفجوة القمحية لمصر خلال الفترة سالفة الذكر. ومن ذلك يبدو أن هناك سياسات اقتصادية مناسبة صاحبت اتفاقية الجات وتتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية المكونة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري.

كما بلغ معامل التحديد المعدل (R^2) ٠,٧ مما يعني أن ٧٠% من التغيرات في حجم الفجوة القمحية ترجع للعوامل التي يعكس أثرها المتغيرات المستقلة، وتشير قيمة (F) المحسوبة إلى صلاحية النموذج المستخدم في الصورة الخطية .

(٥) تطورنسبة الاكتفاء الذاتي من القمح :

يشير جدول رقم (١٤) إلى معدلات الاكتفاء الذاتي من القمح خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠ - ٢٠١٥) ، والذي يوضح أن نسبة الاكتفاء الذاتي بلغت نحو٦١,٧% عام ٢٠٠٠ ، ثم وبلغت ٥٦,١% عام ٢٠١٥، في حين كانت أقصى نسبة اكتفاء ذاتي بنحو ٦١,٧%عام٢٠١٥ .

وبدراسة الاتجاه الزمني العام لنسبة الاكتفاء الذاتي من القمح خلال الفترة (٢٠٠٠ -٢٠١٥) كانت النتائج كما فى المعادلة رقم (٤)

حيث:

$\hat{Y}$ = تمثل القيمة التقديرية لنسبة الاكتفاء الذاتي من القمح خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)

X = تمثل متغير الزمن للفترة (٢٠٠٠– ٢٠١٥)

جدول رقم (١٦) تطورالفجوة القمحية ونسبة الاكتفاء الذاتى من القمح المصرى خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠١٥)

السنوات	الفجوة القمحية بالمليون طن*	نسبة الاكتفاء الذاتى**
2000	-4.08	61.65
2001	-4.25	59.56
2002	-5.79	53.38
2003	-4.11	62.50
2004	-4.57	61.11
2005	-5.17	61.16
2006	-6.4	56.37
2007	-6.41	53.52
2008	-6.57	54.85
2009	-6.93	55.15
2010	-10.51	40.59
2011	-8.74	49.04
2012	-8.4	51.16
2013	-8.34	53.15
2014	-8.62	51.84
2015	8.13	53.6٠
2016	8.30	54.1٣

المصدر:

١-وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد والزراعي، النشرة السنوية للاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.

٢-جداول رقم (١)، (٢) بالرسالة.

(*) : الفجوة القمحية = الإنتاج- الاستهلاك

(**) : *نسبة الاكتفاء الذاتي=* $\frac{\text{الإنتاج}}{\text{الاستهلاك}} \times ١٠٠$

وتشير المعادلة رقم (4) أن نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل بلغ نحو ١,٤% سنويا، وقد ثبتت معنويته إحصائياً كما اتضح أن هناك تأثير إيجابي غير معنوي لاتفاقية الجات على نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح وهو ما يتفق والنتائج السابق التوصل إليها بالمعادلة رقم (٣) والخاصة بالفجوة القمحية، كما بلغ معامل التحديد المعدل (R^2) ٣٥.٠ مما يعني أن ٣٥% من التغيرات في نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح ترجع للعوامل التي يعكس أثرها المتغيرات المستقلة، وتشير قيمة (F) المحسوبة إلى صلاحية النموذج المستخدم في الصورة الخطية .

الباب الثالث

إقتصاديات إنتاج وإستهلاك محصول الارز فى مصر

الفصل الأول

تطور الإنتاج لمحاصيل الدراسة فى مصر

أولاً : المؤشرات الإنتاجية لمحصول الارز في مصر

١- تطور المساحة المزروعة من محصول الارز في مصر

تشير بيانات جدول رقم (١٧) إلي تطور المساحة المزروعة والإنتاجية الفدانية والإنتاج الكلي لمحصول الارز في مصر خلال فترة الدراسة (2005-2016) ومنه يتبين أن المتوسط العام للمساحة المزروعة من الارز في مصر بلغ حوالى ١,٤٣ مليون فدان سنوياً خلال تلك الفترة، بحد أدني بلغ نحو ١,٠٩ مليون فدان في عام ٢٠١٦، وبنسبة إنخفاض بلغت نحو ٢٣,٥٣% عن المتوسط العام لفترة الدراسة، وبحد أعلى بلغ نحو ١,٧٧ مليون فدان في عام ٢٠٠٨، وبزيادة بلغت نسبتها نحو ٢٣,٧٨% عن المتوسط العام.

٢- تطور الإنتاجية الفدانية من الارز في مصر:-

يتضح من دراسة تطور الإنتاجية الفدانية للأرز في مصر خلال فترة الدراسة أن المتوسط العام بلغ حوالى ٤,٠٥ طن/فدان سنوياً خلال تلك الفترة، وبحد أدني بلغ نحو ٣,٩٢ طن في عام ٢٠١٦، بنسبة إنخفاض بلغت نحو ٣,٢٣% عن المتوسط العام لإنتاجية الفدان، وبحد أعلى بلغ نحو٤,٢٣ طن عام ٢٠٠٦، وبزيادة بلغت نسبتها نحو ٤,٤٢% عن المتوسط العام. هذا وبمقارنة الإنتاجية في نهاية الفترة عن بدايتها يتبين عدم تغيرها بدرجة مضبوطة، مما يدعي إلي ضرورة العمل علي زيادة الإنتاجية لتحقيق زيادة في حجم الإنتاج خاصة في ضوء محدودية الموارد المائية بعد بناء سد النهضة.

جدول (١٧) : تطور المساحة المزروعة، والإنتاجية الفدانية، والإنتاج الكلي لمحصول الأرز في مصر خلال الفترة (٢٠٠٥/٢٠١٦).

السنوات	المساحة (ألف فدان)	الإنتاجية (طن)	الإنتاج (ألف طن)
2005	1459.05	4.2	6352
2006	1592.82	4.23	6125
2007	1672.71	4.11	6755
2008	1769.78	4.1	6877
2009	1369.24	4.03	7253
2016	1093.3	3.96	5520
2011	1409.16	4.02	4330
2012	1445.13	4.01	5675
2013	1413.53	4.03	5911
2014	1363.81	4.04	5724
2015	1215.83	3.96	5467
2016	1353.26	3.92	5308
المتوسط	**1429.80**	**4.05**	**5941.43**
الإنحراف المعياري	**176.98**	**0.09**	**5907.22**
معامل الإختلاف	**8.08**	**44.94**	**5889.07**

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات :

١- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦).

٣- تطور الإنتاج الكلي من الارز في مصر:-

كما تبين من نفس الجدول السابق أن متوسط الإنتاج الكلي من الارز في مصر بلغ حوالى ٥,٩٤ مليون طن سنوياً خلال فترة الدراسة، بحد أدني بلغ نحو ٤,٣٣ مليون طن عام ٢٠١١، بنسبة إنخفاض بلغت نحو ٢٧,١٢% عن المتوسط العام، بحد أعلى بلغ حوالى ٧,٢٥ مليون طن عام ٢٠٠٩ وبزيادة بلغت نسبتها نحو ٢٢,١٠% عن المتوسط العام للإنتاج الكلي من الأرز خلال فترة الدراسة. هذا وقد تناقص حجم الإنتاج في نهاية فترة الدراسة عن بدايتها بحوالي ١,٠٤ مليون طن، وهذا الأمر

يستدعي ضرورة دراسة العوامل المؤثرة علي الإنتاج لمساعدة واضعي السياسة ومتخذي القرارات للعمل علي زيادة الإنتاج.

شكل (٢-١) : تطور المساحة المزروعة من محصول الأرز فى مصر خلال الفترة (2005-2016) .

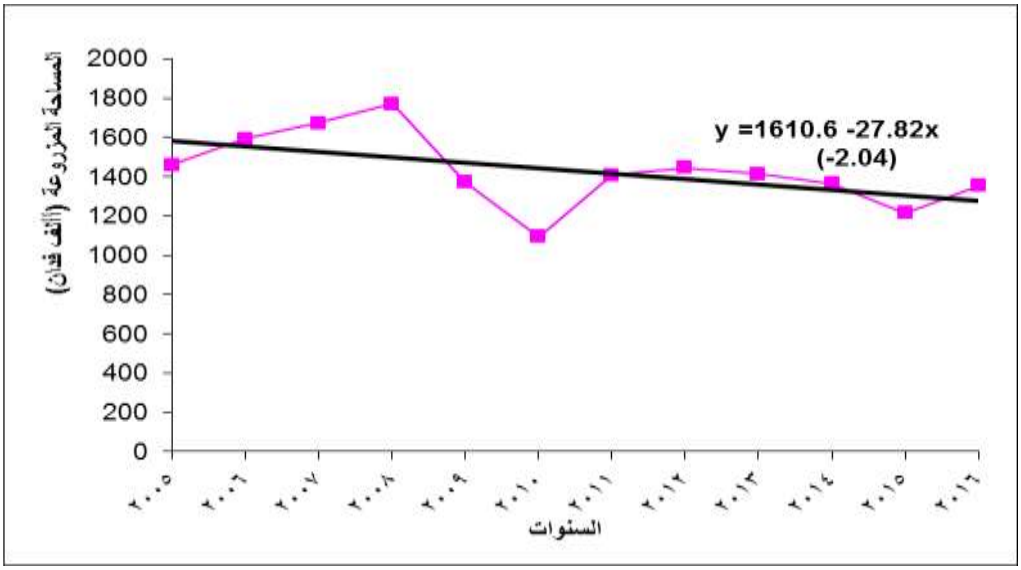

المصدر: - جدول رقم (٢-١) بالدراسة.

شكل (٢-٢) : تطور الإنتاجية الفدانية من محصول الارز فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦).

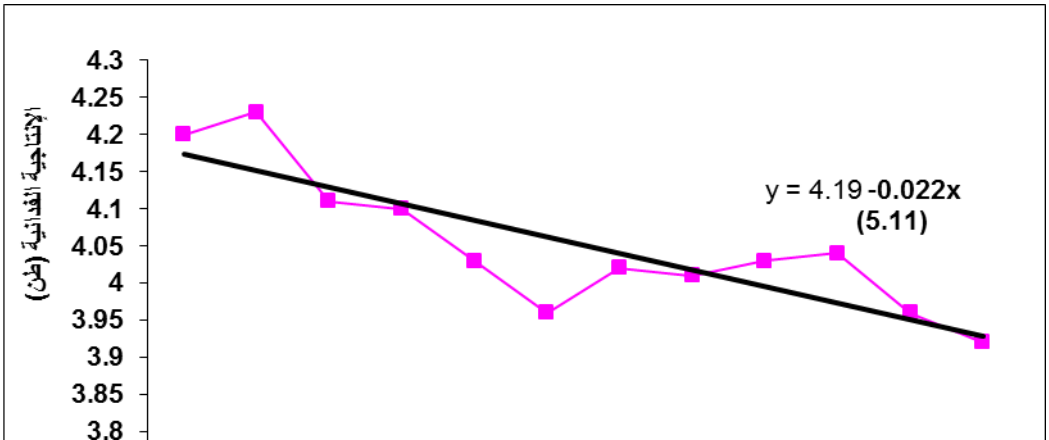

المصدر: - جدول رقم (٢-١) بالدراسة.

شكل (٢-٣) : تطور الإنتاج الكلي من محصول الارز فى مصر خلال الفترة (2005-٢٠١٦).

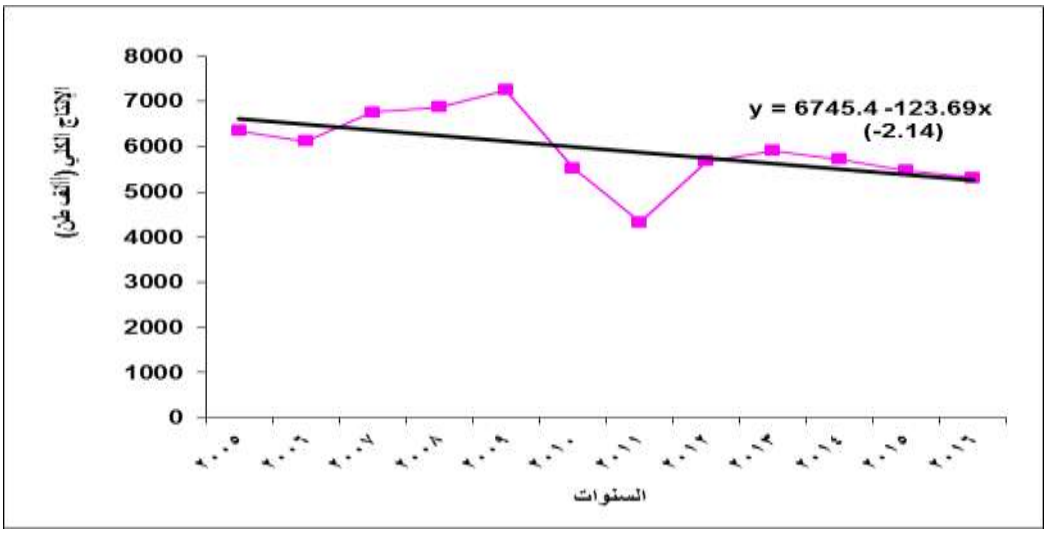

المصدر: - جدول رقم (٢-١) بالدراسة.

وبتقدير العلاقة الإتجاهية لتطور المساحة المزروعة من محصول الارز فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٦). يتضح من الجدول رقم (2-٢) معادلة رقم (1) أن المساحة المزروعة من محصول الارز فى مصر قد أخذت إتجاهاً عاماً متناقصاً بمعدل سنوي بلغ نحو ٢٧,٨٢ ألف فدان، وهذا الانخفاض معنوي إحصائياً عند مستوي ٠,٠٥ وقد بلغ معامل التحديد نحو ٠,٢٩ وهذا يعني أن حوالي ٢٩% من التغيرات الحادثة في المساحة المزروعة بالألف فدان ترجع إلي العوامل التي يعكس آثرها متغير الزمن والباقي يرجع إلي عوامل أخري غير مدروسة.

كما توضح المعادلة رقم (2) أن الإنتاجية الفدانية قد أخذ إتجاهاً عاماً متناقصاً قدر بحوالى ٠,٠٢ طن، وقد تثبت معنويتها إحصائياً خلال فترة الدراسة. كما توضح المعادلة رقم(3) أن الإنتاج قد أخذ

إتجاهاً عاماً تنازلياً معنوي إحصائياً قدر بحوالى ١٢٣,٦٩ ألف طن سنوياً. ويشير معامل التحديد إلي أن حوالي ٣١% من التغيرات الحادثة في الإنتاج الكلي لمحصول الارز ترجع إلي العوامل التي يعكس آثرها متغير الزمن والباقي يرجع إلي عوامل أخري غير مدروسة.

جدول (١٨) : معادلات الإتجاه الزمني العام لتطور المساحة المزروعة، والإنتاجية الفدانية، والإنتاج الكلي من محصول الارز في مصر خلال الفترة (٢٠٠٥/٢٠١٦) .

رقم المعادلة	البيان	المعادلة	R^2	F
١	المساحة المزروعة	$Y_1 = 1610.63 - 27.82xi$ (16.10)** (-2.04)*	0.29	*٤,١٧
٢	الإنتاجية	$Y_2 = 4.19 + 0.02\ xi$ (131)** (5.11)**	٠,٧٢	**٢٦,١١
٣	الإنتاج	$Y_3 = 6745.41 - 123.69xi$ (15.83)** (-2.14)*	٠,٣١	* ٤,٥٧

حيث أن : -

Y_1 = المساحة المزروعة من الارز في مصر بالألف فدان

Y_2 = الإنتاجية من محصول الارز بالطن

Y_3 = الإنتاج من محصول الارز بالألف طن

Xi = متغير الزمن R^2 = معامل التحديد

F = قيمة F المحسوبة ( ) = قيمة T المحسوبة

** = معنوى عند مستوى معنوية 0.01 * = معنوى عند مستوى معنوية 0.05

المصدر :- حسبت من بيانات جدول رقم (٢-1) بالدراسة.

الفصل الثاني
مؤشرات الاستهلاك من الارز في مصر

تعتبر دراسة الاستهلاك ذات أهمية كبيرة في رسم السياسات الإنتاجية والتسويقية والتصديرية والإستيرادية لأي سلعة، ويرتبط الطلب الاستهلاكي للسلع بالعديد من المتغيرات الإقتصادية سواء علي المستوي القومي أو المستوي الفردي. كما تعتبر دراسة الإستهلاك ذات أهمية بالغة في خطط التنمية داخل أي مجتمع، حيث يعتمد عليها في رسم سياسات الاستيراد والتصدير. لهذا فإن التعرف علي الإستهلاك والعوامل المؤثرة عليه يعتبر من الحقائق الواجب معرفتها لقياس مدي إنخفاض أو ارتفاع المستوي المعيشي للأفراد هذا بالإضافة إلي أن الإستهلاك له تأثيراته السلبية علي القدرات التصديرية (الفوائض) في معظم الدول ما لم تتطور القواعد الإنتاجية بمعدلات أعلي من معدلات نمو الاستهلاك.

تطور الطاقة الإنتاجية من محصول الارز فى مصر:-

تشير بيانات الجدول رقم (١٩) إلى أن متوسط كمية الإنتاج من محصول الارز فى مصر خلال فترة الدراسة (2016/2005) في مصر بلغ حوالى ٥,٩٤ مليون طن سنوياً خلال فترة الدراسة، بحد أدني بلغ نحو ٤,٣٣ مليون طن عام ٢٠١١، بنسبة إنخفاض بلغت نحو ٢٧,١٢% عن المتوسط العام، بحد أعلى بلغ حوالى ٧,٢٥ مليون طن عام ٢٠٠٩ وبزيادة بلغت نسبتها نحو ٢٢,١٠% عن المتوسط العام للإنتاج الكلي من الأرز خلال فترة الدراسة.

تطور الطاقة الاستهلاكية من محصول الارز فى مصر:-

تشير بيانات نفس الجدول المشار إليه إلى أن متوسط كمية المتاح للإستهلاك من محصول الارز فى مصر خلال فترة الدراسة قد بلغت نحو ٥,٠٦ مليون طن كمتوسط للفترة (2016/2005)، بحد أدني بلغ نحو 4.16مليون طن عام ٢٠١٥، بإنخفاض بلغت نسبته نحو ١٧,٧٦% عن المتوسط العام، وحد أقصي بلغ نحو ٦,٤٢ مليون طن عام ٢٠٠٨، بزيادة بلغت نسبتها نحو ٢٦,٨٩% عن المتوسط العام.

تطور الفائض من محصول الأرز في مصر:-

ويلاحظ من بيانات الجدول السابق الإشارة إليه إلي أن كمية الفائض من محصول الارز فى مصر غير مستقرة ومتذبذبة بين الزيادة والنقصان، إلا أن متوسط كمية الفائض من محصول الارز فى مصر خلال فترة الدراسة قد بلغت نحو ٥٠٧,٨١ ألف طن، بحد أدني بلغ نحو ٤٢ ألف طن عام ٢٠١١، بإنخفاض بلغت نسبته نحو ٩١,٧٩% عن المتوسط العام لفترة الدراسة، وحد أقصي بلغ نحو ١,١٢ مليون طن عام ٢٠٠٧، بزيادة بلغت نسبتها نحو ١١٩,٦٣% عن المتوسط العام لفترة الدراسة، بينما انخفضت هذه الكمية من حوالي ١٠٠٠ ألف طن في عام ٢٠٠٥ إلي حوالي ١٩٤ ألف طن عام ٢٠١٦ أي بحوالي ٨٠٦ ألف طن.

جدول رقم (١٩) : التطورات الإنتاجية والاستهلاكية، ومتوسط نصيب الفرد من الارز، ونسبة الاكتفاء الذاتي من الأرز خلال الفترة (2016/2005).

السنوات	كمية الإنتاج (ألف طن)	الإستهلاك (ألف طن)	كمية الفائض (ألف طن)	كمية الصادرات (ألف طن)	كمية الواردات (ألف طن)	نصيب الفرد كجم/سنة	نسبة الإكتفاء الذاتى (%)
2005	4235	3235	1000	1489	6	45.8	130.90
2006	4083	3062	1021	1435	8	42.5	133.36
2007	4503	3388	1115	1787	172	46	132.92
2008	4585	4399	186	261	31	58.5	104.22
2009	4835	4315	520	836	24	56.2	112.06
2016	3680	3116	564	795	25	39.6	118.10
2011	2887	2845	42	60	137	35.4	101.46
2012	3783	3635	148	225	35	44	104.08
2013	3941	3571	370	529	24	42.2	110.35
2014	3816	3676	140	120	14	42.3	103.81
2015	3645	2851	794	252	46	32	127.84
2016	3212	3018	194	100	79	33.2	106.43
المتوسط	**3934**	**3426**	**507.81**	**657.42**	**50.08**	**43.14**	**115.46**
الإنحراف المعياري	**538.18**	**497.11**	**372.25**	**584.83**	**50.72**	**7.75**	**12.01**
معامل الإختلاف	**7.31**	**6.89**	**1.36**	**1.12**	**0.99**	**5.57**	**9.62**

* تم حساب الإنتاج الكلي من الأرز الأبيض من خلال معامل التحويل طن واحد من الأرز الأبيض = ١,٥ طن من الأرز الشعير، قسم بحوث الأرز.

**الغذاء الصافي هو الغذاء المتوفرة بصورة مباشرة للاستهلاك المباشرة بعد استبعاد الجزء غير المأكول أي بعد الأخذ في الاعتبار معامل الاستخراج.

(١)- الفائض = الإنتاج الكلي من الأرز الأبيض – الغذاء الصافي.

المصدر جمعت وحسبت من :-

١- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي،الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦).

٢- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، الميزان الغذائي، أعداد متفرقة للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦).

تطورمتوسط نصيب الفرد من الارزفى مصر:-

يعتبر نصيب الفرد من سلعة ما أحد المؤشرات الهامة التي تعتبر حجر الأساس ونقطة الإنطلاق لكثير من الدراسات التخطيطية في مجال الإستهلاك، وأيضا تلك التي تتعلق بدراسة مستويات التغذية ومقننات الغذاء والحدود الصحية لتلك المقننات. ويتأثر متوسط نصيب الفرد بعوامل عديدة منها ما يتعلق بالإنتاج ومعدلاته، والعوامل التي تؤثر عليه، والإستهلاك وطبيعته والعوامل المؤثرة عليه، هذا بالإضافة إلي تأثير الجانب التسويقي وكفاءته ومدي تحقيقه لرغبات المستهلك ومصالح المنتج.

وبإستعراض تطور متوسط نصيب الفرد من المتاح للإستهلاك من محصول الارز فى مصر خلال الفترة (٢٠١٦/2005) تبين من الجدول رقم (١٩) تذبذب متوسط نصيب الفرد بين الزيادة والنقصان حيث بلغ المتوسط العام لنصيب الفرد من الارز في مصر حوالي ٤٣,١٤ كجم/سنة، بحد أدنى بلغ حوالى 32كجم/سنة فى عام ٢٠١٥ ، بإنخفاض بلغت نسبته نحو ٢٥,٨٣% عن المتوسط العام لفترة الدراسة، وحد أقصى بلغ نحو ٥٨,٥ كجم/سنة عام ٢٠٠٨ ، وبزيادة بلغت نسبتها نحو ٣٥,٦٠% عن المتوسط العام لفترة الدراسة. بينما يلاحظ اختلاف متوسط نصيب الفرد في نهاية فترة الدراسة عن بدايتها.

تطورنسبة الإكتفاء الذاتى من الارزفى مصر:-

يتضح من نفس الجدول السابق وجود تذبذباً في نسبة الإكتفاء الذاتى من محصول الارز فى مصر حيث بلغ المتوسط العام خلال فترة الدراسة حوالي ١١٥,٤٦%، بحد أدنى بلغ نحو ١٠١,٤٦% عام ٢٠١١ ، بإنخفاض بلغت نسبته نحو ١٢,١٢% عن المتوسط العام لفترة الدراسة، وحد أقصى بلغ نحو ١٣٣,٣٦% عام ٢٠٠٦ بزيادة بلغت نسبتها نحو ١٥,٤٩% من المتوسط العام. هذا بينما انخفضت هذه النسبة من حوالي ١٣٠,٩٠% في بداية فترة الدراسة إلي حوالي ١٠٦,٤٣% في نهاية الفترة.

شكل رقم (٢-٤) : تطور الاستهلاك من محصول الأرز فى مصر خلال الفترة (٢٠١٦/2005)

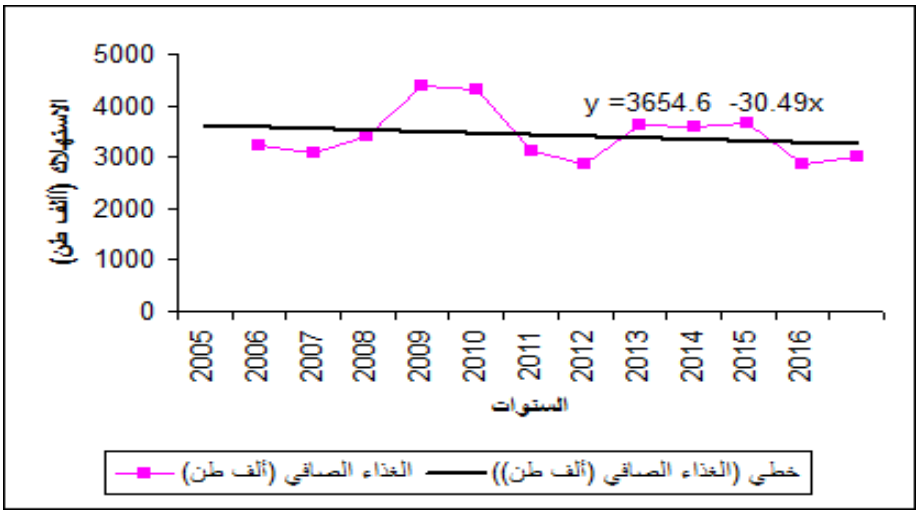

المصدر:- جدول رقم (١٩) بالدراسة.

شكل رقم (٢-٥) : تطور الفائض من محصول الأرز فى مصر خلال الفترة (٢٠١٦/2005)

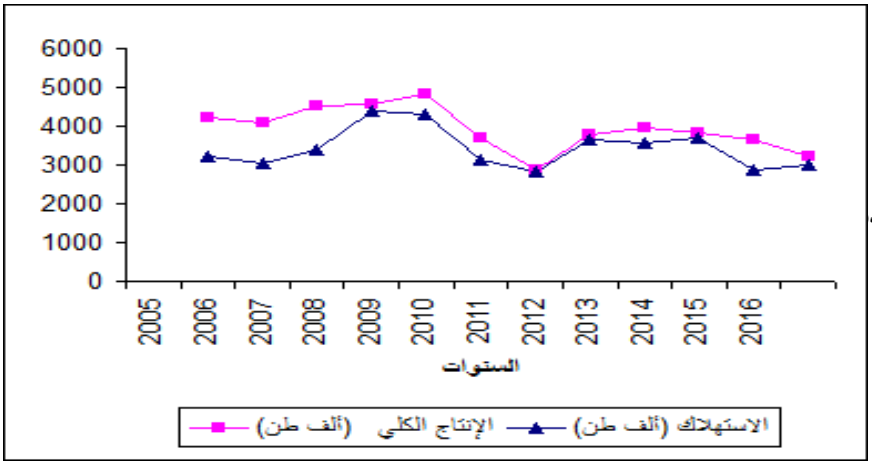

المصدر:- جد

شكل رقم (٢-٦) : تطور كمية الصادرات من الارز فى مصر خلال الفترة (٢٠١٦/2005).

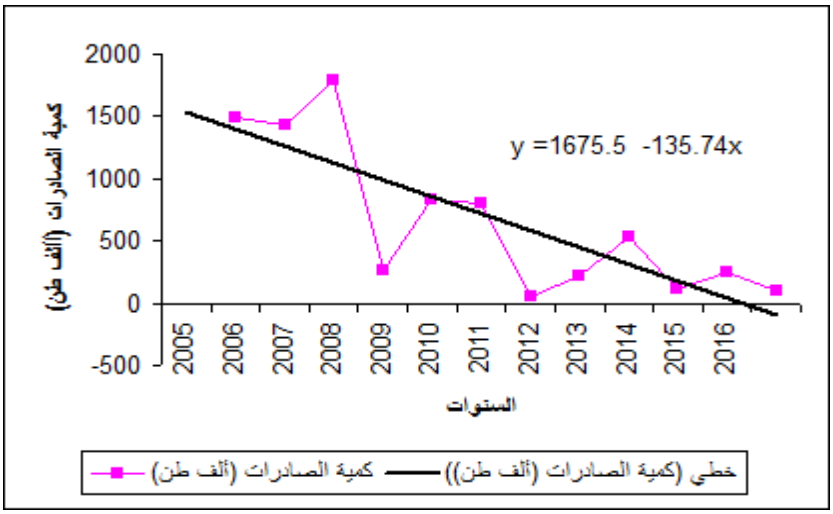

المصدر:- جدول رقم (١٩) بالدراسة.

شكل رقم (٢-٧) : تطور كمية الواردات من محصول الأرز فى مصر خلال الفترة (٢٠١٦/2005).

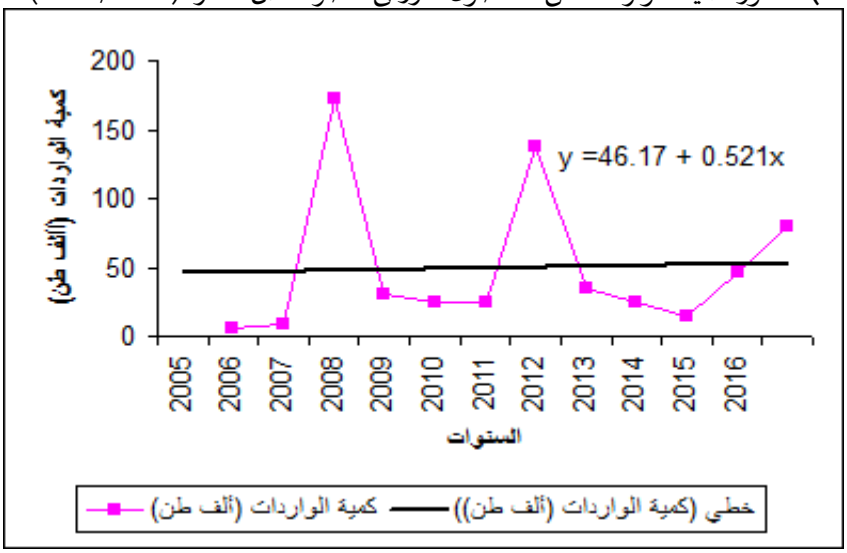

المصدر:- جدول رقم (١٩) بالدراسة.

شكل رقم (٢-٨) : تطور متوسط نصيب الفرد من الارز فى مصر خلال الفترة (٢٠١٦/2005).

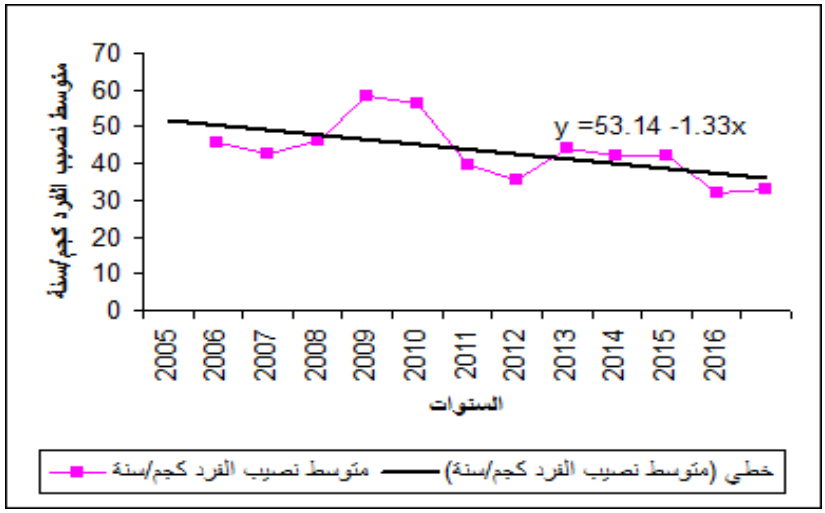

المصدر:- جدول رقم (١٩) بالدراسة.

شكل رقم (٢-٩) : تطور نسبة الإكتفاء الذاتي من محصول الارز فى مصر خلال الفترة (٢٠١٦/2005).

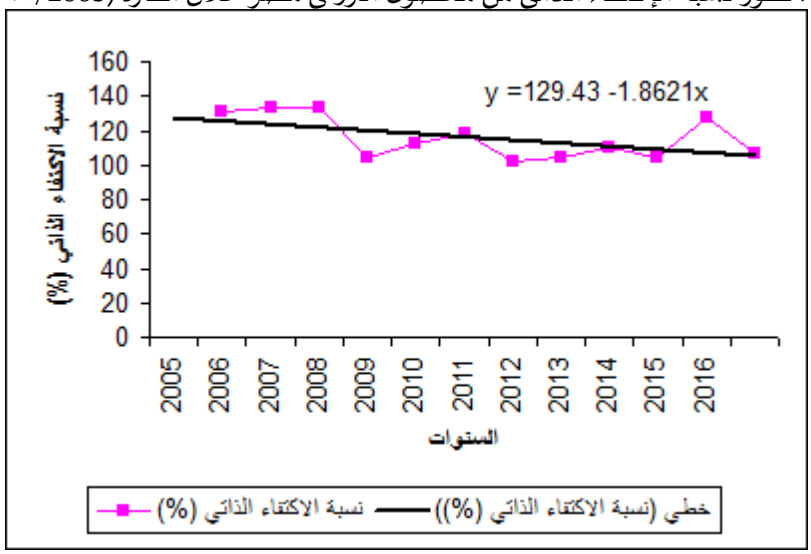

المصدر:- جدول رقم (١٩) بالدراسة.

وعند تقدير الإتجاه الزمني العام لكل من المتغيرات السابقة للأرز في مصر، يتضح من الجدول رقم (١٩) أنه بتقدير العلاقة الإتجاهية لتطور الطاقة الإستهلاكية من محصول الارز فى مصر خلال الفترة (2005/٢٠١٦)، والتي توضحها المعادلة رقم (2) بالجدول (٢٠) ، إلي أن المتاح للاستهلاك من محصول الارز فى مصر يتناقص بحوالى ٣٠,٤٩ ألف طن سنوياً، وبمعدل تناقص سنوي بلغ نحو ٤,١٨%، ولقد ثبتت عدم معنويتها إحصائياً.

وتشير المعادلة رقم (3) بالجدول (٢٠) إلي أن الفائض من محصول الارز فى مصر تتناقص بحوالى ٦٤,٥٣ ألف طن خلال فترة الدراسة، وبمعدل بلغ حوالي ١٢,٧١% سنوياً وهو معنوي إحصائياً عند مستوي معنوية ٠,٠٥. كما يشير معامل التحديد إلي أن نحو 36% من التغير فى الفائض ترجع إلى عنصر الزمن والباقي يرجع إلى عوامل أخري غير مدروسة.

كما أوضحت المعادلة رقم (٤) بالجدول (٢٠) إلي تناقص كمية الصادرات من محصول الارز بحوالى ١٣٥,٧٥سنوياً وبمعدل تناقص سنوي بلغ حوالي ٢٠,٦٥% من المتوسط السنوي خلال فترة الدراسة، وقد ثبتت معنويتهاً إحصائياً عند مستوي معنوية ٠,٠٥. كما يشير معامل التحديد إلي أن نحو ٦٤%من التغير فى كمية الصادرات من الارز ترجع إلى عنصر الزمن والباقي يرجع إلى عوامل أخري غير مدروسة.

ويتبين من المعادلة رقم (٥) بالجدول (٢٠) إلي تتزايد كمية الواردات من محصول الارز بحوالى ٠,٥٢ سنوياً وبمعدل تزايد سنوي بلغ حوالي ١,٠٤% من المتوسط السنوي خلال فترة الدراسة، وقد ثبتت عدم معنويتهاً إحصائياً.

ويتضح من المعادلة رقم (٦) بالجدول (٢٠) أن متوسط نصيب الفرد من محصول الارز فى مصر تتناقص بحوالى ١,٣٣ كجم/سنة سنوياً، بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٣,٠٨% سنوياً، وهو معنوي إحصائياً. ويشير معامل التحديد إلي أن نحو ٣٥% من التغير فى متوسط نصيب الفرد من الارز يرجع إلى عنصر الزمن والباقي يرجع إلى عوامل أخري غير مدروسة.

كما أظهرت المعادلة رقم (٧) بالجدول (٢٠) إلي تناقص نسبة الإكتفاء الذاتى من محصول الارز بحوالى ١,٨٦% سنوياً وبمعدل تناقص سنوي بلغ حوالي ١,٦١% من المتوسط السنوي خلال فترة الدراسة، وقد ثبتت معنويتهاً إحصائياً عند مستوي معنوية ٠,٠٥. كما يشير معامل التحديد إلي أن

نحو ٢٩%من التغير فى نسبة الإكتفاء الذاتى من الارز ترجع إلى عنصر الزمن والباقي يرجع إلى عوامل أخري غير مدروسة.

جدول رقم (٢٠) : معادلات الإتجاه الزمني العام للطاقة الإستهلاكية، والفائض، ومتوسط نصيب الفرد، ونسبة الإكتفاء الذاتي من محصول الارزفي مصرخلال الفترة (2016/2005).

رقم المعادلة	البيان	المعادلة	R^2	F	معدل النمو
(١)	الطاقة الإنتاجية	Y2= 4551.40 + 95.03xi (15.82)* * (2.43)*	0.37	*5.91	٢,٤٢-
(٢)	الطاقة الاستهلاكية	Y2= 3624.12 - 30.49xi (11.06)* * (0.68)	0.04	0.46	٠,٨٩-
(٣)	كمية الفائض	Y3= 927.28 – 64.53xi (4.61)** (2.36)*	٠,٣٦	**٥,٥٨	١٢,٧١-
(٤)	كمية الصادرات	Y5 = 1539.76 – 135.74XI (6.53) ** (-4.23) **	٠,٦٤	**١٧,٩٣	٢٠,٦٥-
(٥)	كمية الواردات	Y5 = 46.69 – 0.52XI (1.37) (-0.11) **	٠,٠٠١	٠,٠١	١,٠٤-
(٦)	متوسط نصيب الفرد	Y4 = 51.81 – 1.33XI (7.02) ** (2.99) **	٠,٣٥	*٥,٤٦	١,٣٣-
(٧)	النسبة المئوية للإكتفاء الذاتى	Y5 = 127.56 – 1.86XI (18.65) ** (-2) **	٠,٢٩	*٤,٠٢	١,٦١-

حيث أن :-

Y_1 = الطاقة الإنتاجية من الأرز بالألف طن.

Y_2 = الطاقة الإستهلاكية من الأرز بالألف طن.

Y_3 = كمية الفائض من الأرز بالألف طن.

Y_4 = كمية الصادرات من محصول الأرز بالألف طن.

Y_5 = كمية الواردات من محصول الأرز بالألف طن.

Y_6 = متوسط نصيب الفرد من الأرز كجم/سنة.

Y_7 = النسبة المئوية للإكتفاء الذاتى من الأرز.

Xi = متغير الزمن R^2 = معامل التحديد ( ) = قيمة T المحسوبة

** = معنوى عند مستوى معنوية 0.01 * = معنوى عند مستوى معنوية 0.05

المصدر:- حسبت من بيانات الجدول بالملحق بالدراسة.

مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الأرز في مصر: -

تستخدم مصفوفة تحليل السياسات الزراعية في تقييم أثر السياسات المتبعة علي كفاءة استخدام الموارد الزراعية وعلي ربحية المنتجين الزراعيين وعلي أسعار الموارد الإنتاجية، مستلزمات الإنتاج الزراعي، وأسعار خدمات الموارد البشرية والأرضية، وعلي صافي عوائد النشاط الإنتاجي لأهم السلع الزراعية الإستراتيجية وذلك من خلال مقارنة عوائد وتكاليف المحاصيل مقيمة مالياً أي وفقاً للأسعار النقدية للسوق واقتصادياً وفقاً لأسعار الظل، وذلك لمتابعة السياسات الاقتصادية الزراعية من خلال قياس كل من معامل الحماية الأسمي للمنتجات، والمدخلات، ومعامل الحماية الفعال، ومعامل الميزة النسبية. وللوصول إلي الأسعار الاقتصادية (أسعار الظل) تم استخدام معاملات التحويل البنك الدولي وهي ١,٠٥ للتقاوي،١ للسماد البلدي، ١,١٠ للأسمدة الكيماوية، ١,٢٠ للمبيدات،١ للمصاريف العمومية، ٠,٦٧ للعمالة، ١,١ للآلات. وسوف يتم تناول طريقة حساب معاملات مصفوفة تحليل السياسات الزراعية علي النحو التالي :-

١- معامل الجماية الأسمي لمستلزمات الإنتاج:

معامل الحماية الأسمي لمستلزمات الإنتاج = قيمة مستلزمات الإنتاج بسعر السوق (مالياً) / قيمة مستلزمات الإنتاج بسعر الظل (اقتصادياً).

٢- معامل الجماية الأسمي للمنتجات:

معامل الحماية الأسمي للمنتجات = عائد المحصول بسعر السوق (مالياً) / عائد المحصول بسعر الظل (اقتصادياً).

٣- معامل الجماية الفعال:

معامل الحماية الفعال = القيمة المضافة بسعر السوق (مالياً) / القيمة المضافة بسعر الظل (اقتصادياً).

القيمة المضافة = العائد – مستلزمات الإنتاج المحلية

باستعراض بيانات الجدولين (٢١)، (٢٢) والتي توضح نتائج التقييم المالي والاقتصادي لبنود التكاليف والعوائد الإنتاجية للفدان، ونتائج مصفوفة تحليل السياسات من محصول الأرز في مصر خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦)، حيث يتبين الآتي:-

- أن نتائج تقييم العوائد المالية كانت أقل من العوائد الاقتصادية، حيث بلغ متوسط العوائد المالية نحو ٧٣٥٢,٨٥ جنيه/فدان، بينما بلغ متوسط العوائد الاقتصادية نحو ٩٨٤٦,٨٦ جنيه/فدان لمحصول الأرز في مصر خلال متوسط فترة الدراسة، وهذا يعني أن المنتجين قد تحملوا ضرائب ضمنية تتمثل في الفروق بين القيمة الإقتصادية والقيمة المالية لإنتاجهم من المحصول.

- كما تبين من نتائج الجدول (٢٣) أن معامل الحماية الاسمي لمستلزمات الإنتاج من محصول الأرز في مصر بلغ نحو ٠,٩٣ خلال متوسط فترة الدراسة، حيث اقترب قيمة هذا المعامل من الواحد الصحيح، الأمر الذي يشير إلي اقتراب أسعار مستلزمات الإنتاج لمحصول الأرز من مثيلتها العالمية، وانخفاض حجم الدعم الذي تقدمه الدولة لمستلزمات الإنتاج حيث قدر حجم الدعم بحوالي ٧% وهذا ما يتفق مع أهداف السياسة الزراعية والتي تتجه نحو إلغاء الدعم تدريجياً علي مستلزمات الإنتاج لتصبح متمشية مع تكلفتها الاقتصادية. وهذا ما أكدته نتائج الدراسة.

- أن معامل الحماية الاسمي للإنتاج من محصول الأرز في مصر بلغ نحو ٠,٧٥ خلال متوسط فترة الدراسة، الأمر الذي يشير إلي انخفاض أسعار الأرز المحلية عن مثيلتها العالمية، وبالتالي تحمل المنتجين إلي ضرائب ضمنية تمثل نحو ٢٥% نتيجة عدم حصولهم علي الأسعار الحقيقية لإنتاجهم.

- أن معامل الحماية الفعال بلغ نحو ٠,٧٣ مما يشير إلي فرض ضرائب ضمنية علي منتجي الأرز، مما يعني انخفاض القيمة المضافة لمحصول الأرز بالأسعار المحلية عن مثيلتها العالمية، وهذا يعني أن محصول الأرز لم يكن يتمتع بحماية خلال فترة الدراسة ،وذلك يشير إلي أن الدولة تقوم بفرض ضرائب علي المنتجين أو أنها تدعم استيراد الأرز من الخارج.

- أن معامل الميزة النسبية بلغ حوالي ٣٦%، الأمر الذي يشير إلي وجود ميزة نسبية لمصر في إنتاج محصول الأرز خلال فترة الدراسة، حيث يلزم ٠,٣٦ وحدة موارد محلية لتوليد وحدة نقد أجنبية.

جدول رقم (٢١): متوسط الإيراد وتكاليف الناتج الفداني من الأرز مقيمة مالياً و اقتصادياً خلال متوسط فترات الدراسة.

عناصر التكاليف والايراد	متوسط الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١١)		متوسط الفترة (٢٠١٢ - ٢٠١٦)		متوسط الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٦)		عام ٢٠١٦	
	القيمة المالية	القيمة الاقتصادية	القيمة المالية	القيمة الاقتصادية	القيمة المالية	القيمة الاقتصادية	القيمة المالية	القيمة الاقتصادية
تقاوي	153.33	161.00	219.33	230.30	186.33	195.65	268	281.4
سماد بلدي	4.17	4.17	44.92	44.92	24.54	24.54	79	79
سماد كيماوي	287.17	315.89	415.33	456.86	351.25	386.38	468	514.8
مبيدات	111.50	133.80	135.33	162.40	123.42	148.10	180	216
مصاريف عمومية	166.67	166.67	289.08	289.08	227.87	227.87	382	382
جملة مستلزمات الانتاج	**722.84**	**781.52**	**1103.99**	**1183.56**	**913.41**	**982.54**	**1377.00**	**1473.20**
العمل البشري	588.33	394.18	1347.1	902.54	967.71	648.37	1765	1182.55
العمل الآلي	524.33	576.76	851.08	936.19	687.71	756.48	1032	1135.2
العمل الحيواني	36.00	36.00	36.75	36.75	36.37	36.37	28	28
جملة عنصر العمل	**1148.66**	**1006.94**	**2234.91**	**1875.48**	**1691.79**	**1441.22**	**2825.00**	**2345.75**
إيجار الارض	1457.00	1457.00	2038.8	2038.83	1747.9	1747.9	2603	2603
جملة الموارد المحلية	2605.66	2463.94	4273.74	3914.31	3439.71	3189.13	5428.00	4948.75
اجمالي التكاليف الانتاجية الفدانية	**3328.50**	**3245.47**	**5377.73**	**5097.87**	**4353.12**	**4171.67**	**6805.00**	**6421.95**
الإنتاجية الفدانية (طن/ف)	4.11		4		4.05		3.92	
السعر المزرعي (جنيه/طن)	1399.05	1888.72	2119.8	2861.77	1759.4	2375.2	2268	3061.8
قيمة الناتج الرئيسي	5750.10	7762.63	8479.3	11447.1	7125.7	9619.7	8890.6	12002.26
قيمة الناتج الثانوي	171.47	171.47	282.75	282.749	227.11	227.11	292.06	292.06
إجمالي العائد	5921.57	7934.10	8762.07	11729.83	7352.85	9846.86	9182.62	12294.32
صافي العائد للفدان	2593.07	4688.63	3384.34	6631.96	2999.73	5675.19	2377.62	5872.37

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦).

جدول رقم (٢٢): اثر السياسات الاقتصادية علي محصول الأرز خلال متوسط فترات الدراسة.

البيان	متوسط الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١١)			متوسط الفترة (٢٠١٢ - ٢٠١٦)			متوسط الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٦)			عام ٢٠١٦		
	التقييم المالي	التقييم الاقتصادي	أثر السياسة	التقييم المالي	التقييم الاقتصادي	أثر السياسة	التقييم المالي	التقييم الاقتصادي	أثر السياسة	التقييم المالي	التقييم الاقتصادي	أثر السياسة
مستلزمات الإنتاج	722.84	781.52	-58.68	1103.99	1183.56	-79.57	913.41	982.54	-69.13	1377.00	1473.20	6.20-
عنصر الأرض	1457	1457	0	2038.83	2038.83	0	1747.917	1747.917	0	2603	2603	.00
عنصر العمل	1148.66	1006.94	141.72	2234.91	1875.48	359.43	1691.79	1441.22	250.57	2825.00	2345.75	9.25
جملة الموارد المحلية	2605.66	2463.944	141.72	4273.74	3914.312	359.43	3439.707	3189.133	250.57	5428.00	4948.75	9.25
إجمالي العائد	5921.567	7934.101	-2012.53	8762.069	11729.83	-2967.76	7352.849	9846.858	-2494.01	9182.62	12294.32	1.70-
صافي العائد للفدان	2593.067	4688.633	-2095.57	3384.339	6631.964	-3247.62	2999.733	5675.189	-2675.46	2377.62	5872.366	94.75-
القيمة المضافة	5198.73	7152.58	-1953.85	7658.08	10546.28	-2888.20	6439.44	8864.32	-2424.88	7805.62	10821.12	5.50-

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول بالملحق.

جدول (٢٣): نتائج مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الأرز في مصر خلال فترة الدراسة.

البيان	متوسط الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١١)	متوسط الفترة (٢٠١٢ - ٢٠١٦)	متوسط الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٦)	عام ٢٠١٦
معامل الحماية الاسمي لمستلزمات الانتاج	0.925	0.933	0.930	0.935
معامل الحماية الاسمي للمنتجات	0.746	0.747	0.747	0.747
معامل الحماية الفعال	0.727	0.726	0.726	0.721
معدل الحماية الفعال	0.273	0.274	0.274	0.279
معامل الميزة النسبية	0.344	0.371	0.360	0.457

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول (٢١)، (٢٢) بالدراسة.

الفصل الثالث

تطور الاتجاهات الزمنية للمحا صيل موضع الدراسة على مستوى الجمهورية

تطور اجمالى المساحة الكلية لمحصول الفول البلدى على مستوى الجمهورية:

تشير بيانات الجدول رقم (4) بالملحق الى ان متوسط المساحة الكلية لمحصول الفول البلدى قد بلغ نحو 150.11 الف فدان ، بحد أدنى بلغ نحو (81.9) الف فدان عام 2015 ، بنسبة انخفاض تمثل نحو 45.4 %عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (212) الف فدان عام2007 ، بزيادة تمثل نحو 41.2 % عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة .(2005- 2016) وقد بلغ نسبة التغير السنوى نحو8.53% وذلك خلال فترة الدراسة .

وبتقدير العلاقة الاتجاهية لتطور المساحة الكلية لمحصول الفول البلدى خلال الفترة (2005-2016) يتضح من الجدول رقم (24) ، أن المساحة الكلية لمحصول الفول البلدى قد أخذت اتجاها عاما متناقصا بمقدار سنوى بلغ نحو 12.81 الف فدان ، وهذا التناقص معنوى احصائيا عند مستوى 0.01 ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.81 وهذا يعنى أن 81 % من التغيرات الحادثة فى المساحة الكلية لمحصول الفول البلدى ترجع الى العوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن والباقى يرجع الى عوامل أخرى غير مدروسة.

جدول رقم (24) نتائج معادلة الاتجاه الزمنى العام الخطية لتطور اجمالى مساحة و انتاج و انتاجية محصول الفول البلدى على مستوى الجمهورية خلال الفترة (2005-2016)

البيان	المتوسط	النموذج الستخدم [1]	R^2	F	نسبة التغير السنوى%
اجمالى المساحة	150.11	Y= 227.8 – 12.808 X (15.814)** (-6.544)**	0.81	42.82**	8.53
الانتاجية الفدانية	1.41	Y= 1.388 + 0.00385 X (34.831)** (0.710)**	0.05	0.50	-
اجمالى الانتاج	211.1	Y = 319.49 – 17.859 X (16.640)** (-6.846)**	0.82	46.87**	8.46

المصدر : جمعت وحسبت من الجدول رقم (1) بالملحق

تطور اجمالى الانتاجية الفدانية لمحصول الفول البلدى على مستوى الجمهورية:

تشير بيانات الجدول (٤) بالملحق الى ان متوسط انتاجية محصول الفول البلدى قد بلغ نحو (1.41) طن/فدان ، بحد أدنى بلغ نحو (1.26) طن /فدان عام ٢٠١٠ ، بنسبة انخفاض تمثل نحو 10.6% عن

المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (1.49) طن/فدان عام 2013 ، بزيادة تمثل نحو 5.7% عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة .(2005-2016)

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور الانتاجية الفدانية لمحصول الفول البلدى خلال الفترة (2005-2016) بأشكالها المختلفة الخطية ، نصف اللوغاريتمية ،اللوغاريتمية المزدوجه تبين عدم معنوية أى من النماذج المستخدمة وعدم معنوية ثوابت المعادلة بأشكالها المختلفة . مما يعنى أن الانتاجية الفدانية لمحصول الفول البلدى تتسم بالثبات النسبى فى معظم سنوات الدراسة.

تطور اجمالى الانتاج الكلى لمحصول الفول البلدى على مستوى الجمهورية:

تشير بيانات الجدول بالملحق الى ان متوسط انتاج محصول الفول البلدى قد بلغ نحو (211.1) الف طن، بحد أدنى بلغ نحو (118.7) الف طن عام 2015 ، بنسبة انخفاض تمثل نحو 43.8% عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (301.8) الف طن عام 2007 ، بزيادة تمثل نحو 43% عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة .(2005-2016) وقد بلغ نسبة التغير السنوى نحو % 8.46 وذلك خلال فترة الدراسة .

وبتقدير العلاقة الاتجاهية لتطور انتاج محصول الفول البلدى خلال الفترة (2005-2016) يتضح من الجدول رقم (25) أن انتاج محصول الفول البلدى قد أخذ اتجاها عاما متناقصا بمقدار سنوى بلغ نحو (17.859) الف طن ، وهذه الزيادة معنوية احصائيا عند مستوى0.01 ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.82 وهذا يعنى أن 82% من التغيرات الحادثة فى انتاج محصول الفول البلدى ترجع الى العوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن والباقى يرجع الى عوامل أخرى غير مدروسة.

تطوربعض المؤشرات الاقتصادية الفدانية لمحصول الفول البلدى على مستوى الجمهورية

تطوراجمالى الاسعارالمزرعية لمحصول الفول البلدى :

تشير بيانات الجدول رقم (4) بالملحق الى ان متوسط سعر الاردب لمحصول الفول البلدى قد بلغ نحو) (597.1جنيه/اردب، بحد أدنى بلغ نحو (331) جنيه/ اردب عام 2005 ، بنسبة انخفاض تمثل نحو 44.6% عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (817) جنيه/اردب عام 2016 ، بزيادة تمثل نحو % 36.8عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة

(2005-2016) وقد بلغ نسبة التغير السنوى نحو 0.65% وذلك خلال فترة الد راسة .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور اجمالى السعر المزرعى لمحصول الفول البلدى خلال الفترة-2016) (2005 يتضح من الجدول رقم (24) أن السعر المزرعى لمحصول الفول البلدى قد أخذ اتجاها عاماتزايدا بمقدار سنوى بلغ نحو (46.78) جنيه/اردب، وهذه الزيادة معنوية احصائيا عند مستوى 0.01 ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.92 وهذا يعنى أن 92% من التغيرات الحادثة فى السعر المزرعى لمحصول الفول البلدى ترجع الى العوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن والباقى يرجع الى عوامل أخرى غير مدروسة.

تطورإجمالى قيمة محصول الفول البلدى (الناتج الرئيسى) :

تشير بيانات الجدول رقم (4) بالملحق الى ان متوسط قيمة محصول الفول البلدى قد بلغ نحو (5175.1) جنيه ، بحد أدنى بلغ نحو (2995) جنيه عام 2005 ، بنسبة انخفاض تمثل نحو 42.1% عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (6826) جنيه عام 2015 ، بزيادة تمثل نحو % 31.9 عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة

(2005-2016) وقد بلغ نسبة التغير السنوى نحو7.22% وذلك خلال فترة الد راسة .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور اجمالى قيمة محصول الفول البلدى خلال الفترة (2005-2016) يتضح من الجدول رقم (24) أن قيمة محصول الفول البلدى قد أخذ اتجاها عاما متزايدا بمقدار سنوى بلغ نحو (373.5) جنيه ، وهذه الزيادة معنوية احصائيا عند مستوى 0.01 ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.86 وهذا يعنى أن 86% من التغيرات الحادثة فى قيمة محصول الفول البلدى ترجع الى العوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن والباقى يرجع الى عوامل أخرى غير مدروسة.

تطور اجمالى التكاليف المتغيرة لمحصول الفول البلدى :

تشير بيانات الجدول رقم (5) بالملحق الى ان متوسط اجمالى التكاليف المتغيرة لمحصول الفول البلدى قد بلغ نحو (2311.1) جنيه/فدان ، بحد أدنى بلغ نحو (1243) جنيه/فدان عام، 2006 بنسبة انخفاض تمثل نحو 46.2% عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (3573) جنيه/فدان عام 2016 ، بزيادة تمثل نحو % 54.6 عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة (2005-2016) وقد بلغ نسبة التغير السنوى نحو 9.35% وذلك خلال فترة الد راسة .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور اجمالى التكاليف المتغيرة لمحصول الفول البلدى خلال الفترة (2005-2016) يتضح من الجدول رقم (24) أن اجمالى التكاليف المتغيرة لمحصول الفول البلدى قد أخذ اتجاها عاما متزايدا بمقدار سنوى بلغ نحو (215.9) جنيه/فدان، وهذه الزيادة معنوية احصائيا عند مستوى 0.01 ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.98 وهذا يعنى أن 98% من التغيرات الحادثة فى اجمالى التكاليف المتغيرة لمحصول الفول البلدى ترجع الى العوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن والباقى يرجع الى عوامل أخرى غير مدروسة.

تطور إجمالى التكاليف الكلية لمحصول الفول البلدى :

تشير بيانات الجدول رقم (5) بالملحق الى ان متوسط اجمالى التكاليف الكلية لمحصول الفول البلدى قد بلغ نحو (3896.6) جنيه/فدان، بحد أدنى بلغ نحو (1938) جنيه/فدان عام، 2005 بنسبة انخفاض تمثل نحو 50.3% عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (6782) جنيه/فدان عام 2016 ، بزيادة تمثل نحو % 74 عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة (2005-2016) وقد بلغ نسبة التغير السنوى نحو% 9.89 وذلك خلال فترة الد راسة .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور اجمالى التكاليف الكلية لمحصول الفول البلدى خلال الفترة (2005-2016)يتضح من الجدول رقم (25) أن اجمالى التكاليف الكلية لمحصول الفول البلدى قد أخذ اتجاها عامامتزايدا بمقدار سنوى بلغ نحو (385.6) جنيه/فدان، وهذه الزيادة معنوية احصائيا عند مستوى 0.01، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.94 وهذا يعنى أن 94% من التغيرات الحادثة فى اجمالى التكاليف الكلية لمحصول الفول البلدى ترجع الى العوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن والباقى يرجع الى عوامل أخرى غير مدروسة.

تطور اجمالى العائد لمحصول الفول البلدى :

تشير بيانات الجدول رقم (5) بالملحق الى ان متوسط اجمالى العائد لمحصول الفول البلدى قد بلغ نحو) (5776.1جنيه/فدان، بحد أدنى بلغ نحو (3248) جنيه/فدان عام، 2005 بنسبة انخفاض تمثل نحو 43.8%عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (7707) جنيه/فدان عام 2015 ، بزيادة تمثل نحو 33.4% عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة

(2005-2016) وقد بلغ نسبة التغير السنوى نحو% 7.67 وذلك خلال فترة الد راسة .
وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور اجمالى العائد لمحصول الفول البلدى خلال الفترة (2005-2016) يتضح من الجدول رقم (25) أن اجمالى العائد لمحصول الفول البلدى قد أخذ اتجاها عاما متزايدا بمقدار سنوى بلغ نحو (443.22) جنيه/فدان، وهذه الزيادة معنوية احصائيا عند مستوى0.01 ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.89 وهذا يعنى أن 89% من التغيرات الحادثة فى اجمالى العائد لمحصول الفول البلدى ترجع الى العوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن والباقى يرجع الى عوامل أخرى غير مدروسة.

تطور اجمالى العائد فوق التكاليف المتغيرة لمحصول الفول البلدى :

تشير بيانات الجدول رقم (5) بالملحق الى ان متوسط اجمالى العائد فوق التكاليف المتغيرة لمحصول الفول البلدى قد بلغ نحو (3465) جنيه/فدان، بحد أدنى بلغ نحو (2004) جنيه/فدان عام، 2005 بنسبة انخفاض تمثل نحو 42.2% عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (4482) جنيه/فدان عام 2012 ، بزيادة تمثل نحو % 29.4 عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة (2005-2016) وقد بلغ نسبة التغير السنوى نحو% 6.56 وذلك خلال فترة الد راسة .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور اجمالى العائد فوق التكاليف المتغيرة لمحصول الفول البلدى خلال الفترة (2005-2016) يتضح من الجدول رقم (25) أن اجمالى العائد فوق التكاليف المتغيرة لمحصول الفول البلدى قد أخذ اتجاها عاما متزايدا بمقدار سنوى بلغ نحو (227.2) جنيه/فدان، وهذه الزيادة معنوية احصائيا عند مستوى 0.01 ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.74 وهذا يعنى أن 74% من التغيرات الحادثة فى اجمالى العائد فوق التكاليف المتغيرة لمحصول الفول البلدى ترجع الى العوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن والباقى يرجع الى عوامل أخرى غير مدروسة.

تطور صافى العائد لمحصول الفول البلدى :

تشير بيانات الجدول رقم (5) بالملحق الى ان متوسط صافى العائد لمحصول الفول البلدى قد بلغ نحو) (1879.5جنيه/فدان، بحد أدنى بلغ نحو (853) جنيه/فدان عام 2016 بنسبة انخفاض تمثل نحو 54.6% عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (2605) جنيه/فدان عام 2012 ، بزيادة تمثل نحو 38.6%عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة
(2005-2016) .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور صافى العائد لمحصول الفول البلدى خلال الفترة (2005-2016) بأشكالها المختلفة الخطية ، نصف اللوغاريتمية ،اللوغاريتمية المزدوجه تبين عدم معنوية أى من النماذج المستخدمة وعدم معنوية ثوابت المعادلة بأشكالها المختلفة . مما يعنى أن صافى العائد الفدانى لمحصول الفول البلدى يتسم بالثبات النسبى فى معظم سنوات الدراسة.

تطور اجمالى الاربحية النسبية لمحصول الفول البلدى :

تشير بيانات الجدول رقم (5) بالملحق الى ان متوسط اجمالى الاربحية النسبية لمحصول الفول البلدى قد بلغ نحو % (55) ، بحد أدنى بلغ نحو (21) % عام، 2016 بنسبة انخفاض تمثل نحو % 61.8 عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (65.4) % عام 2005 ، بزيادة تمثل نحو % 18.9 عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة (2005-2016) وقد بلغ نسبة التغير السنوى نحو3.75% وذلك خلال فترة الد راسة .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور اجمالى الاربحية النسبية لمحصول الفول البلدى خلال الفترة (2005-2016)يتضح من الجدول رقم (25) أن اجمالى الاربحية النسبية لمحصول الفول البلدى قد أخذ اتجاها عامامتناقصا بمقدار سنوى بلغ نحو% (2.063) ، وهذا التناقص معنوى احصائيا عند مستوى0.05 ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.38 وهذا يعنى أن 38% من التغيرات الحادثة فى اجمالى الاربحية النسبية لمحصول الفول البلدى ترجع الى العوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن والباقى يرجع الى عوامل أخرى غير مدروسة.

تطوراجمالى نسبة الايرادات الى التكاليف لمحصول الفول البلدى :

تشير بيانات الجدول رقم (5) بالملحق الى ان متوسط نسبة الايرادات الى التكاليف لمحصول الفول البلدى قد بلغ نحو% (1.5) ، بحد أدنى بلغ نحو (1.13) % عام، 2016 بنسبة انخفاض تمثل نحو % 24.7 عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (1.72)% عام 2008 ، بزيادة تمثل نحو % 14.7 عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة

(2005-2016) وقد بلغ نسبة التغير السنوى نحو2.1% وذلك خلال فترة الد راسة .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور اجمالى نسبة الايرادات الى التكاليف لمحصول الفول البلدى خلال الفترة (2005-2016) يتضح من الجدول رقم (25) أن اجمالى نسبة الايرادات الى التكاليف لمحصول الفول البلدى قد أخذت اتجاها عامامتناقصا بمقدار سنوى بلغ نحو% (0.031) ، وهذا التناقص معنوى احصائيا عند مستوى0.01 ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.48 وهذا يعنى أن 48% من التغيرات الحادثة فى اجمالى نسبة الايرادات الى التكاليف لمحصول الفول البلدى ترجع الى العوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن والباقى يرجع الى عوامل أخرى غير مدروسة.

تطوراجمالى العائد على الجنيه المستثمرلمحصول الفول البلدى :

تشير بيانات الجدول رقم (5) بالملحق الى ان متوسط اجمالى العائد على الجنيه المستثمر لمحصول الفول البلدى قد بلغ نحو (0.5) جنيه/فدان، بحد أدنى بلغ نحو (0.13) جنيه/فدان عام، 2016 بنسبة انخفاض تمثل نحو % 74 عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (0.72) جنيه/فدان عام 2008 ، بزيادة تمثل نحو %44عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة (2005-2016) . وقد بلغ نسبة التغير السنوى نحو6.2% وذلك خلال فترة الد راسة .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور اجمالى العائد على الجنيه المستثمر لمحصول الفول البلدى خلال الفترة (2005-2016) يتضح من الجدول رقم (25) أن اجمالى العائد على الجنيه المستثمر لمحصول الفول البلدى قد أخذت اتجاها عامامتناقصا بمقدار سنوى بلغ نحو (0.031) جنيه/فدان ، وهذا التناقص معنوى احصائيا عند مستوى 0.01 ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.48 وهذا يعنى أن 48% من التغيرات الحادثة فى اجمالى العائد على الجنيه المستثمر لمحصول الفول البلدى ترجع الى العوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن والباقى يرجع الى عوامل أخرى غير مدروسة.

جدول رقم (25) نتائج معادلة الاتجاه الزمنى العام الخطية لتطور بعض المؤشرات الانتاجية والاقتصادية لمحصول الفول البلدى على مستوى الجمهورية خلال الفترة (2005-2016)

البيان	المتوسط	النموذج المستخدم (١)	R^2	F	نسبة التغير السنوى %
السعر المزرعى	597.1	Y= 293.11 + 46.78X (9.419)** (11.060)**	0.92	122.3**	0.65
قيمة المحصول (الناتج الرئيسى)	5175.1	Y= 2747.4 + 373.5 X (7.953)** (7.958)**	0.86	63.32**	7.22
التكاليف المتغيرة	2311.1	Y= 907.152 + 215.989X (11.764)** (20.615)**	0.98	424.9**	9.35
التكاليف الكلية	3896.6	Y= 1390.2 + 385.6 X (6.328)** (12.917)**	0.94	166.9**	9.89
اجمالى العائد	5776.1	Y = 2895.15 + 443.2X (8.159)** (9.193)**	0.89	84.51**	7.67
العائد فوق التكاليف المتغيرة	3465	Y = 1988 + 227.2 X (6.409)** (5.391)**	0.74	29.1**	6.56
صافى العائد	1879.5	Y= 1504.95 + 57.62X (3.868)** (1.089)	0.11	1.19	-
الاربحية النسبية	55	Y = 68.44 – 2.063 X (11.18)** (-2.48)*	0.38	6.15*	3.75
نسبة الايرادات الى التكاليف	1.5	Y = 1.727 – 0.031 X (22.861)** (-3.042)**	0.48	9.25**	2.1
العائد على الجنيه المستثمر	0.5	Y = 0.727 – 0.031 X (9.625)** (-3.042)**	0.48	9.25**	6.2

المصدر : جمعت وحسبت من الجدول رقم (4) بالملحق

تطور اجمالى المساحة الكلية لمحصول الذرة الشامية (البيضاء والصفراء) على مستوى الجمهورية (العروة الصيفى) :

تشير بيانات الجدول رقم (6) بالملحق الى ان متوسط المساحة الكلية لمحصول الذرة الشامية قد بلغ نحو 1998.4الف فدان ، بحد أدنى بلغ نحو (1708) الف فدان عام 2006 ، بنسبة انخفاض تمثل نحو 14.5 %عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (2259.7) الف فدان عام2015 ، بزيادة تمثل نحو % 13.1عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة .(2005- 2016) وقد بلغ نسبة التغير السنوى نحو2.19% وذلك خلال فترة الدراسة .

وبتقدير العلاقة الاتجاهية لتطور المساحة الكلية لمحصول الذرة الشامية خلال الفترة (2005-2016) يتضح من الجدول رقم(26) ، أن المساحة الكلية لمحصول الذرة الشامية قد أخذت اتجاها عاما متزايدا بمقدار سنوى بلغ نحو 43.72 الف فدان ، وهذه الزيادة معنوية احصائيا عند مستوى0.01 ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.67 وهذا يعنى أن 67 % من التغيرات الحادثة فى المساحة الكلية لمحصول الذرة الشامية ترجع الى العوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن والباقى يرجع الى عوامل أخرى غير مدروسة.

جدول رقم (26) نتائج معادلة الاتجاه الزمنى العام الخطية لتطور اجمالى مساحة و انتاج و انتاجية محصول الذرة الشامية (البيضاء والصفراء) على مستوى الجمهورية خلال الفترة (2005-2016)

البيان	المتوسط	النموذج الستخدم [1]	R^2	F	نسبة التغير السنوى%
اجمالى المساحة	1998.4	Y= 1714.3 + 43.72 X (24.12)** (4.525)**	0.67	20.48**	2.19
الانتاجية الفدانية	3.35	Y = 3.554 – 0.0311X (62.24)** (-4.012)**	0.62	16.1**	0.93
اجمالى الانتاج	6671.4	Y = 6112.5 + 85.99X (24.47)** (2.534)*	0.39	6.42*	1.29

المصدر : جمعت وحسبت من الجدول رقم (1) بالملحق

تطور اجمالى الانتاجية الفدانية لمحصول الذرة الشامية على مستوى الجمهورية:

تشير بيانات الجدول رقم (6) بالملحق الى ان متوسط انتاجية محصول الذرة الشامية قد بلغ نحو (3.35) طن/فدان ، بحد أدنى بلغ نحو (3.12) طن /فدان عام 2015، بنسبة انخفاض تمثل نحو 6.9% عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (3.6) طن/فدان عام 2006 ، بزيادة تمثل نحو 7.5% عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة .(2005-2016) وقد بلغ نسبة التغير السنوى نحو0.93% وذلك خلال فترة الدراسة

وبتقدير العلاقة الاتجاهية لتطورالانتاجية الفدانية لمحصول الذرة الشامية خلال الفترة (2005-2016) يتضح من الجدول رقم (26) أن الانتاجية الفدانية محصول الذرة الشامية قد أخذت اتجاها عاما متناقصا بمقدار سنوى بلغ نحو (0.0311)طن/فدان ، وهذا التناقص معنوى احصائيا عند مستوى0.01 ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.62 وهذا يعنى أن 62% من التغيرات الحادثة فى الانتاجية الفدانية لمحصول الذرة الشامية ترجع الى العوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن والباقى يرجع الى عوامل أخرى غير مدروسة.

تطور اجمالى الانتاج الكلى لمحصول الذرة الشامية على مستوى الجمهورية:

تشير بيانات الجدول رقم (6) بالملحق الى ان متوسط انتاج محصول الذرة الشامية قد بلغ نحو (6671.4) الف طن، بحد أدنى بلغ نحو (5885.7) الف طن عام 2011 ، بنسبة انخفاض تمثل نحو 11.8% عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (7245.2) الف طن عام 2014 ، بزيادة تمثل نحو 8.6% عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة .(2005-2016) وقد بلغ نسبة التغير السنوى نحو 1.29% وذلك خلال فترة الدراسة .

وبتقدير العلاقة الاتجاهية لتطور انتاج محصول الذرة الشامية خلال الفترة (2005-2016) يتضح من الجدول رقم (26) أن انتاج محصول الذرة الشامية قد أخذ اتجاها عاما متزايدا بمقدار سنوى بلغ نحو) (85.99الف طن ، وهذه الزيادة معنوية احصائيا عند مستوى 0.05 ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.39 وهذا يعنى أن 39% من التغيرات الحادثة فى انتاج محصول الذرة الشامية ترجع الى العوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن والباقى يرجع الى عوامل أخرى غير مدروسة.

تطوربعض المؤشرات الاقتصادية الفدانية لمحصول الذرة الشامية (البيضاء والصفراء) على مستوى الجمهورية

تطوراجمالى الاسعار المزرعية لمحصول الذرة الشامية :

تشير بيانات الجدول رقم (7) بالملحق الى ان متوسط سعر الاردب لمحصول الذرة الشامية قد بلغ نحو) (253.3جنيه/اردب، بحد أدنى بلغ نحو (145) جنيه/ اردب عام 2005 ، بنسبة انخفاض تمثل نحو 42.8% عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (343) جنيه/اردب عام 2016 ، بزيادة تمثل نحو 35.4 % عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة

(2005-2016) وقد بلغ نسبة التغير السنوى نحو7.3% وذلك خلال فترة الد راسة .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور اجمالى السعر المزرعى لمحصول الذرة الشامية خلال الفترة-2016) (2005يتضح من الجدول رقم (26) أن السعر المزرعى لمحصول الذرة الشامية قد أخذ اتجاها عاماامتزايدا بمقدار سنوى بلغ نحو (18.556) جنيه/اردب، وهذه الزيادة معنوية احصائيا عند مستوى0.01 ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.92وهذا يعنى أن 92% من التغيرات الحادثة فى السعر المزرعى لمحصول الذرة الشامية ترجع الى العوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن والباقى يرجع الى عوامل أخرى غير مدروسة.

تطوراجمالى قيمة محصول الذرة الشامية (الناتج الرئيسى) :

تشير بيانات الجدول رقم (7) بالملحق الى ان متوسط قيمة محصول الذرة الشامية قد بلغ نحو (5995.4) جنيه ، بحد أدنى بلغ نحو (3676) جنيه عام 2005 ، بنسبة انخفاض تمثل نحو 38.7% عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (7916) جنيه عام 2016 ، بزيادة تمثل نحو 32 % عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة (2005-2016) وقد بلغ نسبة التغير السنوى نحو6.5% وذلك خلال فترة الد راسة .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور اجمالى قيمة محصول الذرة الشامية خلال الفترة (2005-2016) يتضح من الجدول رقم (26) أن قيمة محصول الذرة الشامية قد أخذ اتجاها عاما متزايدا بمقدار سنوى بلغ نحو (390.21) جنيه ، وهذه الزيادة معنوية احصائيا عند مستوى0.01 ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.89 وهذا يعنى أن 89% من التغيرات الحادثة فى قيمة محصول الذرة الشامية ترجع الى العوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن والباقى يرجع الى عوامل أخرى غير مدروسة.

تطور اجمالى التكاليف المتغيرة لمحصول الذرة الشامية :

تشير بيانات الجدول رقم (7) بالملحق الى ان متوسط اجمالى التكاليف المتغيرة لمحصول الذرة الشامية قد بلغ نحو (2661.5) جنيه/فدان ، بحد أدنى بلغ نحو (1412) جنيه/فدان عام، 2005 بنسبة انخفاض تمثل نحو 46.9% عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (4113) جنيه/فدان عام 2016 ، بزيادة تمثل نحو % 54.5 عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة (2005-2016) وقد بلغ نسبة التغير السنوى نحو9.2% وذلك خلال فترة الد راسة .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور اجمالى التكاليف المتغيرة لمحصول الذرة الشامية خلال الفترة (2005-2016) يتضح من الجدول رقم (26) أن اجمالى التكاليف المتغيرة لمحصول الذرة الشامية قد أخذ اتجاها عاما متزايدا بمقدار سنوى بلغ نحو (244.54) جنيه/فدان، وهذه الزيادة معنوية احصائيا عند مستوى0.01 ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.99 وهذا يعنى أن 99% من التغيرات الحادثة فى اجمالى التكاليف المتغيرة لمحصول الذرة الشامية ترجع الى العوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن والباقى يرجع الى عوامل أخرى غير مدروسة.

تطور اجمالى التكاليف الكلية لمحصول الذرة الشامية :

تشير بيانات الجدول رقم (7) بالملحق الى ان متوسط اجمالى التكاليف الكلية لمحصول الذرة الشامية قد بلغ نحو (3932.1) جنيه/فدان، بحد أدنى بلغ نحو (2055) جنيه/فدان عام، 2005 بنسبة انخفاض تمثل نحو 47.7% عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (6638) جنيه/فدان عام 2016 ، بزيادة تمثل نحو % 68.8 عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة (2005-2016) وقد بلغ نسبة التغير السنوى نحو% 9.3 وذلك خلال فترة الد راسة .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور اجمالى التكاليف الكلية لمحصول الذرة الشامية خلال الفترة (2005-2016)يتضح من الجدول رقم (26) أن اجمالى التكاليف الكلية لمحصول الذرة الشامية قد أخذ اتجاها عاما متزايدا بمقدار سنوى بلغ نحو (366.31) جنيه/فدان، وهذه الزيادة معنوية احصائيا عند مستوى0.01 ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.96 وهذا يعنى أن 96% من التغيرات الحادثة فى اجمالى التكاليف الكلية لمحصول الذرة الشامية ترجع الى العوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن والباقى يرجع الى عوامل أخرى غير مدروسة.

تطور اجمالى العائد لمحصول الذرة الشامية :

تشير بيانات الجدول رقم (7) بالملحق الى ان متوسط اجمالى العائد لمحصول الذرة الشامية قد بلغ نحو) (6286جنيه/فدان، بحد أدنى بلغ نحو (3876) جنيه/فدان عام، 2005 بنسبة انخفاض تمثل نحو 38.3% عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (8267) جنيه/فدان عام 2016 ، بزيادة تمثل نحو 31.5%عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة

(2005-2016) وقد بلغ نسبة التغير السنوى نحو% 6.5 وذلك خلال فترة الد راسة .
وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور اجمالى العائد لمحصول الذرة الشامية خلال الفترة (2005-2016) يتضح من الجدول رقم (26) أن اجمالى العائد لمحصول الذرة الشامية قد أخذ اتجاها عاما متزايدا بمقدار سنوى بلغ نحو (406.99) جنيه/فدان، وهذه الزيادة معنوية احصائيا عند مستوى0.01 ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.90 وهذا يعنى أن 90% من التغيرات الحادثة فى اجمالى العائد لمحصول الذرة الشامية ترجع الى العوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن والباقى يرجع الى عوامل أخرى غير مدروسة.

تطور اجمالى العائد فوق التكاليف المتغيرة لمحصول الذرة الشامية :

تشير بيانات الجدول رقم (7) بالملحق الى ان متوسط اجمالى العائد فوق التكاليف المتغيرة لمحصول الذرة الشامية قد بلغ نحو (3624.5) جنيه/فدان، بحد أدنى بلغ نحو (2464) جنيه/فدان عام، 2005 بنسبة انخفاض تمثل نحو 32% عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (4610) جنيه/فدان عام 2012، بزيادة تمثل نحو % 27.2 عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة (2005-2016) وقد بلغ نسبة التغير السنوى نحو% 4.5 وذلك خلال فترة
الد راسة .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور اجمالى العائد فوق التكاليف المتغيرة لمحصول الذرة الشامية خلال الفترة (2005-2016) يتضح من الجدول رقم (26) أن اجمالى العائد فوق التكاليف المتغيرة لمحصول الذرة الشامية قد أخذ اتجاها عاما متزايدا بمقدار سنوى بلغ نحو (162.5) جنيه/فدان، وهذه الزيادة معنوية احصائيا عند مستوى0.01 ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.58 وهذا يعنى أن 58% من التغيرات الحادثة فى اجمالى العائد فوق التكاليف المتغيرة لمحصول الذرة الشامية ترجع الى العوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن والباقى يرجع الى عوامل أخرى غير مدروسة.

تطور صافى العائد لمحصول الذرة الشامية :

تشير بيانات الجدول رقم (7) بالملحق الى ان متوسط صافى العائد لمحصول الذرة الشامية قد بلغ نحو) (2353.9جنيه/فدان، بحد أدنى بلغ نحو (1611) جنيه/فدان عام 2009 بنسبة انخفاض تمثل نحو 31.6%عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (3220) جنيه/فدان عام 2012 ، بزيادة تمثل نحو 36.8% عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة
(2005-2016) . وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور صافى العائد الفدانى لمحصول الذرة الشامية خلال الفترة (2005-2016) بأشكالها المختلفة الخطية ، نصف اللوغاريتمية ،اللوغاريتمية المزدوجه تبين عدم معنوية أى من النماذج المستخدمة وعدم معنوية ثوابت المعادلة بأشكالها المختلفة . مما يعنى أن صافى العائد الفدانى لمحصول الذرة الشامية يتسم بالثبات النسبى فى معظم سنوات الدراسة.

تطور اجمالى الاربحية النسبية لمحصول الذرة الشامية :

تشير بيانات الجدول رقم (7) بالملحق الى ان متوسط اجمالى الاربحية النسبية لمحصول الذرة الشامية قد بلغ نحو% (65.1) ، بحد أدنى بلغ نحو (39) % عام، 2016 بنسبة انخفاض تمثل نحو % 40.1 عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (78) % عام 2007 ، بزيادة تمثل نحو % 19.8 عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة (2005-2016) وقد بلغ نسبة التغير السنوى نحو%2.8 وذلك خلال فترة الد راسة .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور اجمالى الاربحية النسبية لمحصول الذرة الشامية خلال الفترة (2005-2016)يتضح من الجدول رقم (26) أن اجمالى الاربحية النسبية لمحصول الذرة الشامية قد أخذ اتجاها عاما متناقصا بمقدار سنوى بلغ نحو% (1.801) ، وهذا التناقص معنوى احصائيا عند مستوى0.05 ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.41 وهذا يعنى أن 41% من التغيرات الحادثة فى اجمالى الاربحية النسبية لمحصول الذرة الشامية ترجع الى العوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن والباقى يرجع الى عوامل أخرى غير مدروسة.

تطور اجمالى نسبة الايرادات الى التكاليف لمحصول الذرة الشامية :

تشير بيانات الجدول رقم (7) بالملحق الى ان متوسط نسبة الايرادات الى التكاليف لمحصول الذرة الشامية قد بلغ نحو% (1.7) ، بحد أدنى بلغ نحو (1.25) % عام، 2016 بنسبة انخفاض تمثل نحو % 26.5 عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو

(2.16)% عام 2007 ، بزيادة تمثل نحو % 27.1 عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة

(2005-2016) وقد بلغ نسبة التغير السنوى نحو2.8% وذلك خلال فترة الد راسة .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور اجمالى نسبة الايرادات الى التكاليف لمحصول الذرة الشامية خلال الفترة (2005-2016) يتضح من الجدول رقم (26) أن اجمالى نسبة الايرادات الى التكاليف لمحصول الذرة الشامية قد أخذت اتجاها عاما متناقصا بمقدار سنوى بلغ نحو% (0.048) ، وهذا التناقص معنوى احصائيا عند مستوى0.05 ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.52 وهذا يعنى أن 52% من التغيرات الحادثة فى اجمالى نسبة الايرادات الى التكاليف لمحصول الذرة الشامية ترجع الى العوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن والباقى يرجع الى عوامل أخرى غير مدروسة.

تطور اجمالى العائد على الجنيه المستثمر لمحصول الذرة الشامية :

تشير بيانات الجدول رقم (7) بالملحق الى ان متوسط اجمالى العائد على الجنيه المستثمر لمحصول الذرة الشامية قد بلغ نحو (0.7) جنيه/فدان، بحد أدنى بلغ نحو (0.25) جنيه/فدان عام، 2016 بنسبة انخفاض تمثل نحو % 64.3 عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (1.16) جنيه/فدان عام 2007 ، بزيادة تمثل نحو %65.7عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة (2005-2016) . وقد بلغ نسبة التغير السنوى نحو6.9% وذلك خلال فترة الد راسة .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور اجمالى العائد على الجنيه المستثمر لمحصول الذرة الشامية خلال الفترة (2005-2016) يتضح من الجدول رقم (26) أن اجمالى العائد على الجنيه المستثمر لمحصول الذرة الشامية قد أخذت اتجاها عاما متناقصا بمقدار سنوى بلغ نحو (0.048) جنيه/فدان ، وهذا التناقص معنوى احصائيا عند مستوى 0.05 ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.52 وهذا يعنى أن 52% من التغيرات الحادثة فى اجمالى العائد على الجنيه المستثمر لمحصول الذرة الشامية ترجع الى العوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن والباقى يرجع الى عوامل أخرى غير مدروسة.

جدول رقم (26) نتائج معادلة الاتجاه الزمنى العام الخطية لتطور بعض المؤشرات الانتاجية والاقتصادية لمحصول الذرة الشامية (البيضاء والصفراء) على مستوى الجمهورية خلال الفترة-2016 2005)

البيان	المتوسط	النموذج المستخدم (١)	R^2	F	نسبة التغير السنوى %
السعر المزرعى	253.3	Y = 132.636 + 18.556 X (10.741)** (11.059)**	0.92	122.3**	7.3
قيمة المحصول (الناتج الرئيسى)	5995.4	Y= 3459.03 + 390.21X (11.089)** (9.207)**	0.89	84.8**	6.5
التكاليف المتغيرة	2661.5	Y = 1072 + 244.54 X (20.511)** (34.435)**	0.99	1185.7**	9.2
التكاليف الكلية	3932.1	Y = 1551.1 + 366.31X (8.89)** (15.45)**	0.96	238.6**	9.3
اجمالى العائد	6286	Y = 3640.55 + 406.99 X (11.502)** (9.464)**	0.90	89.6**	6.5
العائد فوق التكاليف المتغيرة	3624.5	Y = 2568.6 + 162.5 X (8.012)** (3.732)**	0.58	13.9**	4.5
صافى العائد	2353.9	Y = 2089.5 + 40.68 X (5.473)** (0.784)	0.058	0.62	-
الاربحية النسبية	65.1	Y = 76.79 – 1.801 X (15.366)** (-2.65)*	0.41	7.03*	2.8
نسبة الايرادات الى التكاليف	1.7	Y = 1.964 – 0.048 X (18.46)** (-3.289)**	0.52	10.82*	2.8
العائد على الجنيه					

المستثمر	0.7	Y = 0.964 – 0.048 X (9.063)** (-3.289)**	0.52	10.8*	6.9

المصدر : جمعت وحسبت من الجدول رقم (4) بالملحق

تطور الاتجاهات الزمنية لمحصول العدس موضع الدراسة على مستوى الجمهورية

تطور اجمالى المساحة الكلية لمحصول العدس على مستوى الجمهورية:

تشير بيانات الجدول رقم (8) بالملحق الى ان متوسط المساحة الكلية لمحصول العدس قد بلغ نحو 1.8 الف فدان ، بحد أدنى بلغ نحو (0.81) الف فدان عام 2012 ، بنسبة انخفاض تمثل نحو 0.99 %عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (3.3) الف فدان عام2010 ، بزيادة تمثل نحو 83.3 %عن المتوسط العام وذلك خلال فترة الدراسة (2005- 2016) .وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور المساحة الكلية لمحصول العدس خلال الفترة

(2005-2016) بأشكالها المختلفة الخطية ، نصف اللوغاريتمية ،اللوغاريتمية المزدوجه تبين عدم معنوية أى من النماذج المستخدمة وعدم معنوية ثوابت المعادلة بأشكالها المختلفة . مما يعنى أن المساحة الكلية لمحصول العدس تتسم بالثبات النسبى فى معظم سنوات الدراسة.

جدول رقم (27) نتائج معادلة الاتجاه الزمنى العام الخطية لتطور اجمالى مساحة و انتاج و انتاجية محصول العدس على مستوى الجمهورية خلال الفترة (2005-2016)

البيان	المتوسط	النموذج الستخدم (1)	R^2	F	نسبة التغير السنوى%
اجمالى المساحة	1.8	Y= 3.213 + 0.908 X (0.221) (0.460)	0.021	0.212	-
الانتاجية الفدانية	0.81	Y= 0.749 + 0.0096X (17.68)** (1.66)	0.22	2.8	-
اجمالى الانتاج	1.37	Y= 1.65 – 0.042 X (5.766)** (-1.089)	0.11	1.19	-

المصدر : جمعت وحسبت من الجدول رقم (1) بالملحق

تطور اجمالى الانتاجية الفدانية لمحصول العدس على مستوى الجمهورية:

تشير بيانات الجدول رقم (8) بالملحق الى ان متوسط انتاجية محصول العدس قد بلغ نحو (0.81) طن/فدان، بحد أدنى بلغ نحو (0.66) طن /فدان عام ٢٠١٠، بنسبة انخفاض تمثل نحو 18.5% عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (0.89) طن/فدان عام 2012 ، 2016بزيادة تمثل نحو 9.9%عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة .(2005-2016)

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور الانتاجية الفدانية لمحصول العدس خلال الفترة (2005-2016) بأشكالها المختلفة الخطية ، نصف اللوغاريتمية ،اللوغاريتمية المزدوجه تبين عدم معنوية أى من النماذج المستخدمة وعدم معنوية ثوابت المعادلة بأشكالها المختلفة . مما يعنى أن الانتاجية الفدانية لمحصول العدس تتسم بالثبات النسبى فى معظم سنوات الدراسة.

تطور اجمالى الانتاج الكلى لمحصول العدس على مستوى الجمهورية:

تشير بيانات الجدول رقم (8) بالملحق الى ان متوسط انتاج محصول العدس قد بلغ نحو (1.37)) الف طن، بحد أدنى بلغ نحو (0.72) الف طن عام 2012 ، بنسبة انخفاض تمثل نحو 47.4% عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (2.2) الف طن عام 2010 ، بزيادة تمثل نحو 60.6% عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة .(2005-2016) .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور الانتاج الكلى لمحصول العدس خلال الفترة (2005-2016) بأشكالها المختلفة الخطية ، نصف اللوغاريتمية ،اللوغاريتمية المزدوجه تبين عدم معنوية أى من النماذج المستخدمة وعدم معنوية ثوابت المعادلة بأشكالها المختلفة . مما يعنى أن الانتاج الكلى لمحصول العدس يتسم بالثبات النسبى فى معظم سنوات الدراسة.

تطوربعض المؤشرات الاقتصادية الفدانية لمحصول العدس على مستوى الجمهورية

تطوراجمالى الاسعار المزرعية لمحصول العدس :

تشير بيانات الجدول رقم (8) بالملحق الى ان متوسط سعر الاردب لمحصول العدس قد بلغ نحو (997.7) جنيه/اردب، بحد أدنى بلغ نحو (472) جنيه/ اردب عام 2005 ، بنسبة انخفاض تمثل نحو 52.7% عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (1274) جنيه/اردب عام 2016 ، بزيادة تمثل نحو 27.7 %عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة (2005-2016) وقد بلغ نسبة التغير السنوى نحو7.9% وذلك خلال فترة الد راسة .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور اجمالى السعر المزرعى لمحصول العدس خلال الفترة-2016) (2005يتضح من الجدول رقم (27) أن السعر المزرعى لمحصول العدس قد أخذ اتجاها عاما متزايدا بمقدار سنوى بلغ نحو (78.44) جنيه/اردب، وهذه الزيادة معنوية احصائيا عند مستوى0.01 ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.81 وهذا يعنى أن 81% من التغيرات الحادثة فى السعر المزرعى لمحصول العدس ترجع الى العوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن والباقى يرجع الى عوامل أخرى غير مدروسة.

تطوراجمالى قيمة محصول العدس (الناتج الرئيسى) :

تشير بيانات الجدول رقم (8) بالملحق الى ان متوسط قيمة محصول العدس قد بلغ نحو (5116.7))جنيه ، بحد أدنى بلغ نحو (2318) جنيه عام 2005 ، بنسبة انخفاض تمثل نحو 54.7% عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (6905) جنيه عام 2016 ، بزيادة تمثل نحو 35 % عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة (2005-2016) وقد بلغ نسبة التغير السنوى نحو8.8% وذلك خلال فترة الد راسة .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور اجمالى قيمة محصول العدس خلال الفترة (2005-2016) يتضح من الجدول رقم (27) أن قيمة محصول العدس قد أخذ اتجاها عاما متزايدا بمقدار سنوى بلغ نحو (450.2) جنيه ، وهذه الزيادة معنوية احصائيا عند مستوى0.01 ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.84 وهذا يعنى أن 84% من التغيرات الحادثة فى قيمة محصول العدس ترجع الى العوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن والباقى يرجع الى عوامل أخرى غير مدروسة.

تطور اجمالى التكاليف المتغيرة لمحصول العدس :

تشير بيانات الجدول رقم (8) بالملحق الى ان متوسط اجمالى التكاليف المتغيرة لمحصول العدس قد بلغ نحو (2141.8) جنيه/فدان ، بحد أدنى بلغ نحو (1043) جنيه/فدان عام، 2005 بنسبة انخفاض تمثل نحو 51.3% عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (2965) جنيه/فدان عام 2016 ، بزيادة تمثل نحو 38.4 % عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة (2005-2016) وقد بلغ نسبة التغير السنوى نحو8.4% وذلك خلال فترة الد راسة .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور اجمالى التكاليف المتغيرة لمحصول العدس خلال الفترة-2016) (2005يتضح من الجدول رقم (27) أن اجمالى التكاليف المتغيرة لمحصول العدس قد أخذ اتجاها عاما متزايدا بمقدار سنوى بلغ نحو (180.24) جنيه/فدان، وهذه الزيادة معنوية احصائيا عند مستوى0.01 ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.95 وهذا يعنى أن 95% من التغيرات الحادثة فى اجمالى التكاليف المتغيرة لمحصول العدس ترجع الى العوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن والباقى يرجع الى عوامل أخرى غير مدروسة.

تطور اجمالى التكاليف الكلية لمحصول العدس :

تشير بيانات الجدول رقم (8) بالملحق الى ان متوسط اجمالى التكاليف الكلية لمحصول العدس قد بلغ نحو (3473.7) جنيه/فدان، بحد أدنى بلغ نحو (1827) جنيه/فدان عام، 2005 بنسبة انخفاض تمثل نحو 47.4% عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (6247) جنيه/فدان عام 2016 ، بزيادة تمثل نحو 79.8% عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة (2005-2016) وقد بلغ نسبة التغير السنوى نحو% 8.8 وذلك خلال فترة الد راسة .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور اجمالى التكاليف الكلية لمحصول العدس خلال الفترة-2016) (2005يتضح من الجدول رقم (27) أن اجمالى التكاليف الكلية لمحصول العدس قد أخذ اتجاها عاما متزايدا بمقدار سنوى بلغ نحو (306.8) جنيه/فدان، وهذه الزيادة معنوية احصائيا عند مستوى0.01 ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.87 وهذا يعنى أن 87% من التغيرات الحادثة فى اجمالى التكاليف الكلية لمحصول العدس ترجع الى العوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن والباقى يرجع الى عوامل أخرى غير مدروسة.

تطور اجمالى العائد لمحصول العدس :

تشير بيانات الجدول رقم (8) بالملحق الى ان متوسط اجمالى العائد لمحصول العدس قد بلغ نحو) (5450.8جنيه/فدان، بحد أدنى بلغ نحو (2514) جنيه/فدان عام، 2005 بنسبة انخفاض تمثل نحو 53.9%عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (7351) جنيه/فدان عام 2016 ، بزيادة تمثل نحو 34.9% عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة

(2005-2016) وقد بلغ نسبة التغير السنوى نحو% 8.6 وذلك خلال فترة الد راسة .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور اجمالى العائد لمحصول العدس خلال الفترة (2005-2016) يتضح من الجدول رقم (27) أن اجمالى العائد لمحصول العدس قد أخذ اتجاها عاما متزايدا بمقدار سنوى بلغ نحو (469.98)جنيه/فدان، وهذه الزيادة معنوية احصائيا عند مستوى0.01 ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.85 وهذا يعنى أن 85% من التغيرات الحادثة فى اجمالى العائد لمحصول العدس ترجع الى العوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن والباقى يرجع الى عوامل أخرى غير مدروسة.

تطور اجمالى العائد فوق التكاليف المتغيرة لمحصول العدس :

تشير بيانات الجدول رقم (8) بالملحق الى ان متوسط اجمالى العائد فوق التكاليف المتغيرة لمحصول العدس قد بلغ نحو (3309) جنيه/فدان، بحد أدنى بلغ نحو (1471) جنيه/فدان عام، 2005 بنسبة انخفاض تمثل نحو 55.5% عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (4973) جنيه/فدان عام 2012 ، بزيادة تمثل نحو 50.3% عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة (2005-2016) وقد بلغ نسبة التغير السنوى نحو% 8.8 وذلك خلال فترة الد راسة .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور اجمالى العائد فوق التكاليف المتغيرة لمحصول العدس خلال الفترة (2005-2016) يتضح من الجدول رقم (27) أن اجمالى العائد فوق التكاليف المتغيرة لمحصول العدس قد أخذ اتجاها عاما متزايدا بمقدار سنوى بلغ نحو (289.7) جنيه/فدان، وهذه الزيادة معنوية احصائيا عند مستوى0.01 ، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.72 وهذا يعنى أن 72% من التغيرات الحادثة فى اجمالى العائد فوق التكاليف المتغيرة لمحصول العدس ترجع الى العوامل التى يعكس أثرها متغير الزمن والباقى يرجع الى عوامل أخرى غير مدروسة.

تطور صافى العائد لمحصول العدس :

تشير بيانات الجدول رقم (8) بالملحق الى ان متوسط صافى العائد لمحصول العدس قد بلغ نحو (1977.1) جنيه/فدان، بحد أدنى بلغ نحو (635) جنيه/فدان عام 2007 بنسبة انخفاض تمثل نحو 67.9% عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (3712) جنيه/فدان عام 2012 ، بزيادة تمثل نحو 87.7% عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة (2005-2016)

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور صافى العائد لمحصول العدس خلال الفترة (2005-2016) بأشكالها المختلفة الخطية ، نصف اللوغاريتمية ،اللوغاريتمية المزدوجه تبين عدم معنوية أى من النماذج المستخدمة وعدم معنوية ثوابت المعادلة بأشكالها المختلفة . مما يعنى أن صافى العائد الفدانى لمحصول العدس يتسم بالثبات النسبى فى معظم سنوات الدراسة.

تطور اجمالى الاربحية النسبية لمحصول العدس :

تشير بيانات الجدول رقم (8) بالملحق الى ان متوسط اجمالى الاربحية النسبية لمحصول العدس قد بلغ نحو% (57.1) ، بحد أدنى بلغ نحو (25.2) % عام، 2016 بنسبة انخفاض تمثل نحو % 55.9 عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (74.6) % عام 2012 ، بزيادة تمثل نحو % 30.6 عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة (2005-2016) .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور اجمالى الاربحية النسبية لمحصول العدس خلال الفترة (2005-2016) بأشكالها المختلفة الخطية ، نصف اللوغاريتمية ،اللوغاريتمية المزدوجه تبين عدم معنوية أى من النماذج المستخدمة وعدم معنوية ثوابت المعادلة بأشكالها المختلفة . مما يعنى أن اجمالى الاربحية النسبية لمحصول العدس تتسم بالثبات النسبى فى معظم سنوات الدراسة.

تطور اجمالى نسبة الايرادات الى التكاليف لمحصول العدس :

تشير بيانات الجدول رقم (8) بالملحق الى ان متوسط نسبة الايرادات الى التكاليف لمحصول العدس قد بلغ نحو% (1.6) ، بحد أدنى بلغ نحو (1.2) % عام، 2016 بنسبة انخفاض تمثل نحو % 25 عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (2.1)% عام 2012 ، بزيادة تمثل نحو % 31.3 عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة .(2005-2016)

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور نسبة الايرادات الى التكاليف لمحصول العدس خلال الفترة (2005-2016)بأشكالها المختلفة الخطية ، نصف اللوغاريتمية ،اللوغاريتمية المزدوجه تبين عدم معنوية أى من النماذج المستخدمة وعدم معنوية ثوابت المعادلة بأشكالها المختلفة . مما يعنى أن اجمالى نسبة الايرادات الى التكاليف لمحصول العدس تتسم بالثبات النسبى فى معظم سنوات الدراسة.

تطور اجمالى العائد على الجنيه المستثمر لمحصول العدس :

تشير بيانات الجدول رقم (8) بالملحق الى ان متوسط اجمالى العائد على الجنيه المستثمر لمحصول العدس قد بلغ نحو (0.6) جنيه/فدان، بحد أدنى بلغ نحو (0.2) جنيه/فدان عام، 2016 بنسبة انخفاض تمثل نحو 66.7 %عن المتوسط العام خلال فترة الدراسة، وحد أعلى بلغ نحو (1.1) جنيه/فدان عام 2012 ، بزيادة تمثل نحو 83.3%عن المتوسط العام وذلك خلال الفترة (2005-2016) .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور العائد على الجنيه المستثمر لمحصول العدس خلال الفترة (2005-2016) بأشكالها المختلفة الخطية ، نصف اللوغاريتمية ،اللوغاريتمية المزدوجه تبين عدم معنوية أى من النماذج المستخدمة وعدم معنوية ثوابت المعادلة بأشكالها المختلفة . مما يعنى أن اجمالى العائد على الجنيه المستثمر لمحصول العدس تتسم بالثبات النسبى فى معظم سنوات الدراسة.

جدول رقم (27) نتائج معادلة الاتجاه الزمنى العام الخطية لتطور بعض المؤشرات الانتاجية والاقتصادية لمحصول العدس على مستوى الجمهورية خلال الفترة (2005-2016)

البيان	المتوسط	النموذج المستخدم (١)	R^2	F	نسبة التغير السنوى %
السعر المزرعى	997.7	Y= 487.8 + 78.44 X (5.47)** (6.47)**	0.81	41.8	7.86
قيمة المحصول (الناتج الرئيسى)	5116.7	Y= 2190.4 + 450.2 X (4.795)** (7.252)**	0.84	52.6	8.8
التكاليف المتغيرة	2141.8	Y= 970.2 + 180.2 X (9.681)** (13.24)**	0.95	175.2**	8.4
التكاليف الكلية	3473.7	Y = 1479.8 + 306.8 X (5.42)** (8.269)**	0.87	68.4	8.8
اجمالى العائد	5450.8	Y = 2395.9 469.98 X (5.209)** (7.521)**	0.85	56.56**	8.6

العائد فوق التكاليف المتغيرة	3309	Y = 1425.7 + 289.7 X (3.431)** (5.132)**	0.72	26.3**	8.8
صافى العائد	1977.1	Y = 916.2 + 163.2 X (1.612) (2.114)	0.31	4.5	-
الاربحية النسبية	57.1	Y = 52.497 + 0.706 X (5.371)** (0.531)	0.027	0.28	-
نسبة الايرادات الى التكاليف	1.6	Y = 1.488 + 0.015 X (8.624)** (0.626)	0.038	0.39	-
العائد على الجنيه المستثمر	0.6	Y = 0.488 + 0.015 X (2.83) (0.626)	0.038	0.39	-

المصدر : جمعت وحسبت من الجدول رقم (4) بالملحق

الإطار النظري للنموذج المستخدم في الدراسة:

تعتبر مصفوفة تحليل السياسات (policy analysis matrix) P . A . M من الأدوات التقليدية (لم تعد حديثة) المستخدمة في تحليل السياسات الزراعية، خاصة السياسات السعرية وفي نفس التشوهات السعرية الحادثة في اقتصاديات سلعة من السلع، وتبين الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة في ذلك النشاط السلعي كما تسمح بمقارنة الربحية المالية لسلعة معينة أو محصول معين بالربحية الاقتصادية لنفس السلعة أو المحصول في ضوء أن السلعة أو المحصول تخضع لظروف التجارة الحرة .

تعتبر دراسة التقييم المالى والأقتصادى لبنود التكاليف الإنتاجية لمحصول العدس المصرى من الأهمية بمكان بأعتبارها أحد العناصر الرئيسية لمصفوفة تحليل السياسة، وتتمثل هذه البنود فى تكاليف مستلزمات الإنتاج (التقاوى والسماد البلدى والسماد الكيماوى والمبيدات)، وتكلفة العمل (أجور العمال والآلات والحيوانات والمصروفات العمومية)، بالإضافة إلى إيجار الأرض، وبالنسبة للتقييم بالأسعار الأقتصادية لهذه البنود خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦) فقد تم إستخدام معاملات التحويل التى توصل اليها معهد بحوث الأقتصاد الزراعى بعد تطبيق سياسة التحرر الأقتصادى لتحويل بنود التكاليف الإنتاجية من الأسعار المالية إلى الأسعار الأقتصادية،وهى ،٠,٦٧ للعمل البشرى ،١,٠ لأجور الآلات ، ١,٠٥ للتقاوى ، ١,١

للسماد الكيماوى ،١,٢ للمبيدات . فى حين بقيت البنود الأخرى على حالها دون تغيير، وفيما يتعلق بالمحاصيل فهى ١,٣٥ للقمح،١,٥ للأرز ،٢,٠للبصل ،١,٥ للكتان،١,٥ للفول البلدي ،وأي محصول لم يرد فى هذا البيان يدرج تحت المجموعة المشابهة، أما بالنسبة للأرض فيستخدم مفهوم تكلفة الفرصة البديلة وهى عبارة عن صافى عائد الفدان فى أفضل استخدام بديل وهى عبارة عن الإيجار الأقتصادى للأرض (إيجارها للغير لمدة عام كامل) مقوماً بمدة مكث المحصول فى الأرض .

هيكل مصفوفة تحليل السياسات :

يمكن حساب المؤشرات لنظام السلعة أو المحصول ككل أو لكل مرحلة من مراحل نظام السلعة أو المحصول على حده وتقدير بعض المعاملات التي يمكن استخدامها في ترتيب أنظمة السلعة أو المحصول في ضوء درجات الحماية والكفاءة المتحققة وذلك من خلال هيكل مصفوفة تحليل السياسات P.A.M الموضحة بالجدول رقم (28) كالتالي:

جدول رقم (28) هيكل مصفوفة تحليل السياسات PAM

البنود المختلفة للمصفوفة	اجمالى العائد	مستلزمات الانتاج (المتاجر فيها)	التكاليـف			صافى العائد	القيمة المضافة
			الموارد المحلية (غير متاجر فيها)				
			العمل	الأرض	اجمالى		
أسعار السوق	A	B	C	D	E	F	G
الاسعار الاقتصادية	H	I	J	K	L	M	N
التحويلات	O	P	Q	R	S	T	U

ويمكن استنتاج بعض المؤشرات الهامة من هذه المصفوفة كالتالي:

١ صافى العائد(بأسعار السوق).

٢ صافي العائد (باسعار الحدود أو الأسعار الاقتصادية).

٣ القيمة المضافة (باسعار السوق).

٤ القيمة المضافة (باسعار الحدود او الأسعار الاقتصادية).

٥ التحويلات العائد الإجمالي (المخرجات)ـ

٦ التحويلات المستلزمات الإنتاج (المتاجر فيها).

٧ التحويلات لإجمالي الموارد المحلية (غير متاجر فيها).

٨ التحويلات لصافي العائد (لتر للسياسة الزراعية)

أو التحويلات لصافي العائد(أثر السياسة الزراعية).

٩ التحويلات القيمة المضافة.

نتائج تقدير مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الفول البلدى خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠):

أ- معامل الحماية الأسمى للمنتجات : Nominal Protection Coefficient of Outputs:

تشير نتائج جدول رقم (٢٩)، أن متوسط قيمة معامل الحماية الأسمى للمنتجات للفدان من الفول البلدى خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠) بلغ حوالى٠,٦٨ أى أقل من الواحد الصحيح أى أن السعر المحلى لاردب الفول البلدى أقل من سعره عند الحدود وهذا يعنى أن مزراع الفول البلدى لا يحصل إلا على ما يعادل ٦٨% فقط من قيمة ناتجه بالسعر العالمى وهذا يعنى أن هناك ضرائب ضمنية يتحملها منتجى الفول البلدى قدرت خلال فترة الدراسة بحوالى ٣٢% بقيمة بلغت حوالى ٢٠٧٣,٦ جنيه للفدان.

جدول(٢٩)متوسط تكاليف الأنتاج الفدانية و الإيراد من محصول الفول البلدى مالياً و إقتصادياً فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠)

عناصر التكاليف والإيراد	قيمة عناصر التكاليف والأيراد	
	القيمة المالية	القيمة الأقتصادية
أولاً مستلزمات الإنتاج		
التقاوى	٢٥١,٢	٢٦٣,٨
السماد البلدى	٢٧,٧	٢٧,٧
السماد الكيماوى	٢٤٦,٣	٢٧٠,٩٣
المبيدات	١١٠,٣	١٣٢,٤
المصاريف النثرية	١٥١,٨	١٥١,٨
جملة مستلزمات الإنتاج	٧٨٧,٣	٨٤٦,٦٣
ثانياً: الموارد المحلية		
أ- العمل		
العمل البشرى	٥٩١,٧	٣٩٦,٤٤
العمل الحيوانى	٠,٣	٠,٣
العمل الألى	٢٩٠	٣١٩
جملة عنصر العمل	٨٨٢	٧١٥,٧٤
ب-إيجار الأرض	١١٠١,٥	١١٠١,٥
ثالثاً: إجمالى الناتج		
١- قيمة الناتج الرئيسى	٤٠٧٦,٢	٦١١٤,٣
٢- قيمةالناتج الثانوي	٣٦٥,٧	٣٦٥,٧
جملة الإيراد	٤٤٤١,٩	٦٤٨٠

المصدر: المصدر: حسبت من جدول ( ) بالدراسة بالملحق

ب- معامل الحماية الأسمى للمستلزمات :Nominal Protection Coefficient of Inputs

تشير بيانات الجدول (٣٠)، أن متوسط قيمة معامل الحماية الأسمى للمستلزمات للفول البلدى خلال فترة الدراسة بلغ حوالى٠,٩٢٩ أى كانت قيمته أقل من الواحد الصحيح أى أن تكلفة المدخلات بالأسعار المحلية أقل من نظيرتها بالأسعارالعالمية، مما يؤكد على وجود دعم على مستلزمات عناصر الإنتاج، وأن نسبة هذا الدعم قدرت بنحو ٧,١% بقيمة

جدول رقم (٣٠) مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول الفول البلدى على المستوى القومى خلال القترة (٢٠٠٥-٢٠١٠)

البيـان	الإيرادات	التكاليــف	صافى العائد	القيمة

		المستلزمات	الموارد المحلية			المضافة
			جملة عنصر العمل	الأرض		
التقييم المالى	٤٤٤١,٩	٧٨٧,٣	٨٨٢	١١٠١,٥	١٦٧١,١	٣٦٥٤,٦
التقييم الأقتصادى	٦٤٨٠	٨٤٦,٦٣	٧١٥,٧٤	١١٠١,٥	٣٨١٦,١	٥٦٣٣,٤
أثر السياسة الزراعية	٢٠٣٨,١-	٥٩,٣٣-	١٦٦,٣	٠,٠٠	٢١٤٥,٠٣-	
معامل الحماية الأسمى للمنتجات			٠,٦٨			
معامل الحماية الأسمى للمستلزمات			٠,٩٣			
معامل الحماية الفعال			٠,٦٥			
معامل الميزة النسبية (أومعامل تكلفة الموارد المحلية)			٠,٣٢			

المصدر:حسبت من جدول ( ).

دعم تبلغ حوالى ٦٠,١١ جنيه للفدان ، وهذا يتفق مع إتجاهات السياسات الزراعية نحو إلغاء الدعم تدريجياً على مستلزمات الإنتاج حتى تصبح أسعارها متمشية مع تكلفتها الأقتصادية وأسعارها العالمية.

جـ- معامل الحماية الفعال: Effective Protection Coefficient

يظهر هذا المعامل التشوهات فى أسواق الإنتاج ومستلزمات الإنتاج معاً على حد سواء، وهو مقياس أكثر فاعلية لتأثير السياسة حيث يقيس صافى أثر السياسة الاقتصادية المحلية على كل من أسواق الإنتاج ومستلزمات الإنتاج، حيث تشير بيانات الجدول ( ) إلى أن متوسط قيمة معامل الحماية الفعال للفول البلدى خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠) بلغ نحو ٠,٦٥ أى أقل من الواحد الصحيح ، أى أن القيمة المضافة للفول البلدى بالأسعار المحلية تقل عن نظيرتها المقيمة بأسعار الظل مما يؤكد على أن هناك ضرائب ضمنية على منتجي هذا المحصول خلال فترة الدراسة بلغت نحو ٣٥%.

د- معامل تكلفة الموارد المحلية: Domestic Resource Cost:

هذا المعامل يعكس مفهوم كفاءة الإنتاج المحلى بالنسبة للسوق العالمى، لذلك يستخدم كمقياس للميزة النسبية للنشاط الإنتاجى، حيث تشير بيانات الجدول رقم ( )، إلى أن معامل الميزة النسبية لمحصول الفول البلدى خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠) كان أقل من الواحد الصحيح حيث بلغ نحو٠,٣٢خلال سنوات الدراسة، مما يؤكد على أن مصر تتمتع بميزة نسبية فى إنتاج هذا المحصول نظراً لأن تكلفة إنتاج محصول الفول البلدى تنخفض عن تكلفة استيراده.

نتائج تقدير مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الفول البلدى خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦):

أ- معامل الحماية الأسمى للمنتجات: Nominal Protection Coefficient of Outputs:

تشير نتائج جدول رقم (٣١)، أن متوسط قيمة معامل الحماية الأسمى للمنتجات للفدان من الفول البلدى خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦) بلغ حوالى٠,٦٩ أى أقل من الواحد الصحيح أى أن السعر المحلى لاردب الفول البلدى أقل من سعره عند الحدود وهذا يعنى أن مزراع الفول البلدى لا يحصل إلا على ما يعادل ٦٩% فقط من قيمة ناتجه بالسعر العالمى وهذا يعنى أن هناك ضرائب ضمنية يتحملها منتجى الفول البلدى قدرت خلال فترة الدراسة بحوالى ٣١% بقيمة بلغت حوالى ٣١٧٦,٦جنيه للفدان.

جدول(٣١)متوسط تكاليف الأنتاج الفدانية و الإيراد من محصول الفول البلدى مالياً و إقتصادياً فى مصر خلال الفترة(٢٠١١-٢٠١٦)

عناصر التكاليف والإيراد	قيمة عناصر التكاليف والأيراد	
	القيمة المالية	القيمة الأقتصادية
أولاً مستلزمات الإنتاج		
التقاوى	٣٣٨	٣٥٤,٩
السماد البلدى	٧,٨	٧,٨
السماد الكيماوى	٣٦٧,٥	٤٠٤,٢٥
المبيدات	١٧١,٧	٢٠٦,٠٤
المصاريف النثرية	٢٦٨,٥	٢٦٨,٥
جملة مستلزمات الإنتاج	١١٥٣,٥	١٢٤١,٥
ثانياً: الموارد المحلية		
أ- العمل		
العمل البشرى	١٢٣٧,٢	٨٢٨,٩
العمل الحيوانى	١,٥	١,٥
العمل الألى	٥٦٠,٥	٦١٦,٥٥
جملة عنصر العمل	١٧٩٩,٢	١٤٤٦,٩
ب-إيجار الأرض	٢٠٦٩,٥	٢٠٦٩,٥
ثالثاً: إجمالى الناتج		
١- قيمة الناتج الرئيسى	٦٢٧٤	٩٤١١
٢- قيمةالناتج الثانوي	٨٣٦,٢	٨٣٦,٢
جملة الإيراد	٧١١٠,٢	١٠٢٤٧,٢

المصدر: المصدر : حسبت من جدول ( ) بالدراسة بالملحق

ب- معامل الحماية الأسمى للمستلزمات:Nominal Protection Coefficient of Inputs

تشير بيانات الجدول (٣١)، أن متوسط قيمة معامل الحماية الأسمى للمستلزمات للفول البلدى خلال فترة الدراسة بلغ حوالى٠,٩٣أى كانت قيمته أقل من الواحد الصحيح أى أن تكلفة المدخلات بالأسعار المحلية أقل من نظيرتها بالأسعارالعالمية، مما يؤكد على وجود دعم على مستلزمات عناصر الإنتاج، وأن نسبة هذا الدعم قدرت بنحو ٧% بقيمة

جدول رقم (٣١) مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول الفول البلدى على المستوى القومى خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦)

البيان	الإيرادات	التكاليف			صافى العائد	القيمة المضافة
		المستلزمات	الموارد المحلية			
			جملة عنصر العمل	الأرض		
التقييم المالى	٧١١٠,٢	١١٥٣,٥	١٧٩٩,٢	٢٠٦٩,٥	٢٠٨٨	٥٩٥٦,٧
التقييم الأقتصادى	١٠٢٤٧,٢	١٢٤١,٥	١٤٤٦,٩٥	٢٠٦٩,٥	٥٤٨٩,٣	٩٠٠٥,٧
أثر السياسة الزراعية	٣١٣٧-	٨٨-	٣٥٢,٣	٠٠٠	٣٤٠١,٣-	
معامل الحماية الأسمى للمنتجات					٠,٦٩	
معامل الحماية الأسمى للمستلزمات					٠,٩٣	
معامل الحماية الفعال					٠,٦٦	
معامل الميزة النسبية (أومعامل تكلفة الموارد المحلية)					٠,٣٩	

المصدر:حسبت من جدول ( ) .

دعم تبلغ حوالى ٨٦,٩١ جنيه للفدان ، وهذا يتفق مع إتجاهات السياسات الزراعية نحو إلغاء الدعم تدريجياً على مستلزمات الإنتاج حتى تصبح أسعارها متمشية مع تكلفتها الأقتصادية وأسعارها العالمية.

جـ- معامل الحماية الفعال: Effective Protection Coefficient

يظهر هذا المعامل التشوهات فى أسواق الإنتاج ومستلزمات الإنتاج معاً على حد سواء، وهو مقياس أكثر فاعلية لتأثير السياسة حيث يقيس صافى أثر السياسة الاقتصادية المحلية على كل من أسواق الإنتاج ومستلزمات الإنتاج، حيث تشير بيانات الجدول (٣١) إلى أن متوسط قيمة معامل الحماية الفعال للفول البلدى خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦) بلغ نحو ٠,٦٦ أى أقل من الواحد الصحيح ، أى أن القيمة المضافة للفول البلدى بالأسعار المحلية تقل عن نظيرتها المقيمة بأسعار الظل مما يؤكد على أن هناك ضرائب ضمنية على منتجي هذا المحصول خلال فترة الدراسة بلغت نحو ٣٤% .

د- معامل تكلفة الموارد المحلية: Domestic Resource Cost:

هذا المعامل يعكس مفهوم كفاءة الإنتاج المحلى بالنسبة للسوق العالمى، لذلك يستخدم كمقياس للميزة النسبية للنشاط الإنتاجى، حيث تشير بيانات الجدول رقم (٣٢)، إلى أن معامل الميزة النسبية لمحصول الفول البلدى خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦) كان أقل من الواحد الصحيح حيث بلغ نحو٠,٣٩خلال سنوات الدراسة، مما يؤكد على أن مصر تتمتع بميزة نسبية فى إنتاج هذا المحصول نظراً لأن تكلفة إنتاج محصول الفول البلدى تنخفض عن تكلفة استيراده.

نتائج تقدير مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الذرة الشامية خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠):

أ- معامل الحماية الأسمى للمنتجات: Nominal Protection Coefficient of Outputs:

تشير نتائج جدول رقم (٣٢)، أن متوسط قيمة معامل الحماية الأسمى للمنتجات للفدان من الذرة الشامية خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠) بلغ حوالى٠,٧٥ أى أقل من الواحد الصحيح أى أن السعر المحلى لاردب الذرة الشامية أقل من سعره عند الحدود وهذا يعنى أن مزراع الذرة الشامية لا يحصل إلا على ما يعادل ٧٥% فقط من قيمة ناتجه بالسعر العالمى وهذا يعنى أن هناك ضرائب ضمنية يتحملها منتجى الذرة الشامية قدرت خلال فترة الدراسة بحوالى ٢٥% بقيمة بلغت حوالى ١٦٥٢,٣جنيه للفدان.

جدول(٣٢) متوسط تكاليف الأنتاج الفدانية و الإيراد من محصول الذرة الشامية مالياً و إقتصادياً فى مصر خلال الفترة(٢٠٠٥-٢٠١٠)

عناصر التكاليف والإيراد	قيمة عناصر التكاليف والأيراد	
	القيمة المالية	القيمة الأقتصادية
أولاً مستلزمات الإنتاج		
التقاوى	١٥٨,٥	١٦٦,٤
السماد البلدى	١٥٧,٨	١٥٧,٨
السماد الكيماوى	٣٩٥,٧	٤٣٥,٣
المبيدات	٤٥,٧	٥٤,٨٤
المصاريف النثرية	١٥٩,٢	١٥٩,٢
جملة مستلزمات الإنتاج	٩١٦,٩	٩٧٣,٥٤
ثانياً: الموارد المحلية		
أ- العمل		
العمل البشرى	٧٢٣,٢	٤٨٤,٥
العمل الحيوانى	٤	٤
العمل الألى	٢٨١,٢	٣٠٩,٣
جملة عنصر العمل	١٠٠٨,٤	٧٩٧,٨
ب-إيجار الأرض	٩٤٠,٧	٩٤٠,٧
ثالثاً: إجمالى الناتج		
١- قيمة الناتج الرئيسي	٤٧٢٠	٦٣٧٢
٢- قيمةالناتج الثانوي	٢٣٧	٢٣٧
جملة الإيراد	٤٩٥٧	٦٦٠٩

المصدر: المصدر : حسبت من جدول ( ) بالدراسة بالملحق

ب- معامل الحماية الأسمى للمستلزمات:Nominal Protection Coefficient of Inputs

تشير بيانات الجدول (٣٣)، أن متوسط قيمة معامل الحماية الأسمى للمستلزمات للذرة الشامية خلال فترة الدراسة بلغ حوالى٠,٩٤أى كانت قيمته أقل من الواحد الصحيح أى أن تكلفة المدخلات بالأسعار المحلية أقل من نظيرتها بالأسعارالعالمية، مما يؤكد على وجود دعم على مستلزمات عناصر الإنتاج، وأن نسبة هذا الدعم قدرت بنحو ٦% بقيمة

جدول رقم (٣٣) مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول الذرة الشامية على المستوى القومى خلال القترة (٢٠٠٥-٢٠١٠)

البيـان	الإيرادات	التكاليـف			صافى العائد	القيمة المضافة
		المستلزمات	الموارد المحلية			
			جملة عنصر العمل	الأرض		
التقييم المالى	٤٩٥٧	٩١٦,٩	١٠٠٨,٤	٩٤٠,٧	٢٠٩١	٤٠٤٠,١
التقييم الأقتصادى	٦٦٠٩	٩٧٣,٥٤	٧٩٧,٨	٩٤٠,٧	٣٨٩٦,٩	٥٦٣٥,٥
أثر السياسة الزراعية	-١٦٥٢	-٥٦,٦٤	٢١٠,٦	٠٠٠	-١٨٠٥,٩	

معامل الحماية الأسمى للمنتجات	٠,٧٥
معامل الحماية الأسمى للمستلزمات	٠,٩٤
معامل الحماية الفعال	٠,٧٢
معامل الميزة النسبية (أومعامل تكلفة الموارد المحلية)	٠,٣١

المصدر:حسبت من جدول ( ) .

دعم تبلغ حوالى ٥٨,٤١ جنيه للفدان ، وهذا يتفق مع إتجاهات السياسات الزراعية نحو إلغاء الدعم تدريجياً على مستلزمات الإنتاج حتى تصبح أسعارها متمشية مع تكلفتها الأقتصادية وأسعارها العالمية.

جـ- معامل الحماية الفعال: Effective Protection Coefficient

يظهر هذا المعامل التشوهات فى أسواق الإنتاج ومستلزمات الإنتاج معاً على حد سواء، وهو مقياس أكثر فاعلية لتأثير السياسة حيث يقيس صافى أثر السياسة الاقتصادية المحلية على كل من أسواق الإنتاج ومستلزمات الإنتاج، حيث تشير بيانات الجدول (٣٤) إلى أن متوسط قيمة معامل الحماية الفعال للذرة الشامية خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠) بلغ نحو ٠,٧٢ أى أقل من الواحد الصحيح ، أى أن القيمة المضافة للذرة الشامية بالأسعار المحلية تقل عن نظيرتها المقيمة بأسعار الظل مما يؤكد على أن هناك ضرائب ضمنية على منتجي هذا المحصول خلال فترة الدراسة بلغت نحو ٢٨% .

د- معامل تكلفة الموارد المحلية: Domestic Resource Cost:

هذا المعامل يعكس مفهوم كفاءة الإنتاج المحلى بالنسبة للسوق العالمى، لذلك يستخدم كمقياس للميزة النسبية للنشاط الإنتاجى، حيث تشير بيانات الجدول رقم (٣٤)، إلى أن معامل الميزة النسبية

لمحصول الذرة الشامية خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠) كان أقل من الواحد الصحيح حيث بلغ نحو٠,٣١خلال سنوات الدراسة، مما يؤكد على أن مصر تتمتع بميزة نسبية فى إنتاج هذا المحصول نظراً لأن تكلفة إنتاج محصول الذرة الشامية تنخفض عن تكلفة استيراده.

نتائج تقدير مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الذرة الشامية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦):

أ- معامل الحماية الأسمى للمنتجات: Nominal Protection Coefficient of Outputs:

تشير نتائج جدول رقم (٣٤)، أن متوسط قيمة معامل الحماية الأسمى للمنتجات للفدان من الذرة الشامية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦) بلغ حوالى٠,٧٥ أى أقل من الواحد الصحيح أى أن السعر المحلى لاردب الذرة الشامية أقل من سعره عند الحدود وهذا يعنى أن مزراع الذرة الشامية لا يحصل إلا على ما يعادل ٧٥% فقط من قيمة ناتجه بالسعر العالمى وهذا يعنى أن هناك ضرائب ضمنية يتحملها منتجى الذرة الشامية قدرت خلال فترة الدراسة بحوالى ٢٥% بقيمة بلغت حوالى ٢٥٣٩,٩ جنيه للفدان.

جدول (٣٤) متوسط تكاليف الأنتاج الفدانية و الإيراد من محصول الذرة الشامية مالياً و إقتصادياً فى مصر خلال الفترة(٢٠١١-٢٠١٦)

عناصر التكاليف والإيراد	قيمة عناصر التكاليف والأيراد	
	القيمة المالية	القيمة الأقتصادية
أولاً مستلزمات الإنتاج		
التقاوى	٢٦٠	٢٧٣
السماد البلدى	٢٠٤,٨	٢٠٤,٨
السماد الكيماوى	٥١٧,٧	٥٦٩,٥
المبيدات	٧٠,٨	٨٤,٩٦
المصاريف النثرية	٢٨٠,٧	٢٨٠,٧
جملة مستلزمات الإنتاج	١٣٣٤	١٤١٢,٩٦
ثانياً: الموارد المحلية		
أ- العمل		
العمل البشرى	١٤٩٦,٨	١٠٠٢,٩
العمل الحيوانى	١٤,٢	١٤,٢
العمل الألى	٥٥٥,٢	٦١٠,٧
جملة عنصر العمل	٢٠٦٦,٢	١٦٢٧,٨
ب-إيجار الأرض	١٦٠٠,٥	١٦٠٠,٥
ثالثاً: إجمالى الناتج		
١- قيمة الناتج الرئيسي	٧٢٧٠,٨	٩٨١٥,٦
٢- قيمةالناتج الثانوي	٣٤٤,٢	٣٤٤,٢
جملة الإيراد	٧٦١٥	١٠١٥٩,٨

المصدر: المصدر : حسبت من جدول ( ) بالدراسة بالملحق

ب- معامل الحماية الأسمى للمستلزمات:Nominal Protection Coefficient of Inputs

تشير بيانات الجدول (٣٥)، أن متوسط قيمة معامل الحماية الأسمى للمستلزمات للذرة الشامية خلال فترة الدراسة بلغ حوالى٠,٩٤أى كانت قيمته أقل من الواحد الصحيح أى أن تكلفة المدخلات بالأسعار المحلية أقل من نظيرتها بالأسعارالعالمية، مما يؤكد على وجود دعم على مستلزمات عناصر الإنتاج، وأن نسبة هذا الدعم قدرت بنحو ٦% بقيمة

جدول رقم (٣٥) مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول الذرة الشامية على المستوى القومى خلال القترة (٢٠١١-٢٠١٦)

البيان	الإيرادات	التكاليف			صافى العائد	القيمة المضافة
		المستلزمات	الموارد المحلية			
			جملة عنصر العمل	الأرض		
التقييم المالى	٧٦١٥	١٣٣٤	٢٠٦٦,٢	١٦٠٠,٥	٢٦١٤,٣	٦٢٨١
التقييم الأقتصادى	١٠١٥٩,٨	١٤١٢,٩٦	١٦٢٧,٨	١٦٠٠,٥	٥٥١٨,٥	٨٧٤٦,٨
أثر السياسة الزراعية	٢٥٤٤,٨-	٧٨,٩٦-	٤٣٨,٤	٠٠٠	٢٩٠٤,٢-	

معامل الحماية الأسمى للمنتجات	٠,٧٥
معامل الحماية الأسمى للمستلزمات	٠,٩٤
معامل الحماية الفعال	٠,٧١
معامل الميزة النسبية (أومعامل تكلفة الموارد المحلية)	٠,٣٧

المصدر:حسبت من جدول ( ) .

دعم تبلغ حوالى ٨٤,٧٨ جنيه للفدان ، وهذا يتفق مع إتجاهات السياسات الزراعية نحو إلغاء الدعم تدريجياً على مستلزمات الإنتاج حتى تصبح أسعارها متمشية مع تكلفتها الأقتصادية وأسعارها العالمية.

جـ- معامل الحماية الفعال: Effective Protection Coefficient

يظهر هذا المعامل التشوهات فى أسواق الإنتاج ومستلزمات الإنتاج معاً على حد سواء، وهو مقياس أكثر فاعلية لتأثير السياسة حيث يقيس صافى أثر السياسة الاقتصادية المحلية على كل من أسواق الإنتاج ومستلزمات الإنتاج، حيث تشير بيانات الجدول (٣٥) إلى أن متوسط قيمة معامل الحماية الفعال للذرة الشامية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦) بلغ نحو ٠,٧١ أى أقل من الواحد الصحيح ، أى أن القيمة المضافة للذرة الشامية بالأسعار المحلية تقل عن نظيرتها المقيمة بأسعار الظل مما يؤكد على أن هناك ضرائب ضمنية على منتجي هذا المحصول خلال فترة الدراسة بلغت نحو ٢٩% .

د- معامل تكلفة الموارد المحلية: Domestic Resource Cost:

هذا المعامل يعكس مفهوم كفاءة الإنتاج المحلى بالنسبة للسوق العالمى، لذلك يستخدم كمقياس للميزة النسبية للنشاط الإنتاجى، حيث تشير بيانات الجدول رقم (٣٥)، إلى أن معامل الميزة النسبية لمحصول الذرة الشامية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦) كان أقل من الواحد الصحيح حيث بلغ نحو٠,٣٧خلال سنوات الدراسة، مما يؤكد على أن مصر تتمتع بميزة نسبية فى إنتاج هذا المحصول نظراً لأن تكلفة إنتاج محصول الذرة الشامية تنخفض عن تكلفة استيراده.

نتائج تقدير مصفوفة تحليل السياسات لمحصول العدس خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠):

أ- معامل الحماية الأسمى للمنتجات: Nominal Protection Coefficient of Outputs:

تشير نتائج جدول رقم (٣٦)، أن متوسط قيمة معامل الحماية الأسمى للمنتجات للفدان من محصول العدس خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠) بلغ حوالى٠,٦٨ أى أقل من الواحد الصحيح أى أن السعر المحلى لاردب العدس أقل من سعره عند الحدود وهذا يعنى أن مزراع محصول العدس لا يحصل إلا على ما يعادل ٦٨% فقط من قيمة ناتجه بالسعر العالمى وهذا يعنى أن هناك ضرائب ضمنية يتحملها منتجى محصول العدس قدرت خلال فترة الدراسة بحوالى ٣٢% بقيمة بلغت حوالى ١٨٦٧,٧جنيه للفدان.

جدول(٣٦)متوسط تكاليف الأنتاج الفدانية و الإيراد من محصول العدس مالياً و إقتصادياً فى مصر خلال الفترة(٢٠٠٥-٢٠١٠)

عناصر التكاليف والإيراد	قيمة عناصر التكاليف والأيراد	
	القيمة المالية	القيمة الأقتصادية
أولاً مستلزمات الإنتاج		
التقاوى	٣٧٠,٢	٣٨٨,٧١
السماد البلدى	-	-
السماد الكيماوى	٢٠٧,٣	٢٢٨,٠٣
المبيدات	٤٥	٥٤
المصاريف النثرية	١٥٨,٨	١٥٨,٨
جملة مستلزمات الإنتاج	٧٨١,٣	٨٢٩,٥٤
ثانياً: الموارد المحلية		
أ- العمل		
العمل البشرى	٥٤٤,٣	٣٦٤,٧
العمل الحيوانى	-	-
العمل الألى	٢٧٦	٣٠٣,٦
جملة عنصر العمل	٨٢٠,٣	٦٦٨,٣
ب-إيجار الأرض	١٠٣٠,٧	١٠٣٠,٧
ثالثاً: إجمالى الناتج		
١- قيمة الناتج الرئيسي	٣٧٠٤,٥	٥٥٥٦,٨
٢- قيمةالناتج الثانوي	٢٧٩,٧	٢٧٩,٧
جملة الإيراد	٣٩٨٤,٢	٥٨٣٦,٥

المصدر: المصدر : حسبت من جدول ( ) بالدراسة بالملحق

ب- معامل الحماية الأسمى للمستلزمات:Nominal Protection Coefficient of Inputs

تشير بيانات الجدول (٣٧)، أن متوسط قيمة معامل الحماية الأسمى للمستلزمات لمحصول العدس خلال فترة الدراسة بلغ حوالى٠,٩٤ أى كانت قيمته أقل من الواحد الصحيح أى أن تكلفة المدخلات بالأسعار

المحلية أقل من نظيرتها بالأسعارالعالمية، مما يؤكد على وجود دعم على مستلزمات عناصر الإنتاج، وأن نسبة هذا الدعم قدرت بنحو ٦% بقيمة

جدول رقم (٣٧) مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول العدس على المستوى القومى خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠)

البيـان	الإيرادات	التكاليــف			صافى العائد	القيمة المضافة
		المستلزمات	الموارد المحلية			
			جملة عنصر العمل	الأرض		
التقييم المالى	٣٩٨٤,٢	٧٨١,٣	٨٢٠,٣	١٠٣٠,٧	١٣٥١,٩	٣٢٠٢,٩
التقييم الأقتصادى	٥٨٣٦,٥	٨٢٩,٥٤	٦٦٨,٣	١٠٣٠,٧	٣٣٠٧,٩	٥٠٠٦,٩
أثر السياسة الزراعية	١٨٥٢,٣-	٤٨,٢٤-	١٥٢	...	١٩٥٦-	
معامل الحماية الأسمى للمنتجات			٠,٦٨			
معامل الحماية الأسمى للمستلزمات			٠,٩٤			
معامل الحماية الفعال			٠,٦٤			
معامل الميزة النسبية (أومعامل تكلفة الموارد المحلية)			٠,٣٤			

المصدر:حسبت من جدول ( ) .

دعم تبلغ حوالى ٤٩,٧٧ جنيه للفدان ، وهذا يتفق مع إتجاهات السياسات الزراعية نحو إلغاء الدعم تدريجياً على مستلزمات الإنتاج حتى تصبح أسعارها متمشية مع تكلفتها الأقتصادية وأسعارها العالمية.

جـ- معامل الحماية الفعال: Effective Protection Coefficient

يظهر هذا المعامل التشوهات فى أسواق الإنتاج ومستلزمات الإنتاج معاً على حد سواء، وهو مقياس أكثر فاعلية لتأثير السياسة حيث يقيس صافى أثر السياسة الاقتصادية المحلية على كل من أسواق الإنتاج ومستلزمات الإنتاج، حيث تشير بيانات الجدول (٣٨) إلى أن متوسط قيمة معامل الحماية الفعال لمحصول العدس خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠) بلغ نحو ٠,٦٤ أى أقل من الواحد الصحيح ، أى أن القيمة المضافة لمحصول العدس بالأسعار المحلية تقل عن نظيرتها المقيمة بأسعار الظل مما يؤكد على أن هناك ضرائب ضمنية على منتجي هذا المحصول خلال فترة الدراسة بلغت نحو ٣٦% .

د- معامل تكلفة الموارد المحلية: Domestic Resource Cost:

هذا المعامل يعكس مفهوم كفاءة الإنتاج المحلى بالنسبة للسوق العالمى، لذلك يستخدم كمقياس للميزة النسبية للنشاط الإنتاجى، حيث تشير بيانات الجدول رقم (٣٨)، إلى أن معامل الميزة النسبية لمحصول العدس خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠) كان أقل من الواحد الصحيح حيث بلغ نحو٠,٣٤خلال سنوات الدراسة، مما يؤكد على أن مصر تتمتع بميزة نسبية فى إنتاج هذا المحصول نظراً لأن تكلفة إنتاج محصول العدس تنخفض عن تكلفة استيراده.

نتائج تقدير مصفوفة تحليل السياسات لمحصول العدس خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦):

أ- معامل الحماية الأسمى للمنتجات: Nominal Protection Coefficient of Outputs:

تشير نتائج جدول رقم (٣٩)، أن متوسط قيمة معامل الحماية الأسمى للمنتجات للفدان من محصول العدس خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦) بلغ حوالى٠,٦٨ أى أقل من الواحد الصحيح أى أن السعر المحلى لاردب محصول العدس أقل من سعره عند الحدود وهذا يعنى أن مزراع محصول العدس لا يحصل إلا على ما يعادل ٦٨% فقط من قيمة ناتجه بالسعر العالمى وهذا يعنى أن هناك ضرائب ضمنية يتحملها منتجى محصول العدس قدرت خلال فترة الدراسة بحوالى ٣٢% بقيمة بلغت حوالى ٣٢٥٨,١جنيه للفدان.

جدول (٣٩) متوسط تكاليف الأنتاج الفدانية و الإيراد من محصول العدس مالياً و إقتصادياً فى مصر خلال الفترة(٢٠١١-٢٠١٦)

عناصر التكاليف والإيراد	قيمة عناصر التكاليف والأيراد	
	القيمة المالية	القيمة الأقتصادية
أولاً مستلزمات الإنتاج		
التقاوى	٥٩٤,٥	٦٢٤,٢
السماد البلدى	-	-
السماد الكيماوى	٣٧٠,٧	٤٠٧,٨
المبيدات	٨٢,٢	٩٨,٦
المصاريف النثرية	٢٠٧,٨	٢٠٧,٨
جملة مستلزمات الإنتاج	١٢٥٥,٢	١٣٣٨,٤
ثانياً: الموارد المحلية		
أ- العمل		
العمل البشرى	٩٠٠,٥	٦٠٣,٣
العمل الحيوانى	-	-
العمل الألى	٥٢٦,٢	٥٧٨,٨
جملة عنصر العمل	١٤٢٦,٧	١١٨٢,١
ب-إيجار الأرض	١٦٣٣,٢	١٦٣٣,٢
ثالثاً: إجمالى الناتج		
١- قيمة الناتج الرئيسي	٦٥٢٨,٨	٩٧٩٣,٢
٢- قيمةالناتج الثانوي	٣٨٨,٣	٣٨٨,٣
جملة الإيراد	٦٩١٧,١	١٠١٨١,٥

المصدر: المصدر : حسبت من جدول ( ) بالدراسة بالملحق

ب- معامل الحماية الأسمى للمستلزمات:Nominal Protection Coefficient of Inputs

تشير بيانات الجدول (٤٠)، أن متوسط قيمة معامل الحماية الأسمى للمستلزمات لمحصول العدس خلال فترة الدراسة بلغ حوالى٠,٩٤أى كانت قيمته أقل من الواحد الصحيح أى أن تكلفة المدخلات بالأسعار المحلية أقل من نظيرتها بالأسعارالعالمية، مما يؤكد على وجود دعم على مستلزمات عناصر الإنتاج، وأن نسبة هذا الدعم قدرت بنحو ٦% بقيمة

جدول رقم (٤٠) مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول العدس على المستوى القومى خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦)

البيـان	الإيرادات	التكاليـف			صافى العائد	القيمة المضافة
		المستلزمات	الموارد المحلية			
			جملة عنصر العمل	الأرض		
التقييم المالى	٦٩١٧,١	١٢٥٥,٢	١٤٢٦,٧	١٦٣٣,٢	٢٦٠٢	٥٦٦١,٩
التقييم الأقتصادى	١٠١٨١,٥	١٣٣٨,٤	١١٨٢,١	١٦٣٣,٢	٦٠٢٧,٨	٨٨٤٣,١
أثر السياسة الزراعية	-٣٢٦٤,٤	-٨٣,٢	٢٤٤,٦	٠٠٠	-٣٤٢٥,٨	

معامل الحماية الأسمى للمنتجات	٠,٦٨
معامل الحماية الأسمى للمستلزمات	٠,٩٤
معامل الحماية الفعال	٠,٦٤
معامل الميزة النسبية (أومعامل تكلفة الموارد المحلية)	٠,٣٢

المصدر:حسبت من جدول ( ) .

دعم تبلغ حوالى ٨٠,٣٠ جنيه للفدان ، وهذا يتفق مع إتجاهات السياسات الزراعية نحو إلغاء الدعم تدريجياً على مستلزمات الإنتاج حتى تصبح أسعارها متمشية مع تكلفتها الأقتصادية وأسعارها العالمية.

جـ- معامل الحماية الفعال: Effective Protection Coefficient

يظهر هذا المعامل التشوهات فى أسواق الإنتاج ومستلزمات الإنتاج معاً على حد سواء، وهو مقياس أكثر فاعلية لتأثير السياسة حيث يقيس صافى أثر السياسة الاقتصادية المحلية على كل من أسواق الإنتاج ومستلزمات الإنتاج، حيث تشير بيانات الجدول (٤٠) إلى أن متوسط قيمة معامل الحماية الفعال لمحصول العدس خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦) بلغ نحو ٠,٦٤ أى أقل من الواحد الصحيح ، أى أن القيمة المضافة لمحصول العدس بالأسعار المحلية تقل عن نظيرتها المقيمة بأسعار الظل مما يؤكد على أن هناك ضرائب ضمنية على منتجي هذا المحصول خلال فترة الدراسة بلغت نحو ٣٦% .

د- معامل تكلفة الموارد المحلية: Domestic Resource Cost:

هذا المعامل يعكس مفهوم كفاءة الإنتاج المحلى بالنسبة للسوق العالمى، لذلك يستخدم كمقياس للميزة النسبية للنشاط الإنتاجى، حيث تشير بيانات الجدول رقم (٤٠)، إلى أن معامل الميزة النسبية لمحصول العدس خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦) كان أقل من الواحد الصحيح حيث بلغ نحو٠,٣٢خلال سنوات الدراسة، مما يؤكد على أن مصر تتمتع بميزة نسبية فى إنتاج هذا المحصول نظراً لأن تكلفة إنتاج محصول العدس تنخفض عن تكلفة استيراده.

المراجع العربيه والأجنبيه

١- السيدحسن محمدجادو (دكتور) – دراسةبعنوان" دراسة تحليليه لمصفوفة تحليل السياسات الزراعيه لمحاصيل الحبوب في مصر "– المجله المصريه للاقتصادالزراعي – المجلدالسابع والعشرون – العددالثاني – يونيو ٢٠١٧ .

٢- عبد المرضي حامد عزام (دكتور) – تعريب "التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعدده من الوجهة التطبيقية" الأستاذ المشارك – كلية التجارة – جامعة الأسكندريه ، تأليف ريتشارد جونسون.

٣- عبد الوكيل إبراهيم محمد (دكتور) وآخرون ، دراسة بعنوان " دراسة مصفوفة تحليل السياسات الزراعيه لأهم محاصيل الإستياديه في مصر "مجلة حوليات العلوم الزراعيه بمشتهر – العدد ٥٤ /٢ عام ٢٠١٦ – كلية الزراعة - جامعة بنها .

٤- محمودعيسى منصور (دكتور) ،وآخرون،فريق عمل دراسه بعنوان" دراسة أثر التحرر الاقتصادي على التركيب المحصولي للآراضي القديمه والجديده في مصر " دراسه تعاقديه مع البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي – معهد بحوث الإقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعيه – وزارة الزراعه واستصلاح الأراضي،مايو ١٩٩٩ .

١-World Bank – The Economics Of Project Analysis – Washington DC `1991 – Page 220 .

٢-F.A.O Comparative Advantage and Competitiveness of Crops Crop Rotation and Live Stock Products in Egypt Regional office For Ner Est. Cairo November 1999.

الملاحق

جدول رقم (١) بنود تكاليف الإنتاج الفدانيه لمحصول القمح بالجنيه في مصر

خلال الفتره (٢٠١٢ – ٢٠١٦)

السنه / البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	متوسط الفتره
أجور عمال	١٠٠٦	١١٧٦	١٣٢٩	١٣٥٤	١٣٩٢	١٢٥١,٤
أجور حيوانات	٨	١٠	--	--	--	٣,٦
أجور ألات	٥٨٠	٦٧٧	٢٣٧	٨٩٥	١٠٠٨	٧٧٩,٤
ثمن التقاوي	٢٣٠	٢٦١	٢٨٥	٣٠١	٣٢٥	٢٨٠,٤
ثمن السماد البلدي	١٠٦	١١٠	١١٣	١١٦	١١١	١١١,٢
ثمن السماد الكيماوي	٤٣٣	٤٤٣	٤٦٩	٥١٣	٥٥٣	٤٨٢,٢
ثمن المبيدات	١٠٢	١٠٠	١٣٢	١٣٠	١١٠	١١٤,٨
مصارف عموميه	٢٤٧	٢٧٨	٣٠٦	٣٣١	٣٥٠	٣٠٢,٤

التكاليف المتغيره	٢٧١٢	٣٠٥٥	٣٣٧١	٣٦٤٠	٣٨٤٩	٣٣٢٥,٤
الإيجار	١٧١٣	١٧٣٣	١٩٠٠	١٩٨٧	٣٢٠٥	٢١١١,٦
إجمالي التكاليف	٤٤٢٥	٤٨٠٨	٥٢٧١	٥٦٢٧	٧٠٥٤	٥٤٣٧

المصدر: وزارة الزراعه واستصلاح الأراضي – قطاع الشؤون الاقتصاديه - الإداره المركزيه للإقتصاد الزراعي – سجلات قسم الإحصاء والتكاليف – بيانات غير منشوره .

جدول رقم (٢) الإنتاجيه ، والعائد الفداني وصافي العائد بالجنيه خلال الفتره (٢٠١٢ – ٢٠١٦)

البيان / السنه	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	متوسط الفتره
الإنتاجيه الفدانيه						
(رئيسي) أردب	١٨,٧٢	١٨,٩٥	١٨,٤٢	١٨,٨٢	١٨,٧٦	١٨,٧٣٤
(ثانوي) حمل	١١,٢٣	١١,٢٨	١١,٠٦	١١,٠٨	١١,٠٥	١١,١٤
السعر المزرعي						
(رئيسي) جنيه /أردب	٣٧٨	٣٨٧	٤١١	٤١٣	٤١٦	٤٠١
(ثانوي) جنيه / حمل	١٥٢	١٥٥	١٥٨	١٦٢	١٦٥	١٥٨,٤
العائد الفداني بالجنيه	٨٧٨٣	٩٠٨٢	٩٣١٨	٩٥٦٨	٩٦٢٧	٩٢٧٥,٦
التكاليف المتغيره بالجنيه	٢٧١٢	٣٠٥٥	٣٣٧١	٣٦٤٠	٣٨٤٩	٣٣٢٥,٤
تكلفة الفدان الإجماليه بالجنيه	٤٤٢٥	٤٨٠٨	٥٢٧١	٥٦٢٧	٧٠٥٤	٥٤٣٧
صافي العائد الفداني	٤٣٥٨	٤٢٧٤	٤٠٤٧	٣٩٤١	٢٥٧٣	٣٨٣٨,٦

المصدر: وزارة الزراعه واستصلاح الأراضي – قطاع الشؤون الاقتصاديه - الإداره المركزيه للإقتصاد الزراعي – سجلات قسم الإحصاء والتكاليف – بيانات غير منشوره .

جدول رقم (٣) العوامل المحدده لكمية الواردات من القمح في مصر خلال الفتره (٢٠٠٠-٢٠١٦)

البيان / السنة	الانتاج الكلي بالمليون طن	الاستهلاك الكلي بالمليون طن	الواردات الكلية بالمليون طن	السعر العالمي بالدولار للطن	سعر صرف الجنيه مقابل الدولار	سعر الإستيراد بالجنيه للطن	السعر المزرعي جنيه للطن	عدد السكان بالمليون نسمة
2000	6.56	10.64	4.9	146	3.4	496.40	700	63.8
2001	6.26	10.51	4.41	151	3.5	528.50	705	65.12
2002	6.63	12.42	5.58	146	4.0	584.00	718	66.51
2003	6.85	10.96	4.06	149	4.5	670.50	766	67.91
2004	7.18	11.75	4.37	167	5.9	985.30	1000	69.33
2005	8.14	13.31	5.69	163	6.2	1010.60	1124	70.75
2006	8.27	14.67	8	171	5.8	991.80	1120	72.22
2007	7.38	13.79	8.24	262	5.7	1493.40	1146	73.64
2008	7.98	14.55	8.33	296	5.6	1657.60	1997	75.14

2009	8.52	15.45	9.12	282	5.4	1522.80	1600	76.92
2010	7.18	17.69	10.59	245	5.5	1347.50	1806	78.72
2011	8.41	17.15	9.8	326	5.6	1825.60	2333	80.41
2012	8.8	15.78	8.25	388	5.9	2289.20	2542	83.91
2013	9.46	15.98	10.29	264	6.1	1610.40	2538	85.31
2014	9.28	16.48	10.7	300	6.9	2070.00	2944	95.00
2015	9.1	16.98	11.11	336	7.7	2587.20	3350	97.69
2016	8.92	17.50	11.52	372	8.5	3162.00	3756	101.38
المتوسط	7.9	14.4	7.9	244.9	5.66	1386.36	1773.2	77.9

المصدر:

- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - قطاع الشؤون الاقتصاديه – الإدارةالمركزية للاقتصاد الزراعي - النشرة السنوية للإحصاءات الزراعية - أعداد متفرقة.

- وقع المنظمة العالمية للأغذية والزراعة (WWW.FAO.ORG).

جدول رقم (٤): مساحة و انتاجية و انتاج محصول الفول البلدى كامل النضج المفرد خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦)

السنوات	المساحة (الف فدان)	الانتاجية (طن)	الانتاج (الف طن)
٢٠٠٥	١٩٨,٢	١,٤٢	٢٨١,٧
٢٠٠٦	١٧٥,٤	١,٤١	٢٤٧,٥
٢٠٠٧	٢١٢	١,٤٢	٣٠١,٨
٢٠٠٨	١٧٠,١	١,٤٤	٢٤٤,١
٢٠٠٩	٢٠٦	١,٤٣	٢٩٥,٢
٢٠١٠	١٨٣,٧	١,٢٦	٢٣٢

٢٠١١	١٣١,٤	١,٣٢	١٧٤,١
٢٠١٢	٩٧,٩	١,٤٢	١٣٩,٣
٢٠١٣	١٠٤,٩	١,٤٩	١٥٥,٩
٢٠١٤	٨٩,٧	١,٤٧	١٣١,٨
٢٠١٥	٨١,٩	١,٤٥	١١٨,٧
٢٠١٦	٨٣,٤	١,٤٣	١١٨,٨
الاجمالى	١٧٣٤,٦	-	٢٤٤٠,٩
المتوسط	١٥٠,١١	١,٤١	٢١١,١

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الاحصاءات الزراعية، اعداد مختلفة.

جدول رقم (٥): متوسط صافى العائد للفدان للفول البلدى خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦).

السنوات	متوسط سعر الناتج الرئيسى بالجنيه	قيمة المحصول الرئيسى بالجنيه	جملة الايراد بالجنيه	تكلفة الفدان بالجنيه	التكاليف الكلية	صافى عائد الفدان بالجنيه	العائد فوق التكاليف المتغيرة	الاربحية النسبية	نسبة الايرادات الى التكاليف	العائد على الجنيه المستثمر
٢٠٠٥	٣٣١	٢٩٩٥	٣٢٤٨	١٢٤٤	١٩٣٨	١٣١٠	٢٠٠٤	٦٥,٤	١,٦٨	٠,٦٨
٢٠٠٦	٣٤٧	٣١٢٦	٣٣٩٨	١٢٤٣	٢٠١٧	١٣٨١	٢١٥٥	٦٤,١	١,٦٨	٠,٦٨
٢٠٠٧	٣٥٣	٣١٦٦	٣٥٠٦	١٣٦٤	٢٢٩١	١٢١٥	٢١٤٢	٥٦,٧	١,٥٣	٠,٥٣
٢٠٠٨	٥٨١	٥٢٧٥	٥٦٦٦	٢٠١٤	٣٢٩٠	٢٣٧٦	٣٦٥٢	٦٥,١	١,٧٢	٠,٧٢
٢٠٠٩	٥٧٣	٥٢٤٣	٥٧٠١	٢٠٦٤	٣٥٢٢	٢١٧٩	٣٦٣٧	٥٩,٩	١,٦٢	٠,٦٢

٢٠١٠	٥٧٥	٤٦٥٢	٥١٣٣	٢٠٨٨	٣٥٦٨	١٥٦٥	٣٠٤٥	٥١,٤	١,٤٤	٠,٤٤
٢٠١١	٥٩٦	٤٨٦٣	٥٥٦٧	٢٣٦٥	٤٠٩٣	١٤٧٤	٣٢٠٢	٤٦	١,٣٦	٠,٣٦
٢٠١٢	٧١٧	٦٢٨١	٧١٠٧	٢٦٢٥	٤٥٠٢	٢٦٠٥	٤٤٨٢	٥٨,١	١,٥٨	٠,٥٨
٢٠١٣	٧٣٠	٦٤٥٣	٧٢٨٦	٢٨٥٧	٤٧٤٣	٢٥٤٣	٤٤٢٩	٥٧,٤	١,٥٤	٠,٥٤
٢٠١٤	٧٤٠	٦٥٠٥	٧٣٥٩	٢٩٧٥	٤٨٣٠	٢٥٢٩	٤٣٨٤	٥٧,٧	١,٥٢	٠,٥٢
٢٠١٥	٨٠٥	٦٨٢٦	٧٧٠٧	٣٣٢١	٥١٨٣	٢٥٢٤	٤٣٨٦	٥٧,٥	١,٤٩	٠,٤٩
٢٠١٦	٨١٧	٦٧١٦	٧٦٣٥	٣٥٧٣	٦٧٨٢	٨٥٣	٤٠٦٢	٢١	١,١٣	٠,١٣
الاجمالى	٧١٦٥	٦٢١٠١	٦٩٣١٣	٢٧٧٣٣	٤٦٧٥٩	٢٢٥٥٤	٤١٥٨٠	٦٦٠,٣	١٨,٢٩	٦,٢٩
المتوسط	٥٩٧,١	٥١٧٥,١	٥٧٧٦,١	٢٣١١,١	٣٨٩٦,٦	١٨٧٩,٥	٣٤٦٥	٥٥	١,٥	٠,٥

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الاحصاءات الزراعية، اعداد مختلفة.

جدول رقم (٦): يوضح تطور مساحة وانتاج وانتاجية محصول (الذرة الشامية العروة الصيفى) خلال الفترة (2005-2016) .

السنوات	المساحة (الف فدان)	الانتاجية	الانتاج (الف طن)

2005	1940.3	3.54	6866.5
2006	1708	3.6	6149.6
2007	1781.8	3.45	6140.9
2008	1860.4	3.4	6306.1
2009	1977.6	3.4	6644.5
2010	1998.2	3.14	6275.9
2011	1758.6	3.35	5885.7
2012	2157.1	3.34	7205.5
2013	2139.2	3.32	7101.9
2014	2185.5	3.32	7245.2
2015	2259.7	3.12	7057.7
2016	2214.7	3.24	7177.3
الاجمالى	**23981.1**	-	**80056.8**
المتوسط	**1998.4**	**3.35**	**6671.4**

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، قطاع الشئون الاقتصادية، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى، نشرة الاقتصاد الزراعى، اعداد مختلفة.

جدول رقم (٧): متوسط صافى العائد للفدان للذرة الشامية (عروة صيفى) خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦).

السنوات	متوسط سعر الناتج الرئيسى بالجنيه	قيمة المحصول الرئيسى بالجنيه	جملة الايراد بالجنيه	التكاليف المتغيرة	التكاليف الكلية	صافى عائد الفدان بالجنيه	نسبة الايرادات الى التكاليف	العائد فوق التكاليف المتغيرة	الاربحية النسبية	العائد على الجنيه المستثمر

٢٠٠٥	١٤٥	٣٦٧٦	٣٨٧٦	١٤١٢	٢٠٥٥	١٨٢١	١,٨٩	٢٤٦٤	٧٤	٠,٨٩
٢٠٠٦	١٥١	٣٨٨٥	٤٠٨٧	١٥٢١	٢٢٠٦	١٨٨١	١,٨٥	٢٥٦٦	٧٣	٠,٨٥
٢٠٠٧	٢٢١	٥٤٥٠	٥٦٧٥	١٧٨٦	٢٦٢٤	٣٠٥١	٢,١٦	٣٨٨٩	٧٨	١,١٦
٢٠٠٨	١٩٨	٤٨٠٣	٥٠٥٠	٢١٧١	٣٢٩٧	١٧٥٣	١,٥٣	٢٨٧٩	٦١	٠,٥٣
٢٠٠٩	١٩٣	٤٦٤٥	٤٩١٤	٢١٤٦	٣٣٠٣	١٦١١	١,٤٩	٢٧٦٨	٥٨	٠,٤٩
٢٠١٠	٢٦٢	٥٨٦١	٦١٤٠	٢٥١٥	٣٧١٠	٢٤٣٠	١,٦٥	٣٦٢٥	٦٧	٠,٦٥
٢٠١١	٢٧٠	٦٤٤٥	٦٧٤٠	٢٧٩٧	٤٠٨٢	٢٦٥٨	١,٦٥	٣٩٤٣	٦٧	٠,٦٥
٢٠١٢	٣٠٣	٧٢١٤	٧٥٦٠	٢٩٥٠	٤٣٤٠	٣٢٢٠	١,٧٤	٤٦١٠	٧٠	٠,٧٤
٢٠١٣	٣١٤	٧٤١٧	٧٧٧٣	٣٣١٥	٤٧٣٥	٣٠٣٨	١,٦٤	٤٤٥٨	٦٨	٠,٦٤
٢٠١٤	٣١٧	٧٤٩١	٧٨٤٨	٣٤٥٢	٤٩٢٧	٢٩٢١	١,٥٩	٤٣٩٦	٦٦	٠,٥٩
٢٠١٥	٣٢٢	٧١٤٢	٧٥٠٢	٣٧٦٠	٥٢٦٨	٢٢٣٤	١,٤٢	٣٧٤٢	٦٠	٠,٤٢
٢٠١٦	٣٤٣	٧٩١٦	٨٢٦٧	٤١١٣	٦٦٣٨	١٦٢٩	١,٢٥	٤١٥٤	٣٩	٠,٢٥
الاجمالى	٣٠٣٩	٧١٩٤٥	٧٥٤٣٢	٣١٩٣٨	٤٧١٨٥	٢٨٢٤٧	١٩,٨٦	٤٣٤٩٤	٧٨١	٧,٨٦
المتوسط	٢٥٣,٣	٥٩٩٥,٤	٦٢٨٦	٢٦٦١,٥	٣٩٣٢,١	٢٣٥٣,٩	١,٧	٣٦٢٤,٥	٦٥,١	٠,٧

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الاحصاءات الزراعية، اعداد مختلفة.

جدول رقم (٨): مساحة وانتاجية وانتاج محصول العدس خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦)

السنوات	المساحة (الف فدان)	الانتاجية (طن)	الانتاج (الف طن)
٢٠٠٥	٢,٥	٠,٧٤	١,٩

٢٠٠٦	١,٥٢	٠,٨٢	١,٢
٢٠٠٧	١,٩	٠,٨٢	١,٥
٢٠٠٨	١,٥	٠,٨٥	١,٢
٢٠٠٩	١,٩	٠,٧٨	١,٥
٢٠١٠	٣,٣	٠,٦٦	٢,٢
٢٠١١	٢,٥	٠,٧١	١,٨
٢٠١٢	.٨١	٠,٨٩	٠,٧٢
٢٠١٣	.٩	٠,٨٥	٠,٧٣
٢٠١٤	١	٠,٨٧	٠,٨٤
٢٠١٥	١,٥	٠,٨٦	١,٣
٢٠١٦	١,٨	٠,٨٩	١,٦
الاجمالى	١٠٩,٤٢	٩,٧٤	١٦,٤٩
المتوسط	١,٨	٠,٨١	١,٣٧

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الاحصاءات الزراعية، اعداد مختلفة.

الملخص

يعتبر محصول القمح في مصر هو المحدد الرئيسي لقيمة وحجم الفجوة الغذائية، حيث أنه من المحاصيل الغذائية الرئيسية للغالبية العظمى من السكان ، حيث يستخرج منه الدقيق اللازم لإنتاج الخبز، والذى يمثل الغذاء الأساسي للمواطن المصري، وتعتبر مصر منالدول الرئيسيه المستورده للقمح نظراً لعدم قدرة الإنتاج المحلي على تغطية الإحتياجات المحليه منه . حيث يبلغ حجم الفجوه القمحيه نحو ٧,٥ مليون طن ٢٠١٦

وحجم الإنتاج من القمح المصري لنفس العام حوالي ٩,٦ مليون طن في حين أن متوسط الأستهلاك القومي لنفس العام قدر حوالى ١٧,١مليون طن الأمر الذي يؤثر سلبيا بالضرر على معدل الأكتفاء الذاتي من القمح في مصر على أعتبار أن القمح يعتبر أهم المحاصيل الأستراتجيه في مصر ولاغنى عنه في غذاء المواطن المصري خاصة الطبقات منخفضة الدخل والتى تمثل الشريحه الأكبر في فئات دخول المواطنين المصرين.

وتتمثل مشكلة البحث في أن محصول القمح يتأثر كغيره من المحاصيل أو أي نشاط إقتصادي بمدى نجاح وسلامة السياسات الزراعيه التي تنتهجها الدوله ، كما أن مزارعي القمح في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي التي إنتهجتها الدوله منذه فتره طويله يكون حراً في زراعة أرضه واتخاذ قراراته الانتاجيه وفقاً لحساباته ، وذلك في ضوء آليات العرض والطلب وتغير الأسعار بالأسواق دون تدخل الدوله مما يؤثر على إنتاج القمح وزيادة الفجوه القمحيه ،كما أن خضوع محصول القمح لظروف التجاره الحره باعتباره محصول إستيرادي بالنسبة للدوله وعدم تحقيق ميزه نسبيه في الإنتاج بدرجه تضمن تحقيق معدلات عاليه من الاكتفاء الذاتي من هذا المحصول الحيوي الهام ، فضلاً عن تزايد معدلات حجم الفجوة القمحية في مصر مما جعل الباحثان يقومان بهذا البحث من خلال تحليل السياسات الانتاجيه والاستيراديه لهذا المحصول خلال الفتره (٢٠٠٠ – ٢٠١٦) .

ويستهدف البحث بصفه أساسيه قياس أثر السياسه الإنتاجيه الزراعيه المطبقه على إنتاج القمح في مصر كأحد أهم المحاصيل الإستراتيجيه، كما يستهدف البحث أيضاً تحليل السياسه الاستيراديه لمحصول القمح من خلال التعرف على تطور كمية الإنتاج والواردات وسعر الإستيراد من القمح ، وكذلك التعرف على العوامل المحدده للواردات من القمح ، وكذلك تحديد الفجوه القمحيه في مصر خلال الفتره المدروسه بالبحث ، واعتمد البحث على أسلوبي التحليل الاقتصادي الوصفي والكمي لبنود التكاليف الإنتاجيه والعوائد الفدانيه لمحصول القمح في مصر مالياً وإقتصادياً ، وتقدير مصفوفة تحليل السياسات (PAM) بالإضافه لتقدير أهداف البحث ، حيث اعتمد على تحليل السلاسل الزمنية ومعدلات النمو السنوية ، وبعض المقاييس الاحصائية اللازمة ،.

واعتمد البحث بصفة أساسية على البيانات المنشورة وغير المنشوره من مصادرها المختلفه ، مثل الإداره المركزيه للاقتصاد الزراعي – وزارة الزراعه ، والجهاز المركزي للتعبئه العامه والإحصاء ، كما استخدمت قواعد البيانات المتوفره على شبكة الإنترنت التابعه لمنظمة الاغذيه والزراعه FAO ،بالإضافه إلى بعض البحوث الاقتصادبه ، والنشرات الدوريه والمراجع العربيه والأجنبيه ذات الصله بموضوع البحث .

وتوصل البحث لبعض النتائج أهمها :

١- بالنسبة لبند إجمالي التكاليف لمحصول القمح في مصر : تبين أن إجمالي التكاليف الانتاجيه المقيمه مالياً بلغت حوالي ٥٤٣٧ جنيه ، تفوق إجمالي التكاليف الانتاجيه المقيمه إقتصادياً المقدره بنحو ٥١٨٧,١٨ جنيه.

٢- تبين أن المتوسط العام للعائد الفداني لمحصول القمح المقيم مالياً بلغ نحو ٩٢٧٥,٦ جنيه وأنه يقل عن العائد الفداني المقيم إقتصادياً لنفس المحصول الذي بلغ حوالي ١٢٥٢٢,٠٦ جنيه ، خلال الفتره (٢٠١٢-٢٠١٦).

٣- قدر معامل الحمايه الإسمي لمستلزمات الإنتاج المتاجر فيها لمحصول القمح بحوالي ٠,٩٤ جنيه ، في حين قدر معامل الحمايه الإسمي للعائد الفداني لمحصول القمح بحوالي حوالي ٠,٧٤ جنيه خلال الفتره (٢٠١٢-٢٠١٦).

٤- بلغ معامل الحمايه الفعال لمحصول القمح نحو ٠,٧٢جنيه خلال الفتره (٢٠١٢ – ٢٠١٦) . أما بالنسبة لمعدل الحمايه الفعال لمحصول القمح في مصر بلغ نحو (٢٨) % وهي قيمه سالبه وهذه النتيجه تتفق كافة النتائج السابقه بالبحث .

٥- قدر معامل تكلفة الموارد المحليه بحوالي ٠,٣٤ جنيه لمحصول القمح في مصر أي أقل من الواحد الصحيح بنسبه كبيره ، ويعني ذلك تحقيق ميزه نسبيه في إنتاج محصول القمح .

٦- بلغ أعلى كمية واردات من القمح في مصر نحو ١١,٥٢ مليون طن عام ٢٠١٦ بنسبة قدرت بحوالي ١٤٥,٠٩ % من متوسط إجمالي كمية الواردات من القمح البالغ نحو ٧,٩٤ مليون طن خلال الفتره (٢٠٠٠- ٢٠١٦) ،أما بالنسبه لأقل كمية واردات من القمح بلغت حوالي ٤,٩ مليون طن عام ٢٠٠٠ بمعدل قدر بنحو ٦١,٧١ % من متوسط إجمالي كمية الواردات من القمح في مصر البالغة نحو ٧,٩٤ مليون طن خلال الفتره (٢٠٠٠-٢٠١٦) .

٧- تبين أن المتغيرات الأكثر تأثيراً وتحديداً لكمية الواردات من القمح تتمثل في عدد السكان والإستهلاك والإنتاج من القمح في مصر وأخيراً سعر صرف الجنيه مقابل الدولار على الترتيب وأن جميع العلاقات الداليه بينهما كانت علاقات طرديه وهذا يتفق مع المنطق الإقتصادي .